

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبى سعيد السيرافى
المتوفى سنة ٣٦٨هـ

الجزء الخامس

تحقيق
أ.د. محمد عونى عبد الرءوف

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث



شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

الجزء الخامس

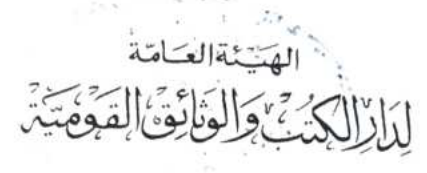


تحقيق

أ.د. محمد عونى عبد الرءوف

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)



السيرافى، الحسن بن عبدالله ، 897 - 979.

شرح كتاب سيبويه للسيرافى/ تحقيق محمد عونى عبدالرءوف ... [وآخ]. ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ، مركز تحقيق التراث، 2003-

مج 5 ؛ 29 سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 4 - 0303 - 18 - 977

٤١٥,١

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٣/١٤٢٠٧

I.S.B.N. 977 - 18 - 0303 - 4

شارك فى التحقيق

الأستاذ/ عبد الرحمن محمد عصر

الأستاذ/ مصطفى محمد موسى

الأستاذ/ مصطفى عبد السميع محمد



هذا باب من الفعل
سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة
الفعل الحادث

(وموضعها من الكلام الأمر والنهى ، ومنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدّى المأمور ، ومنها ما يتعدّى المنهىّ إلى منهىٍّ عنه ، ومنها ما لايتعدى المنهىّ .

أمّا ما تعدّى فقولك : «رُويدَ زيدًا» فإنما هو اسم [قولك][1] أرود زيدًا) .

واعلم أن هذا الباب مشتمل على أسماء وضعت موضع فعل الأمر ، ولا يجوز أن يُذكر الفعلُ معها[2] وهى مُشتقةٌ من لفظه وليست بالمصادر المعروفة للفعل كقولك : «ضربًا زيدًا» فى معنى «اضرب ضربًا» . فمن ذلك «رُويدَ زيدًا» وهو مبنىٌّ ، وكان الأصل فيه أن يُبنى على السكون لأنه واقع موقع الأمر ، والأمر مبنىٌّ على السكون فاجتمع فى آخره ساكنا الياء والدال فحرّكت الدال لاجتماع الساكنين ، وكان الفتح أولى بها استثقالاً للكثرة من أجل الياء التى قبلها كما قالوا : أين وكيف ففتحوا ، وَرُوَيْدَ تصغير أرواد ، وإروادٌ مصدر أرودَ ، ومعنى أرود : أمهل ، وصَغّرُوهُ تصغير الترخيم لحذف الزوائد وهى الهمزة التى فى أولها ، والألف التى هى رابعُها .

وقال الفرّاء[3] : «إن رُويد/ تصغيرُ رودٍ»[4] ، والذى قاله ، البصريون أولى لأن أرود يقعُ ٥٠/و

(١) الإضافة من س .

(٢) ى : منها .

(٣) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور ، أبو زكريا الديلمى ، المعروف بالفرّاء . الإمام المشهور ، أخذ عنه الكسائى ، وهو من جلّة أصحابه ؛ وكان أبرع الكوفيين ، له مصنفات كثيرة مشهورة فى النحو واللغة ومعانى القرآن . مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين : له ترجمة فى : نزهة الألباء٨١ ؛ البلغة ٢٣٨ ؛ الفهرست ٧٣ ، ٧٤ ؛ أخبار النحويين البصريين ٤٠ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٣٣٣ ؛ طبقات الزبيدى ١٣١ - ١٣٣ ؛ تاريخ العلماء النحويين ١٨٧ : ١٨٩ ؛ إنباه الرواة ٤ : ٧ - ٢٣ .

(٤) ورد ذلك فى كتاب المفصل لابن يعيش ، واللسان ، قالوا : رويد : أى أمهله ، ولذلك لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث . قال الجموح الظفرى :

تكاد لا تثلم البطحاء وطأتها   كأنها ثمل يمشى على رود

وتصغيره : رويد : أبو عبيد عن أصحابه : تكبير رويد : رود ، وتقول ، منه : أرود .
والإرواد : الإمهال ، ولذلك قالوا : رويدًا ، بدل من قولهم : أرواد التى بمعنى أرود ، فكأنه تصغير الترخيم يطرح جميع الزوائد ، وهذا حكم هذا الضرب من التحقير ، قال ابن سيده : وهذا مذهب سيبويه فى رويد لأنه جعله بدلا=

موقع «رُوَيْدَ» ، و «رُوْدٌ» لا يقع فى موقعه فلأن يكون مأخوذًا مـمّا يقعُ موقعه ويطابقه فى المعنى أولى .

[ومنها][١] هَلُمَّ زيدًا إنما يُريدُ : هات زيدًا والأصل فيه : ها لُمَّ زيدًا ولكنهم جعلوهما كشىء واحد وأسقطوا الألف من ها ، وجعلوه بمنزلة الأسماء التى سُمّى الفعل بها مثل : «رُوَيدَ» ، و«حَذَارِ» ، و«دَرَاكِ» ولم يُثن ولم يجمع ولم يؤنث كما لم يثن «رُوَيْدَ» و«دَرَاكِ» . وهذه لغة أهل الحجاز .

قال الله عز وجل : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[٢] . فوحَّدوا ، وبنو تميم يثنون ويجمعون ويؤنثون ، وقد ذكرنا هذا فيما مضى .

قال : (**ومنها قول العرب : «حىّ هل[٣] الثريد»**) .

جعلوا حىّ وهل بمنزلة شىء واحد ، وفتحوها وأقاموها مقام اسم الفعل فلم تثن ولم تجمع ، وجعلوا «حىّ هل الثريد» بمنزلة ائتوا الثريد ؛ وربما اكتفت العرب بـ «حَىَّ» فَعَدُّوه بحرف الجر قالوا : «حىّ على الصلاة» وربما اكتفوا بهل ، قال النابغة الجعدى[٤] :

ألا حَيِّيَا ليلى وقولا لها هلا[٥]

قال : (**ومنها قوله :**

= من أرود ، وذهب غير سيبويه إلى أن رويدًا تصغير رود .

وقالوا : رويدك زيدًا ، فلم يجعلوا للكاف موضعًا ، وإنما هى للخطاب ، ودليل ذلك قولهم : أرأيتك زيدًا أبو من ، والكاف لا موضع لها ، لأنك لو قلت : أرأيت زيدًا أبو من .

قال سيبويه : وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر ، يريد أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر .

قال الأزهرى : فقد تبين أن رويد فى موضع الفعل ومُتَصَرَّفِه .

قال ابن سيده : ومن العرب من يقول : رويد زيد .

(١) الإضافة من : هارون .

(٢) الآية ١٨ من سورة الأحزاب .

(٣) ى : على .

(٤) ورد ذكره فى ٤ : ١٨٧ من أجزاء الكتاب نفسه التى حققت قبل ذلك .

(٥) قائله النابغة الجعدى ، وفى رواية : ألا حَيِّيا هِنْدًا . . . وعجزه : فَقَد رَكِبَتْ أمْرًا أغَرَّ مُحَجَّلا .

والبيت موجود فى :

خزانة الأدب ٦ : ٢٣٨ ، ٢٦٤ ؛ الأغانى ٥ : ١٦ ؛ اللسان وتاج العروس (حجل ، هلا) .

تَراكِها من إبلٍ تراكها[١]

فهذا اسم لقوله اتركها ، وكذلك :

مَنَاعِها من إبلٍ مَنَاعِها[٢]

وهو اسم لقوله : امنعها .

والواحد والاثنان والجميع والمؤنث فى ذلك سواء ؛ وكان حكم «تَرَاكِ» أن يكون ساكنًا لوقوعه موقع الأمر فاجتمع فى آخره ساكنان فكُسِرَ على ما يوجبه اجتماع الساكنين وهذا مُطَّرِدٌ فى جميع الأفعال الثلاثية كقولك : «حذار من زيد» ، و«نَعاءِ زيدًا» بمعنى انع زيدًا ، وقد استقصيناه فيما مضى ؛ فهذا الذى ذكره : هو ما يتعدى المأمورَ إلى مأمور به والمنهىَّ إلى منهىٍّ عنه .

وأما ما لايتعدى [المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه][٣] فنحو قولك / : مه مه ، وصه صه ، وإيه[٤] [وما أشبه ذلك][٥]) .

٥١ و

فهذه أصوات وضعت مواضع أسماء الفعل ولا تثنى ولا تجمع ، فمعنى مه : كُفَّ ، ومعنى صه : اسكت ، وإيهٍ : استزادة .

فإن قال قائل : لِمَ فصل سيبويه بين الأمر والنهى فى أول هذا الباب وليس فى شىء من هذه الأفعال نهىٌ بل لايجوز أن يكون فيها نهىٌ لأنه ليس شىءٌ من هذه المصادر التى هى اسم الفعل يُقدر فيها «لا» التى هى للنهى وإنما تقع موقع الأمر المحض ، قيل له : إنما سماه نهيًا بالمعنى لابدخول حرف نهى ، لأنه إذا قال : اتركها ، وامنعها ، فالمعتاد فى الكلام أن يقال نهى عنها ، وإذا قال : صه صه ، فأمره بالسكوت والكفّ ، فقد نهاه عن الكلام والإقدام ، والأكثر المألوف أنه إذا قال له : اسكتْ ، أنه قد نهاه عن الكلام .

---

(١) البيت لـ (طفيل بن زيد الحارثى) وقد ورد فى جـ ١ : ١٢٥ ، ونصه :

تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوْرَاكها

خزانة الأدب ٥ : ١٦٠ ، ١٦٢ ؛ المقتضب ٣ : ٣٦٩ ؛ شرح المفصل ٤ : ٥٠ .

(٢) سبق ذكره فى جـ ١ : ١٢٥ . والبيت فى :

شرح المفصل ٤ : ٥١ ؛ هارون ٣ : ٢٧٠ ؛ المقتضب ٣ : ١٦٩ ؛ خزانة الأدب ٥ : ١٦١ .

(٣) ما بين المعقوفتين من : هارون .

(٤) هارون : واهٍ .

(٥) الإضافة منْ : هارون .

قال سيبويه : (**واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك أنها أسماء وليست على الأمثلة التى أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك ولكن المأمور والمنهىّ مضمران فى النّية**) .

يعنى أن هذه الأسماء التى هى أسماء الفعل لا يظهر فيها[١] ضمير الفاعل والواحد والتثنية والجمع .

تقول : «ياعمْرو حذار زيدًا» ، و«ياعَمْران حذار زيدًا» ، و«يا عَمْرون حذار زيدًا» ، و«يا هندات حذار زيدًا» .

وفى حذار ضمير الفاعل يجوز أن يؤكد فنقول : حذار زيدًا أنت نفسك ، وحذار زيدًا أجمعون إذا أمرت جماعةً ، وإنما تظهر العلامة فى الفعل لأنه هو العامل فى الأصل ، وتتغير أمثلته ويخالطه اسم الفاعل[٢] واللفظ حتى[٣] يصير معه كشىء واحد نحو قولك : جلستُ ، وقمتُ ، فالتاء اسم الفاعل ، وقد خالط الفعل وظهر فيه ، فلو جعلت مكان حذار/ احذر لثنيت وجمعت فقلت : احذرا واحذروا . ٥١ ظ

قال : (**وإنما كان أصل هذا فى الأمر والنهى**[وكان أولى به][٤] **لأنهما لا يكونان إلاّ بفعل**) .

يعنى أن هذه الأسماء التى ذكرها فى هذا الباب لا تقع[٥] إلاّ فى الأمر والنهى ، لا يجوز أن تقول : أعجبنى مناع زيدًا ، ولا هذا رُويد زيدًا ، كما تقول أعجبنى منعك زيدًا ، وقد بَيَّنا لِمَ لا يقع إلاّ فى الأمر .

قال : (**وأُجْرِيَت مجرى ما فيه الألف واللام لئلا يخالفَ ما بعدَها لفظَ ما قبلها[٦] بعد الأمر والنهى**) .

---

(١) سقطت من : ى .
(٢) ى : فى .
(٣) ى : حين .
(٤) الإضافة من : هارون .
(٥) ى : يقع .
(٦) سقطت من : ى .

يعنى أنها جُعلت مفردةً غيرَ مضافةٍ كما أن النجاءَ مفردٌ غير مضافٍ ، حتى لا ينخفضَ ما بعدها وينتصب ما بعد الأمر والنهى ولا ينخفض .

قال : **(ولم تُصَرَّفَ تَصَرُّفَ المصادر لأنها ليست بمصادر)** .

يعنى أنها لا تكون إلا مفردةً على لفظٍ واحدٍ ، والمصادر المشتقة من الأفعال قد تكون مفردةً ومضافةً ويكون فيها الألف واللام ، وقد لاتكون فيها كقولك : ضربًا زيدًا ، والضرب زيدًا ، وضرب زيدٍ ، قال الله تعالى : **﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾**(*) .

(*) الآية ٤ من سورة محمد .

هذا باب
مَتَصَرِّفِ رُوَيدَ

(تقول : رُويدَ زيدًا وإنما تريدُ أرود زيدًا .

قال الهُذَلِىّ :

رُوَيْدَ عليّـا جُــدَّ مَـا ثَدْىُ أُمِّـهِم
إليْنَا ولكنْ بُغضُـهُم مُـتَـمَـاينُ)[1]

قد ذكرنا نصب رويدَ لما بعده فأمّا معنى البيت فإنّ عليّا قبيلة ، وجُدَّ : قُطِعَ ، وهذا مَثَلٌ ، يريدُ قُطِعَ نسبهم إلينا بالعقوق ، وبُغْضُهم متماين[2] يعنى متكاذب وإنما أراد أنهم أبغضونا على غير ذنبٍ ، والمَيْنُ : الكذب ، وكأن بغضهم كذبٌ إذ كان على غير أصلٍ .

٥٢ و ويُروى : «ولكن وُدُّهُم متماينُ» وهو ظاهر المعنى وهَمَز بعض أهل اللغة متمأينٌ / وهو ظاهر المعنى ، وهمز بعض أهل اللغة متمأين وزعم أن معناه متقادمٌ .

قال : (**وسمعنا من العرب من يقول : «والله لو أردتَ الدراهم لأعطيتُك رُويدَ ما الشعر»**[3] **يريد أرود الشعر كقول القائل : لو أردتَ الدراهم لأعطيتُك فَدعِ الشعر)** .

قال أبو العباس[4] : «هذا رجل مدح رَجُلاً فقال الممدوح للمادح هذا القول ؛ أى لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعرَ لا حاجة بك إليه» .

قال أبو سعيد : وقد يُقال إن سائلاً سأل آخر أن يُنْشِدَ شعرًا وكان إنشاده عليه سهلاً فقال : لو أردتَ الدراهم التى إعطاؤها صعبٌ لأعطيتك فدع الشعر الذى هو سهلٌ تقرُّبًا إليه فى مبادرته إلى قضاء حاجته .

---

(١) البيت لـ (مالك بن خالد الهذلى) وقيل : لـ (المعطل) :
أشعار الهذليين ١ : ٤٤ ، ق ٣ : ٤٦ ؛ التهذيب ٥ : ٥٢٩ ؛ شرح المفصل ٤ : ٤٠ ؛ تاج العروس (مين) ؛ هارون ١ : ٢٤٣ .

(٢) مان يمين مينا : كذب ، مائن : أى كاذب . تقول : فلان متماين الود : إذا كان غير صادق ، اللسان (مين) .

(٣) سبق الحديث عن ذلك فى الصفحات السابقة من هذا الكتاب .

(٤) سبق ذكره فى الأجزاء المحققة من شرح السيرافى السابقة على هذا الجزء : ١ : ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ؛ ٢ : ٧١ ؛ ٤ : ٢١ ، ٨١ ، ٨٩ ، ١٨٦ ، ٢٣٠ .

قال : (**ويكون رويدَ أيضًا صفةً يقولون : ساروا سيرًا رويدًا ، ويقولون أيضًا : ساروا رُويدًا فيحذفون السير ويجعلونه حالاً وُصِفَ به المصدر اجتزاءً بما فى صدر حديثه من ذكر ساروا عن ذكر السير**) .

قال أبو سعيد : اعلم أن رويد قد تكون لها حالان سوى حالها التى ذكرنا تكون فيها معربة وهى النعت والحال ، ويجوز أن تكون فى هاتين الحالتين تصغيرا لإرواد الذى هو المصدر ، ويجوز أن تكون تصغير مُرْودٍ أو مُرْوَدٍ بحذف الزوائد على ما ذكرنا من تصغير الترخيم ، فإذا جئت بالموصوف فأظهرته كان وصفًا كقولك : ضَعْهُ وَضْعًا رويدًا ، وإذا لم يجىء بالموصوف كان الاختيار أن يكون حالاً لضعف الصفة من غير أن تقدّم الموصوف ، ويجوز أن يكون صفة قامت مقام الموصوف تقول : رويدًا ، تريد وضعًا رويدًا .

قال : (**واعلم أن رويدًا تلحقه الكاف وهى فى موضع الفعل كقولك : رويدك زيدًا افْعَلْ ، ورويدكم زيدًا ، ودخلت الكاف علامةً للمخاطب إذا خفت أن يلتبس من تعنى/ بمن لاتعنى وتجد فيها استغناءً بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره**) . ٥٢ ظ

ولاموضع للكاف عند سيبويه ومن ذهب مذهبه من نصبٍ ولا رفعٍ ولاجرٍّ ، وهى عندهم بمنزلة الكاف فى ذلك وذلكما لاموضع لها من الإعراب .

وبعض النحويين يزعم أن موضعها رفعٌ ، وبعضهم يقول : موضعها نصبٌ ، فأما الذى يزعم أن موضعها رفع فالحجة عليه أن يقال : إنّا لم نر شيئًا يعمل عمل الفعل وليس بفعلٍ يتصل به ضمير الفاعل ظاهرًا وإنما يكون الضمير فى النية كقولك : حذار زيدًا .

ومن الحجة عليه ـ أيضًا ـ أنا قد نقول : رويد زيدًا فنحذف الكاف ونقدّر فى رويد ضميرًا مرفوعًا فى النية ؛ فلو كانت الكاف هى الفاعلة ما جاز حذفها .

والحجة على من قال : إنها فى موضع نصبٍ أن رويد إنما هو اسم أرود ، وأروْدْ لايتعدى إلا إلى مفعولٍ واحد ، فكلما كان اسمًا لأرود لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، ولو كانت الكاف منصوبةً كنت قد عديت رويدًا إلى مفعولين ، ولو جاز هذا لجاز : رويدَ زيدًا عمرًا .

ثم استدل على بُطلان قول من يقول : إن الكاف اسم لها موضع بما تقدّم ، ثم احتجّ سيبويه على أن الكاف لاموضع لها بقول العرب : هاء وهاءك فى معنى : تناول ؛ فزاد الكاف على هاء للخطاب ، وفيه لغاتٌ قد ذكرناها فى أول الكتاب .

واحتجّ فى ذلك على من انتحل والتزم أن كاف ذلك لها موضع بأن قال [illegible]
موضع فلابُدّ من أن تكون مجرورةً أو منصوبةً ، فإن كانت منصوبة وجب أن تقول [illegible]
نفسك زيدًا إذا أراد تأكيد الكاف ، وينبغى له أن يقول : إذا كانت مجرورة ذلك نفسك [illegible]
وهو أن لا يقولهما أَحَدٌ .

٥٣/و

ومما دخل للكاف أيضًا التاء فى أنت وهى ملازمة ، تختلف / فى المذكر والمؤنث
ولا موضع لها ، ولو كان لها موضعٌ من رفع أو نصبٍ لوجب أن يؤتى بعامل يعمل تلك
العمل ولا عامل موجود فى لفظ ولا تقديرٍ .

ثم احتج سيبويه - أيضًا - فى ذلك بقولهم : أرأيتك زيدًا ما فعل ؟ فذكر أن الكاف
لا موضع لها وأن التاء علامة المضمر المرفوع المخاطب ، ولو لم تُلحق الكاف كنت
مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك ، فهذا الذى ذكر سيبويه صحيح .
وسقوط الكاف مع صحة المعنى الذى يكون بوجودها دلالة على أن لا موضع لها [illegible]
كانت الكاف فى موضع رفع كما قالوا لوجب ألا تسقط لأن ضمير الفاعل لا يسقط من
الفعل أبدًا .

وزعم الفراء[1] أن العرب تجعل «أرأيتك» على مذهبين مختلفين : فإذا قلت أرأيتك
منطلقًا كما تقول حسبتُك ذاهبًا فعدّيتك فعل المخاطب إلى نفسه كان موضع التاء رفعًا
وموضع الكاف نصبًا ، وثنيت وجمعت فقلت : رأيتماكما منطلقين ، ورأيتموكم منطلقين
ورأيتُنّكنّ منطلقات لجماعة المؤنث ، فإن أدخلت ألف الاستفهام على هذا تركته على
حاله فقلت : أرأيتماكما منطلقين فهذا أحد المذهبين ، والمذهب الآخر أن تقول
أرأيتكم زيدًا ما فعل ؟ على معنى أَخْبِرْنِّى عن زيد ؟ وإذا ثنى وجمع لحقت التثنية
والجمع الكاف وكانت التاء مفردةً على كل حال فقلت : أرأيتكما زيدًا ما فعل ؟ قال الله
عز وجل : ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾[2] فاستدل بتوحيد التاء فى
هذا على أنه لا موضع لها وأن الموضع للكاف ، وقد بيّنا ما تقدّم من الاحتجاج أن لا
موضع للكاف .

---

(١) قال الزجاج : واختلف النحويون فى هذه الكاف التى فى : أرأيتكم فقال الفرّاء والكسائى
لفظها لفظ نصب وتأويلها تأويل رفع .
قال : ومثلها الكاف فى : دونك زيدًا ؛ لأن المعنى : خذ زيدًا ، [illegible]
(٢) الآية ٤٧ من سورة الأنعام .

ويجوز أن يكون إفرادهم التاء استغناءً بتثنية الكاف وجمعها لأنها للخطاب وإن كان لا / موضع لها كما أن التاء للخطاب، وإنما استغنوا بتثنية الكاف وجمعها عن تثنية التاء وجمعها للفرق بين أرأيتَ إذا كان فى معنى أخبرنى، وبينها إذا أردت به معنى علمتُ، فاعرفه إن شاء الله.

٥٣ ظ

قال: (**ونظير الكاف فى رويد فى المعنى لا فى اللفظ «لك» التى تجىءُ بعد هَلُمَّ فى قوله: هلُمَّ لك فالكاف ههنا اسم مجرور باللام والمعنى فى التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التى فى رُويد وما أشبهها كأنه قال: هَلمَّ ثم قال: إرادَتى بهذا لك فهو بمنزلة قولك: سقيًا لك**).

أما قوله: نظير الكاف[1] فى رُوَيدَكَ لك التى تجىءُ بعد هلمَّ فإنما يعنى أنك إذا قُلتَ: رُويد فالمعنى تامٌّ، فإذا زِدْتَ الكاف زدْتَها بعد تمام المعنى لتَبيينِ المخاطب وإن كانت رويدَ قد أغنتك عن ذلك، كما أنك إذا قلت: هَلُمَّ للمخاطب استغنى الكلام به وتمَّ فإذا قلتَ: هَلُمَّ لك فجئت بـ «لك» فإنما تجىءُ بها بعد استغناء الكلام عنها وتمامه دُونها حرصًا على تبيين المخاطب، وكذلك إذا قلت: سقيًا لك، فسقيًا غير مُحتاج إلى لك لأن معناه: سقاكَ الله سقيًا، ولكنك لما قُلْت: سقيًا جئتَ بـ«لك» تأكيدًا وتبْيينًا كأنك قُلتَ: دُعائى بهذا لك أو إرادتى لك، غير أن الكاف فى هَلُمَّ لك، وسقيًا لك مجرورةٌ باللام وفى رويدك لاموضع لها من الإعراب، وإنما جَمَعَ بينهما سيبويه فى التأكيد بهما بَعْدَ تمام الكلام دونهما لافى موضع الإعراب، وفى رُوَيْدَ ضمير فاعل فى النيّة يجوز أن يُؤكّدَ وأن يُعْطَفَ عليه بحسب ما يجوز فى ضمير الفاعلين.

تقول: رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدالله، ورويدكم أجمعون، كما تقول: قُمْ أنت وعبدالله، وقوموا أجمعون، وكذلك إن لم يكن فيه الكاف، فإذا خاطبتَ الواحد قُلْتَ: رُوَيدَ أنتَ زيدًا، وإذا / خاطبتَ اثنين قُلْتَ: رُويدَ[2] كلاكما زيدًا، وللجميع: رُوَيدَ[2] أجمعون.

٥٤ و

وأمَّا هَلُمَّ لك ففيه ضميران مرفوعٌ ومجرورٌ:

فالمرفوع هو ضمير الفاعل الذى فى هلم، والمجرور هو الكاف فى لك فيجوز أن تقول: هلم لكم أجمعون وأجمعين، فأجمعون على تأكيد الضمير الذى فى هلم، وأجمعين على تأكيد الكاف والميم فى لكم وموضعه جرٌّ.

---

(١) يراجع: مغنى اللبيب، حاشية الصبان، حاشية الأمير، لمن أراد توسعًا فى موضع الكاف.
(٢) ى: رويدًا (بالألف).

(وهذا ضَرْبٌ من الفعل سُمِّى الفعل فيه بأسماءٍ مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التى كانت للفعل نحو : رُوَيْدَ وحَيْهَل ومجراهُنَّ واحدٌ) .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا يخالف ما قبله لأنه قد اشتمل على ظروفٍ وحروف جَرٍّ تجرى مجرى الظروف ومَصَادرَ مضافَاتٍ كُلُّهنَّ ، والفرق بين هذا الفصل والذى قبله أن هذا مضافٌ والذى قبله مُفْرَدٌ وينقسم هذا قسمين :

قسم يتعدّى ، وقسم لا يتعدّى .

فأما ما يتعدى فقولك : عليك زيدًا ودونك زيدًا وعندك زيدًا تأمره به ؛ فأمّا عليك فحرفٌ من حروف الجر ، وأما دونك وعندك فظرفان ، وقد جُعِلْنَ بمنزلة قولك : خُذْ زيدًا ، والكاف منهن فى موضع جرٍّ .

وَذُكِرَ عن المازنى[1] أنَهُ كان الأصل فى عليك زيدًا أى : خُذْهُ من فَوقِك .

وفى عندك زيدًا أى : خذه من عندك .

وفى دونك زيدًا أى : خذه من أسفل من موضعك .

وتحصيل هذا خذ من دونك زيدًا ، وخذ من عندك زيدًا ، وخذ من عليك زيدًا .

كما تقول : خذه من فوقك ، كما قال الشاعر :

غَـدَتْ من عليـه بعـدمـا تَمَّ ظِمـؤهَا
تَصِلُّ وعن قَـيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَـجْـهَلِ[2]

ثم حذف حرف الجر وهو «من» فوصل الفعل إلى هذه الأسماء وحُذِفَ فِعْلُ / الأمر وهو : «خذ» اكتفاءً واستخفافًا .

٥٤ ظ

قال : وما تعدّى المنهىَّ إلى منهىٍّ عنه قولك :

حَذَرَكَ زيدًا وحذَارَك زيدًا فردَّ عليه أبو العباس المبرِّد هذا اللفظ من وجهين :

---

(١) سبق ذكره فى الأجزاء المحققة السابقة على هذا الجزء : ١ : ٦٤ ، ٧٣ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٢٣٩ ؛ ٤ : ١١٥ ، ١٤٠ ، ٢٢٧ .

(٢) البيت لـ (مزاحم بن الحارث العقيلى) :

شرح المفصل ٨ : ٣٨ ؛ أدب الكاتب : ٥٠٤ ؛ تاج العروس (صلل) ؛ هارون ٤ : ٢٣١ ؛ نوادر أبى زيد : ١٦٣ .

أحدهما : أن قولك : حِذْرَك إنّما هو : احذَرْ وقد جعله سيبويه نهيًا .

قال أبو العباس : «فإن قال قائل فمعنى احذَرْ : لاتَدْنُ منه» قيل : وكذلك عليك معناه : لايفوتنك ، وكُلُّ أمرٍ أمرتَ به فأنت ناه عن خلافه ، وإذا نهيت عن شيءٍ فقد أمرتَ بخلافه ، فقد يجوز في الأمر أن يقال نَهْيٌ وفي النهي أن يقال أمْرٌ عَلَى المعنى ، فإذا كان كذلك فلا وجه للتفصيل الذي فَصلَ به سيبويه بين الأمر والنهي .

والوجه الآخر : أنه وضع في هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل ، وحِذْرك مأخُوذٌ من الحَذَر فهو خارج من هذا الباب ؛ لأن هذا الباب عليك ودونك .

وليس الأمر على ما رَدَّهُ أبو العباس في الوجهين جميعًا(١) .

أما الوجه الأول فقد ذكرنا أن ألفاظًا من ألفاظ الأمر الأكثر في عادة كلام الجمهور أن يقال : نهي وإن كان بلفظ الأمر كقولك : تجنب فلانًا ، واحذرْ فلانًا ، وابعد عن فُلان فإنما يقال : نهاه عنه ؛ فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد .

وأما الوجه الآخر فإنما غَرَّ سيبويه في هذا الباب تفصيل المضاف من المفرد الذي قبله لأنه قد ذكر ظروفًا وأسماءً كلها مضافاتٌ ، وقد ترجم الباب بقوله : بأسماءٍ مضافةٍ .

(وأما ما لايتعدّى فقولك : مَكَانَكَ ، وَبَعْدَكَ إذا قُلتَ : تأخّر ، وكذلك عندك إذا كنتَ تُحذِّره شيئًا من بين يديه أو تُبصّرُهُ شيئًا ، وإليك إذا أردتَ تنحّ ، ووراءك إذا قلت : افْطن لما خلفك) .

وقد ذكر سيبويه عندك فيما يتعدّى ، وقد ذكره فيما لايتعدى وهذا / غير مُسْتنكرٍ وذلك أنه قد يكون فعلٌ واحدٌ مُتَعديًا وغير متعدٍّ ؛ كقولك : عَلقتُكَ وعلقتُ بك وجئتُ زيدًا وجئتُ إلى زيدٍ . ٥٥ و

قال : **(وحدثنا أبو الخطاب[٢] أنه سمع من يُقال له : إليك فيقول إليَّ كأنه قيل له : تَنَحَّ فقال : أتنحَّى ، ولا يقال : دوني ولا عَليَّ هذا ، إنما سمعناه في هذا الحرف وحده وليس لها قوة الفعل فَتُقَاس) .**

---

(١) سقطت من : ى .

(٢) سبق ذكره في ٤ : ١١٢ من الأجزاء المحققة .

اعلم أن هذه الأسماء والحروف التى تضمّنَها هذا الفصل وما قبله من المفرد والمضاف لا يجوز أن تقع إلاّ فى أمر المخاطب هذا حُكْمُه وبابه ، وذلك من قِبَل أنّ أمر المخاطب يقع بالفعل المحض من غير حرفٍ يدخل عليه ، وأمر الغائب لا يقع إلاّ بحرفٍ ألا ترى أنك تقول : قُمْ يا زيد ولا يجوز أن تقول : يقم عمرو إذا كان غائبًا وإنما تقول : ليقم عمرو ، ومع هذا فإنما الأمر إنما يكون بمواجهة المخاطب وتنبيهه وندائه ، فقد يوضع كثيرٌ من الأصوات فى موضع الأمر للإنسان وللبهائم ، كقولك للإنسان : مه وصه ، وللناقة : حَلْ ، وللجمل : حَوْت ، وللحمار : تشوه .

وهذه الأشياء لا تقع إلاّ فى أمرٍ فجعلوا ـ إليكَ ، وعليكَ ، ووراءكَ ، ودونكَ ـ بمنزلة هذه الأصوات التى يُؤمَرُ بها ، فالقياسُ ألاّ يقع هذا فى غير الأمر ، فإذا قلت : إليك فقالَ : إليَّ فقد جعل إليَّ بمعنى أتنحّى وهو خبر ليس بأمرٍ ، وهذا شاذٌّ مُخالفٌ لقياس الباب .

فإذا قلت : عليك زيدًا ودونك زيدًا على معنى خُذْ زيدًا فلا يجوز أن تقول : عَلَيَّ زيدًا ودُونى زيدًا على معنى آخُذ زيدًا ؛ لأن ذلك لا يجور فى غير الأمر ، وقد يجوز أن تقول : عَلَيَّ زيدًا على غير هذا المعنى إذا أردت ائتنى بزيد فيكون فى باب الأمر ، ولا يجوز أن تقول : دُونى زيدًا إذا أردت ائتنى بزيدٍ وذلك / أنك إذا قلتَ : عليَّ زيدًا فقد عدّيْتَهُ إلى زيدٍ وإليكَ بحرف الجرّ ، وإذا قُلتَ : عليك زيدًا فإنما عديته إلى زيدٍ وإلى المخاطب بحرف الجر ، فقد توسَّعَت العربُ فى هذا الفعل فَعدّتْهُ مَرّةً إلى المتكلمِ بحرف الجرّ وَمَرّةً إلى المخاطب ولم تتوسَّع فى دونك وعندك لأنهم لم يقولوا : دُونى وعندى ، ولا يجب أن نقيس ذلك لأنَّهُ قد يجوز أن يكون فعلٌ منه مُتَعدٍّ ولا يتعدى نظيره . ألا ترى أنك تقول : عَلِقتُكَ وعَلِقْتُ بك ، ولا يجوز فى مررت بك مَررتُك .

ظ ٥٥

قال : وَحَدّثَنى من سمعه أنّ بعضهم قال : عليه رَجُلاً لَيْسَنى ، وهذا قليلٌ شبَّهُوه بالفعل .

يعنى أنه قال : عليه فأمرَ غائبًا ، وقد رُوى مثل هذا عن النبى صلى الله عليه وعلى آله أنَّهُ قال : «من استطاع منكم الباءة فليتزّوج وإلاّ فعليه الصوم ، فإنّه له وِجَاء»(*) .

(*) ـ صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنه ، (صحيح مسلم ٢ : ١٠١٨ ، ١٠١٩) .

ـ صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب قول النبى ﷺ : من استطاع منكم الباءة فليتزوج . . . الحديث (العينى على البخارى ٢٠ : ٦٦) .

وإنما أمر الغائب ، فهذا الحرف على شذوذه ، لأنه قد جرى للمأمور ذِكرٌ فصارَ بالذّكر الذى جرى له كالحاضر فأشبه أمرُه أمر الحاضر ، ولو كان المأمور اسمًا ظاهرًا لم يَجُزْ ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمرًا ، وإذا قُلتَ عليك زيدًا فللمخاطب ضميران :

أحدهما : مجرورٌ ، وهو الكاف ، ومعناه معنى المفعول ، والآخر : مرفوعٌ فى النية فاعل ، ويجوز أن تؤكدهما أو ما شئت منهما تقول : عليك نفسك زيدًا ، ويجوز أن تقول : عليك نفسك أنت نفسك ، على أن تجعل المجرور تأكيدًا للكاف ، والمرفوع تأكيدًا لضمير الفاعل ، ولا يجوز أن تقول : عليك وأخيك فتعطف أخيك على الكاف ؛ لأن المجرور الظاهر لا يُعْطَفُ على المجرور المضمر ، والاحتجاج لهذا فى غير هذا الموضع .

قال : (**ومن جعل رويدك مصدرًا قال : رويدك نفسك**) .

٥٦ و

يعنى من قال : رُويدًا يا زيدُ / كما تقول : ضربًا يا زيد جاز أن تُضيفه إلى الكاف كما قال عزّ وَجَلّ : ﴿فإذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(*) . فأضاف ضرب الرقاب ، وكذلك أضاف رُوَيد إلى الكاف وجاز أن يؤكد الكاف لمجرورٍ ويَصيرُ للمخاطب ضميران .

أحدهما : مجرورٌ وهو الكاف .

والآخر : ضمير الفاعل فى النية .

(**وأما قول العرب : رويدك نفسك ، فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله ، ويجعلون الكاف للخطاب لا موضع لها ، وكأنهم قالوا : رويدَ نفسك على ما فَسَّرْنَا فى رُويدَ زيدًا**) .

قال : (**وأما حَيّهلك ، وهاءكَ وأخواتُها فليس فيها إلا ما ذكرنا لأنَّهُنَّ لم يُجعَلنَ مصادر**) .

يعنى أن الكاف فى هذه الأشياء لا موضع لها وإنما هى للخطاب .

أراد الفرق بين رويدك وبين حَيّهَلَكَ ؛ لأن رويدك قد تكون الكاف فيه مَرّةً للخطاب ومَرّةً فى موضع جَرٍّ ، فإذا كان للخطاب فهو بمنزلة حَيّهَلَك ، وإذا كان فى موضع جرٍّ فهو بمنزلة عليك وحذرك .

(*) الآية ٤ من سورة محمد .

(واعلم أنك لا تقول : دُونى ، كما قلت : عَلَيَّ لأنه ليس كل فعل بمنزلة أولنى قد تعدى إلى مفعولين ، فإنما عليَّ بمنزلة أولنى ودونك بمنزلة خذ لا تقول : أَخِذْنى درهما ولا خذنى درهمًا) .

يعنى أنك تقول : عليك زيدًا فيكون بمنزلة خُذْ زيدًا ثم تقول : عَلَيّ زيدًا فيكون بمنزلة : أولنى زيدًا كما تقول : أعطنى زيدًا ودونك زيدًا ولا تقول : دونى زيدًا ، كما لا تقول : خُذنى زيدًا ، فإنما ننتهى فى ذلك حيث انتهت العرب .

قال : **(واعلم أنه يَقْبُح أنْ تقول : زيدًا عليك ، وزيدًا حذرك ، وإنّما قَبُحَ لأن هذه الحروف ليست بأفعال وإنما وُضعَتْ موضع الأفعال ولا تَصَرُّفَ لها ؛ فلم تعمل عمل الفعل فى جميع الأحوال ، ولم تقْوَ / قُوَّتَهُ) .** ٥٦ / ظ

فإذا رأيت فى شعرٍ «زيدًا عليك» فإنما تنصب «زيدًا» بفعل وتكون «عليك» مُفَسِّرَةً له كما قال :

يا أيُّها المَائِحُ دلْوى دُونَكَا

إنِّى رَأَيْتُ الناسَ يَحْمَدُونَكَا[1]

فدلوى فى موضع نصب بإضمار فعلٍ ؛ كأنه قال : خُذْ دلوى دُونك ، وكذلك قوله عز وجل : ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[2] .

ينتصب كتابٌ بما قبله لا بعليكم ؛ كأنه لما قال تعالى : ﴿حُرِمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[3] .

فقد دَلّ أَنَّهُ كتب التحريم عليكم كتابًا فنصب الكتاب بالمصدر ، لا بعليكم ، وكان الكسائى[4] ينصب كتاب الله بعليكم ، ويحتج بالبيتين اللذين أنشدنا ، والفراءُ يُخالفه ويقول نحو ما ذكرناه فى البيتين .

---

(١) ينسبا لراجزٍ جاهلىٍّ من أُسَيد بن عمرو بن تميم ، وقيل لجارية من بنى مازن ، وزعم الشجرىَ أنهما لرؤبة : شرح المفصّل ١ : ١١٧ ؛ مغنى اللبيب ٦ : ٣٤٣ ، ٣٨٠ ؛ اللسان وتاج العروس (ميح) .

(٢) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٣) الآية ٢٢ من سورة النساء .

(٤) سبقت ترجمته فى الأجزاء السابقة المحققة : ١ : ١٠٨ ، ١٣٦ ، ١٨٧ ؛ ٢ : ١٠٢ ؛ ٤ : ٦٧ .

هذا باب
ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمتَ أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل

(وذلك قولُك : زيدًا وعمْرًا ورأسَهُ ، وذاك أنَّك رأيت رجلاً يَضْربُ أو يَشتمُ أو يَقْتُلُ فاكْتفيتَ بما هو فيه من عَمَله) .

اعلم أنّ الإضمار على ثلاثة أوجهٍ :

- وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار .

- ووجه لا يجوز أن تُضمر العامل فيه .

- ووجه أنت مُخيَّرٌ بين إضماره وإظهاره .

فأما ما لا يجوز فيه الإضمار لعاملٍ فأن تقول مبتدئًا : زيدًا ، من غير سبب نَحْوىٍّ ولا حالٍ حاضرةٍ دالة على معنى ، وأنت تريد : اضربْ زيدًا ، وغيره من الأفعالٍ لأنك إذا أضمرته لم يُعلم أنّه «أَكْرِم زيدًا» أو اشتم زيدًا أو غير ذلك .

وأما ما يجوز إظهارهُ وإضمارهُ فأن ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول : زيدًا ، تُريد اضرب زيدًا ، ويجوز إظهاره فتقول : اضرب زيدًا ، ومثل ذلك أيضًا فى الخبر أن تلقى رجلاً / قادمًا من سفرٍ فتقول : خيرَ مَقْدَم أى : قَدمْتَ خيرَ مقْدم ، ولو أظهرته لم يكن بَأسٌ ، ٥٧/و وكذلك إذا قلت لرجلٍ فى طريقٍ : الطريقَ يا هذا ، معناهُ : خَلِّ الطريقَ وعن الطريق ، ويجوز إظهاره ، قال جرير[1] :

خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يبْنِى المنارَ بِهِ
وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطرك القَدَرُ[2]

(١) سبق ذكره فى الأجزاء السابقة المحققة : ١ : ١٢٠ ، ١٥٩ ، ٢٢٨ ؛ ٤ : ٢٥ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ١٦٢ ، ٢٢٢ .
(٢) البيت منسوب لـ (جرير) :
ديوانه ٢١١ ؛ شرح المفصل ٢ : ٣٠ ؛ الصاحبى فى فقه اللغة ١٩١ ؛ تاج العروس (برز) ؛ هارون ١ : ٢٥٤ .

ولا يجوز أن تُضمر فى شىءٍ من هذا الباب الجَارّ ؛ فإذا قلتَ : الطريق لم يجز أن يكون الضمير تنحَّ عن الطريق ؛ لأن الجارَّ لا يُضمر ، وذلك أن المجرور داخلٌ فى الجار غير منفصلٍ .

والوجه الثالث :

قوله : إياك وأن تَقْرَبَ الأسد ، معناه : إيّاكَ اتق ، وإياك احذر ، ولا يَحْسُنُ إظهار ما نصب إياك ، ثم استشهد سيبويه على جواز الحذف الذى عقد به الباب : **(تقول العرب فى مَثَلٍ من أمْثَالهم : «اللّهُمَّ ضَبُعًا وذئْبًا»[1] إذا كان يَدْعُو بذلك على غنم رَجُلٍ ، فإذا سألهم ما يعنون قالوا : اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا ، كُلّهُم يفسر ما ينوى)** .

قال أبو العباس : سمعت أن هذا دُعاءٌ له لا دعاءٌ عليه[2] ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم .

وقال : أمّا ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئبًا من ههنا وضبعًا من ههنا .

قال : **(وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أمَا بمكان كذا وكذا وَجْدٌ وهو موضعٌ يُمسِكُ الماء)** نحو النقرة فى الصخرة ، **(فقال : بلى وِجَادًا ، ومنه قول الشاعر :**

أخَاكَ أخَاكَ إنّ من لا أخَا لَهُ

كَمَاشٍ إِلىَ الهَيْجَا بغيرِ سِلاَحِ[3]

كأنه يريد : الزم أخاك) .

غير أنّ هذا مما لا يحسن فيه إظهار الفعل إذا كررت ، ويحسن إذا لم تُكَرّر ، إذا قلتَ : أخاك ، حَسُنَ أن تقول : الزمْ أخاك ، وإذا قلتَ : أخاكَ أخاكَ ، لم يَحْسُنْ أن تقول :

---

(١) يدعى به على غنم الرجل ، ويقال : إن الذئب والضبع إذا اجتمعا فى الغنم تمانعا ؛ فتسلم الغنم ، وهو مَثَلٌ قد ذكر فى : المستقصى ١ : ٣٤٢ ؛ هارون ١ : ٢٥٥ .

(٢) ى : لا دعاء له .

(٣) البيت لـ (مسكين الدارمى) :

الديوان ٢٩ تحقيق : عبدالله الجبورى وخليل إبراهيم العطية ، ط : بغداد ، ورواية الديوان :

... ... كساع إلى الهيجا ... ...

شرح قطر الندى ١٣٤ ؛ شرح شذور الذهب ٢٧٩ ؛ الخصائص ٢ : ٤٨٢ ؛ الأغانى ٢٠ : ٢٠٨ ، ٢١٠ ؛ هارون ١ : ٢٥٦ .

الزم أخـاك أخـاك / لأنهم إذا كرروا جعلوا أحد الاسمين كالفعل ، والاسم الآخر كالمفعول . (٥٧ ظ)

وكأنهم جعلوا أخاك الأول بمنزلة «الزمْ» ، فلم يَحْسُنْ أن تُدْخِل «الزمْ» على ما قد جُعِلَ بمنزلة «الزمْ» . .

ومنه قول العرب :

«أَمْرَ مُبْكِيَاتِكَ لا أَمْرَ مُضْحِكَاتِك»[١]

فمعناه : عليك بأمر مُبْكِيَاتك ، واتَّبع أَمْرَ مبكياتِك لا أمر مضحكاتك .

فمعناه : اتبع أَمْرَ من يَنْصَحُ لك فَيُرْشِدُكَ وإن كان مُرّا عليك صَعْبَ الاستعمال ، ولا تتبع أمر من يشير عليك بهواكَ ؛ لأن ذلك ربما أدى إلى العطب .

ومنه : «الظِّباءَ على البَقَرِ»[٢] . والمعنى فى المثل :

أنك تنهاه عن الدخول بين قوم يتشابهون ويتكافؤون فى سوء أو غيره ، وتقديره : خَلِّ الظباءَ على البقر .

---

(١) قال المفضل : بلغنا أن فتاة من بنات العرب كانت لها خالات وعمّات ، فكانت إذا زارت خالاتها أَلْهَيْنَها وأضحكنها ، وإذا زارت عَمَّاتها أَدَّبْنَها وأَخَذْنَ عليها ، فقالت لأبيها : إن خالاتى يلطفننى ، وإن عماتى يبكيننى ، فقال أبوها ـ وقد علم القصة : أَمْرَ مبكياتك ، أى : الزمى واقبلى أَمرَ مبكياتك ، ويروى «أَمْرُ» بالرفع ، أى : أَمْرُ مبكياتك أَوْلَى بالقبول والاتباع من غيره . وفيما أوحى الله تعالى إلى بعض الأنبياء : «إنى أخوِّفُكَ لأقوِّمَكَ» .
وقال أبو هلال العسكرى فى ذلك المعنى :

يا نَفْسُ صَبْرًا على ما كانَ من ضرر ... فَـرُبَّ مَنْفَعَـةٍ تُجْنَى من الضَّرَر

الميدانى ١ : ٤٩ ، ٥٠ ؛ المستقصى ١ : ٣٦٢ ؛ جمهرة الأمثال ١ : ٨٢ ، ٨٣ ؛ فصل المقال : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ؛ هارون ١ : ٢٥٦ .

(٢) ورد هذا المثل فى كتب الأمثال على النحو التالى :
(الكلاب على البقر) ويضرب مثلاً للأمرين وللرجلين لا يبالَى أهلكا أو سلما ، ويقال : الكلابُ والكلابَ على البقر : بالرفع والنصب ، ووردت فى اللسان مرفوعة ومنصوبة :
جمهرة الأمثال ٢ : ١٦٩ ؛ الميدانى ٣ : ٢٢ ؛ فصل المقال : ٣١٦ ؛ الحيوان ١ : ٢٦٠ ؛ اللسان (كلب) ؛ هارون ١ : ٢٥٦ ، ٢٧٣ (الظباء على البقر) .

هذا باب

ما يُضْمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره فى غير الأمر والنهى

(وذلك إذا رأيت رجلاً مُتوجّهًا وَجْهَ الحاجِّ ، قاصدًا فى هيئة الحاجِّ قلت : مَكّةَ وربِّ الكعبةِ ، حيث زَكِنْتَ(*) أنه يريدُ مكة ، كأنك قلت : تُريدُ مكةَ واللّه) .

فهذا من الباب الذى يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحالٍ حاضرةٍ ودلالةٍ بينةٍ ، فهذا وغيره فى ذلك سواء .

وهذا الباب يشتمل على هذا النحو ولا يجوز أن تقول : زيدٌ ، وأنتَ تريدُ : ليُضْرَبْ زيدٌ ، وليَضْرِبْ زيدٌ عمرًا إذا كان فاعلاً ، ولا يجوز أن تجعل الفعل المضمر لغائبٍ فى الأمر لأنك إذا فعلت ذلك فلابد من أن تُقَدِّرَ للمخاطب فعلاً يُبَلِّغُ به الغائب ، فكأنك قُلْتَ : قل له : ليضْرِبْ زيدًا ، أو قل له ليضْرِبْ زيدٌ عمرًا ، فَضَعُفَ هذا عندهم لإضمار فعلين لشيئين مع ما يَدْخُلُ فيه من اللّبْسِ ، واللّبْسُ الذى يَدْخُلُ فيه أنه ليس للمخاطب / فعلٌ ظاهرٌ ولا مضمرٌ عليه دلالَةٌ فلا يُعلم أنك أردتَ : قل : ليضْرِب زيدًا ، أو أردتَ : لا تقل له : ليضْرِبْ زيدًا ، ونحو ذلك من الأفعال المُتضَادّةِ .

٥٨ و

(*) الزَكْنُ : ظَنٌّ بمنزلة اليقين ، القاموس المحيط (زكن) .

هذا باب
ما يُضْمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرفٍ

(وذلك قولك : الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإنْ شرًا فشرٌّ ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خنجرًا فخنجرٌ ، وإن سيفًا فسيفٌ) .

قال أبو سعيد :

اعلم أن هذا الباب تجوز فيه أربعةُ أوجه :

- الرفعُ فى الشرط والجواب ، كقولك : إنْ خيرٌ فخيرٌ .
- والنصبُ فيهما ، كقولك : إنْ خيرًا فخيرًا .
- والنصبُ فى الأول والرفعُ فى الثانى ، كقولك : إن خيرًا فخيرٌ .
- والرفع فى الأول والنصبُ فى الثانى ، كقولك : إنْ خيرٌ فخيرًا .

أما الأول فالعامل فيه «كان» رفعتَ أو نصبتَ ، فإذا قُلتَ : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا ، تقديره : إن كانَ عملُهم خيرًا ، وإذا قُلْتَ : إن خيرٌ ، تقديره : إن كان فى عملهم خيرٌ .

وأما الجواب فإنه إن كان نصبًا ، فإضمار كان ، وإن كان رفعًا ، جاز أن يكون بإضمار مبتدإٍ .

وجاز أن يكون بإضمار فعلٍ .

وأجودُ هذه الوجوه ، نصبُ الأول ورفعُ الثانى ، وإنما صار كذلك من قِبَل أنَّ «إنْ» تقتضى الفعل فلابُدَّ من إضمار «كان» أو نحوها ، فإذا أضمرنا كان ونصبنا ، فقد جعلنا اسم كان مع «كان» مُضمرًا محذوفًا ، والفعل متى أضْمِرَ أضمِر مَعَهُ الفاعل ، لأن الفعل والفاعل كشىءٍ واحد ، وإذا أضمرنا كان وجعلنا الاسم الذى بعد «إنْ» مرفوعًا فالذى أُضمر مع «كان» الخبر الذى هو بمنزلة المفعول ، فكأنك أضمرت الفعل مع المفعول ، ولا يَدُل على المفعول كدلالته على الفاعل لأنه لا يستغنى عن الفاعل .

٥٨/ظ / وأما رفعُ الجواب بعد الفاءِ فإنما صار الاختيار الرفع ؛ لأن الفاء فى جواب الشرط ، وإنما أُتى بها ليكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا ، وذلك أنّ جواب الشرط إذا كان فعلاً لم تحتج إلى فاءٍ ، كقولك : إن أكرمنى زيدٌ أكرمتُه ، وإن يُكْرِمْنى أكْرِمْهُ ، ولا يجوز أن تقول : إن تأتنى زيدٌ مقيمٌ عندى ، حتى تقول : إن تأتنى فزيدٌ مقيمٌ عندى ، فقد تبين لك أن الفاءَ إنما أُتى بها للاسم ، فالاختيار أن يكونَ المضمر بعدها مبتدأ ، فإذا قلت : إنْ خيرٌ فخيرٌ ، فتقديره : إن كان فى عمله خيرٌ فالذى يُجزى به خيرٌ .

وإن قُلتَ : إنْ خيرًا فخيرًا ، فتقديره : إنْ كان عمله خيرًا فيكون الذى يُجزى به خيرًا ، وإنْ قلت : إنْ خيرًا فخيرٌ فتقديرِه : إنْ كان عمله خيرًا فالذى يُجزى به خيرٌ ، وإنْ قلت : إنْ خيرٌ فخيرًا ، فتقديره : إنْ كان فى عمله خيرٌ فيكون الذى يُجزى به خيرًا .

وقد فسر سيبويه قوله : إنْ خيرًا فخيرًا وإنْ شرًا فشرًا قال : كأنه قال : إنْ كان خيرًا جُزِى خيرًا ، فجاء بفعل ماضٍ ليس فيه فاءٌ على تقدير المعنى لا على تقدير اللفظ ، وذلك أنه لا يجوز أن يكون الفعلُ الماضى فى جواب الشرط تدخل عليه الفاء ، لا تقول إنْ تأتنى فأكرمتك ، إنما تقول كما قال الله عز وجل : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[1] إلاّ أنْ يكون دعاءً كقولك : إنْ يأتنى زيدٌ فأحسن الله جزاءه ، فلما كانت الفاء إنما تدخل على المستقبل وجب أنْ تُقدِّرَ ما بعد الفاء مستقبلاً ، فقدَّره سيبويه على ما يجوز فى المعنى لا على حقيقة اللفظ .

وقال : (**فإذا أضمرت فأنْ تضمر الناصب أحسن ؛ لأنّك إذا أضمرت الرافع أضمرت أيضًا خبرًا أو شيئًا يكون فى موضع خبر ، فكلما كثر الإضمار كان أضعف ، فإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربى** [**حسن**][2]) .

٥٩/و وقد / بيَّنا اختيار إضمار الناصب فى الشرط .

---

(١) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٢) الإضافة من هارون : جـ١ : ٢٥٩ .

وقوله فكلما كثر الإضمار كان أضعف يُريد أنك إذا أضمرت الرافع أضمرت خبرًا وهو منفصلٌ من الرافع كأنك قلت : إن كان فى عمله خيرٌ ، وإنْ كان معه خِنْجرٌ ، وإنْ أضمرت الناصب جعلت اسم كان مُسْتكنًا فى كان وهو ضمير متصل . ألا ترى أنك تقول : مَن كذب كان شرًا له ، فتجعل فى كان ضمير الكذب مُسْتكنًا غير منفصل منه ، فلذلك صار الضمير المرفوع أكثر ، وكان أضعف من المنصوب ، وهو مع ضعفه جائز قال هُدْبة [بن خَشْرم][1] :

فـــإنْ تكُ فى أمْـــوالِنا لا نَضِقْ بهـــا
ذراعًـــا وإنْ صَـبْـــرٌ فَنصْـبِـــرُ للصَّـبْـــرِ[2]

أي وإنْ وقع فينا صبرٌ ، أى وإن وقع صبرٌ ، والصبر فى هذا الموضع : الأمر الذى يجب الصبرُ عليه ، ويكون كرمًا وهو فعله ، قال وأمّا قوله :

قـــدْ قِـــيلَ ذلك إنْ حَـــقّـــا وإنْ كـــذبًا
فـــمـــا اعـــتـــذارُك من شىء إذا قِـــيـــلا[3]

فالنصبُ على التفسير الأول ، ويجوز إنْ حقٌ وإنْ كذبٌ على معنى : إنْ وقع حقٌ وإنْ وقع كذبٌ ، أو على : إنْ كان فيه حقٌ وإنْ كان فيه كذبٌ .

(ومثل ذلك قول العرب فى مَثَلٍ من أمثالها :

«إنْ لاحَظِيّةٌ فلا أليّةٌ»[4] أى إنْ لا تكن لك فى الناس حَظِيَّةٌ فإنّى غيرُ أليّة ، كأنها قالت فى المعنى : إنْ كنتَ ممّن لا يُحظى عنده فإنّى غير أليّةٍ ، ولو عَنَتْ بالحظيّةِ نَفْسَها لم يكن إلاّ نصبًا إذا جَعَلْتَ الحظية على التفسير الأول) .

---

(١) ما بين المعقوفتين من هارون .
وهدبة بن خشرم ، ورد ذكره فى ٤ : ١١٣ ، من الأجزاء السابقة المحققة من شرح السيرافى .

(٢) خزانة الأدب ٩ : ٣٣٧ ؛ مغنى اللبيب ٤ : ٣٨ ؛ تفسير الطبرى ١٤ : ٨٢ ؛ معانى القرآن ٢ : ١٠٥ (بدون نسبة) وروايته :
إن العقل فى أموالنا لا نضق به
ذراعًا وإن صبرا فنعرف للصبر

(٣) البيت منسوب إلى (النعمان بن المنذر) :
شرح المفصل ٢ : ٩٧ (وما) بدلاً من (فما) ؛ شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٦ (من قول) بدلاً من (من شىء) ؛ خزانة الأدب ٤ : ١٠ ؛ الأغانى ١٥ : ٣٦٦ ؛ هارون ١ : ٢٦٠ .

(٤) يضرب فى الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم :
الميدانى ١ : ٣٠ ؛ جمهرة الأمثال ١ : ٦٧ ؛ فصل المقال : ١٩٧ ؛ المستقصى ١ : ٣٧٣ ؛ هارون ١ : ١٦٠ ، ١٦١ ؛ اللسان (حظا) .

أصلُ هذا أنّ رجلاً تزوج امرأةً فلم تَحْظَ عنده ، ولم تكن بالمُقصِّرَة فى الأشياء التى تُحْظِى النّساءَ عند أزواجهن فقالت : «إنْ لا حَظِيةٌ فلا أليةٌ» أى : إنْ لم تكن حظية النساء لأن طبعك لا يلائم طباعهن فإنّى غيرُ مُقصّرةٍ فيما يلزمنى للزوج . يُقال من ذلك : ما أَلَوْتُ فى كذا / أى : قصرتُ ، وما ألُو جُهدًا : أى ما أقصّر ، وهو آلٍ وألىٌّ أى : مُقَصّرٌ ، ولألَوْتُ موضع آخر ، يُقال : أَلَوْتُ الشىء إذا استطعته ، وهى لغة هُذيلٍ ، قال :

٥٩ ظ

جَـــهْـــرَاءُ لا تألـوا إذا هى أظْهَـــرَتْ

بَصَــــرًا ولا مِنْ عَـــيْلةٍ تُغْنِينِى[1]

وقوله : لو عَنَتْ بالحظية نفسها لم يكن إلا نصبًا . يعنى : إنْ كان التقديرُ فى قوله : «إنْ لا حظيّةً» إنْ لا أكن حظيةً فالنصب لاغير .

قال : (**ومثلُ ذلك قد مررتُ برجلٍ إنْ طويلاً وإنْ قصيرًا**) .

لا يكون فى هذا إلا النصب ، لأنه لا يجوز أن يُحمل الطويلُ والقصيرُ على غير الأول .

يعنى أنك تُقدّرُ إنْ كان طويلاً ، وتجعل فى كان ضمير الرجل وهو اسم كان فلابد من أن ينتصب الطويلُ على الخبر ، لا يمكن فيه غير ذلك كما أمكن فى : إنْ حقٌّ وإنْ كذبٌ أن تُقدّر : إنْ كان فيه حقٌّ وإنْ وقع فيه حقٌّ ، ولا يكون فيه ضمير الأوّل ، ولا يحسُنُ فى : إنْ طويلٌ وإنْ قصيرٌ ، إن كان فيه طويلٌ أو كان فيه قصيرٌ ، لأنك لا تقول إن كان فى زيدٍ طويلٌ ؛ لأن زيدًا هو الطويل وإنما تقول : إنْ كان زيدٌ طويلاً .

وقال[2] :

(**لا تَـقْـــــرَبَنَّ الـدّهـرَ آلَ مُـطـرِّفٍ**

إنْ ظالـمًــــا أبـدًا وإنْ مَظْلُومَــــا[3])

فهذا لا يجوز فيه إلا النصبُ ، لأنك إنما تُريدِ إنْ كنت ظالمًا وإنْ كنت مظلومًا .

---

(١) ديوان الهذليين ق٢ : ٢٦٣ ؛ وشرح أشعار الهذليين : ٤١٥ ؛ تاج العروس (ألو) .

(٢) هارون : وقالت ليلى الأخيلية .

(٣) مغنى اللبيب ١ : ٣٩١ ؛ قطر الندى : ١٤١ ، ونسبه بعضهم إلى حُمَيد بن ثور الهلالى ، ورواية البيت فى ديوان حميد ١٣٠ هكذا :

لا تغزون الدهر آل مطرف

لا ظالمًا أبدًا ولا مظلومَا

قال :

(فـأحْـضَـرْتُ عُـذْرِى عليـه الشُّـهُـو

دُ إنْ عـــــاذرًا لى وإنْ تـارِكَــــــا[١])

هذا رجلٌ يخاطب أميرًا فى شىءٍ قُذفَ به عنده وعَذْرُه حُجَّتُه ، وأراد : إنْ كنتَ عاذرًا لى أيها الأمير وإنْ كنتَ تاركًا ؛ فنصبه لأنه عَنَى الأميرَ المخاطَبَ ، ولو قال : إنْ عاذرٌ لى وإنْ تاركٌ ، على معنى : إنْ كان لى فى الناس عاذرٌ أو تاركٌ ، ومعنى تارك : غير عاذرٍ جاز .

(قال النابغة :

حَـــــدِبَتْ عَلـيَّ بطونُ ضِنّـَةَ كُلُّهـــا

إنْ ظالمًـــا فِــيــهِمْ وإنْ مَظْلُومَـــا[٢])

/ فلا يكون هذا إلاّ نصبًا ، لأنه أراد إنْ كنتُ فيهم ظالمًا وإنْ كنتُ مظلومًا . ٦٠ و

قال سيبويه : (**ومن ذلك مررتُ برجلٍ صَالِحٍ** [و][٣] **إنْ لا صالحًا فطالحٌ**[٤]) .

فهذا يشبه إن خيرًا فخيرٌ على الوجه المختار .

ومن العرب مَن يقول : إنْ لا صالحًا فطالحًا بإضمار فعلين على من قال : إنْ خيرًا فخيرًا ، كأنه يقول : إنْ لا يكن صالحًا فقد لَقِيتُهُ طَالحًا .

وزعم يونُسُ أنَّ من العرب من يقول : إنْ لا صالحٍ فطالحٍ ، كأنه قال : إنْ لا أكنْ مررت بصالحٍ فبطالحٍ .

قال سيبويه : (**وهذا ضعيفٌ قبيحٌ لأنكَ تُضْمِرُ بعد «إنْ لا» فعلاً آخر غير الذى يُضْمَرُ بعد «إنْ لا» فى قولك إنْ لا يكن صالحًا فطالحٌ**[٥] **ولا يجوز أنْ يُضْمَرَ الجارُّ**) .

فقبّح سيبويه قول يُونُس من جهتين :

---

(١) قائله : عبدالله بن همام السلولى :
شرح أبيات سيبويه ١ : ١٩٨ ؛ اللسان (شهد) ؛ هارون ١ : ٢٦٢ .
(٢) البيت للنابغة الذبيانى :
ديوانه : ١٠٣ ؛ هارون ١ : ٢٦٢ .
(٣) الإضافة من : هارون .
(٤ ، ٥) المثبت من : هارون وهو الصواب ، والأصل : فصالح .

إحداهما : أنك تحتاج إلى إضمار أشياء ، وحُكْمُ الإضمار أنْ يكون شيئًا واحدًا وذلك أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ إنْ لا صالحٍ فطالح تقديره : إنْ لا أكن مررتُ بصالح ، فتضمر «أكن» ومررت والباء ، ولا يشبه هذا إنْ لا صالحًا لأنك إذا قلت إنْ لا صالحًا تقديره : إنْ لا يكن صالحًا فتضمر شيئًا واحدًا .

والجهة الأخرى : أنّ حرفُ الجر يقْبُحُ إضْمارُه إلاّ فى مواضع قد جُعلَ منه عِوضٌ كقولهم :

وبلدٍ عـــامـــيــةٍ أعْـــمَـــاؤهُ

كـــأنَّ لَوْنَ أرْضِـــه سَـــمـــاؤُه[١]

فى معنى ورُب بلدٍ .

ثم قال سيبويه مُحتَجًا لإجازة ما أَجازه يونس[٢] على قُبْحِهِ : **(ولكنهم لما ذكروه فى أول كلامهم شَبَّهُوه بغيره [من الفعل][٣] وكان هذا عندهم أقْوى إذا أضمر[٤] رب ونحوها فى قوله :**

وبلدةٍ لَيْس بها أنيسُ)[٥]

يَعنى أنّ الباء الجارّة لَمَّا ذكَروها فى أول كلامهم حين قال القائل : «مررت برجل» كان إضمارُها بعد ذكرها أقوى من إضمار رُبَّ ولم يَجُزْ لها ذكرٌ .

---

(١) ديوان رؤبة ٣ ؛ شرح المفصل ٢ : ١١٨ ؛ الإنصاف ١ : ٣٧٧ ؛ تاج العروس : (عمى) ؛ اللسان والصحاح : (عمى) ؛ شذور الذهب ٣٨٨ برواية :
(وبلد مغبرة أعماؤه) ؛ الصاحبى فى فقه اللغة ٢٠٨ .

(٢) سبق ذُكره فى الأجزاء السابقة المحققة :
جـ٢ : ١٢٥ ؛ جـ٤ ، ٢٥ ، ٤٩ ، ٢٠٦ .

(٣) ما بين المعقوفتين من هارون .

(٤) هارون : أضمرت .

(٥) ديوان جران العود ٥٢ ، ٩٧ ، وروايته :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

الخزانة ١ : ١٥ ؛ هارون ١ : ٢٦٣ ؛ ٢ : ٣٢٢ ، شرح شذور الذهب : ٣٢٧ ؛ الصاحبى فى فقه اللغة : ١٤٠ ؛ اللسان والتاج : (كنس) .

٦٠ / ظ

قال : (ومِن ثَمَّ قال يونس : «امْرُرْ على أيُّهم أفضلُ / إنْ زيدٍ وإنْ عمرو») .

يعنى إنْ مررت على زيدٍ أو على عمرو على الوجه الأوّل الذى احتجَّ له سيبويه بما ذكرنا . قوله على أيِّهم أفضل تقديره على الذى هو أفضل .

قال سيبويه : (**واعلم أنه لا ينتصبُ شيءٌ بعد «إنْ» ولا يرتفعُ إلاّ بفعل لأنَّ «إنْ» من الحروف التى يُبنى عليها الفعل**) .

يعنى أَنَّ «إنْ» التى للمجازاةِ إنما تدخلُ على الأفعال ؛ لأن الأفعال التى بعدها هى شروط والشروط لا تكون بالأسماء ، وذلك أنها بحدوثها تُوجِبُ المعانى التى ضُمِّنَها الشرط كقولك : «إن تأتنى أكْرِمْك» فالإكرام معنىً قد ضَمَّنه الشارطُ بحدوث الإتيان ، فإذا رأيت الاسم بعد «إنْ» مرفوعًا أو منصوبًا قضيتَ على إضمار فعلٍ رافعٍ أو ناصبٍ كما ذكرناه فى قوله : «إنْ خيرًا فخيرٌ» على تقدير إنْ يكن فعله خيرًا أو إن يكنْ فى فعله خيرٌ ، وكذلك قال البصريون فى قوله عزّ وجلّ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(*) . تقديره : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ، فأحدٌ مرفوعٌ باستجارك المضمر ، والثانى تفسيرٌ له .

وزعم الفرّاءُ أنّ «أحَدٌ» مرفوع بالعائد الذى عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذى فى استجارك ، وهذا لا يصحّ ؛ لأنّا إذا رفعناه بما ذكر فقد جعلنا استجارك خبرًا لأحدٍ وصار الكلام كالمبتدإ والخبر ، ولا يجوز أن يكون بعد «إنْ» مبتدأ وخبرٌ . ألا ترى أنه لا يجوز أنْ يقال : «إنْ زيدٌ قائمٌ أكْرِمْك» ، ولا «إنْ زيدٌ عندك آتِك» .

فإن قال قائلٌ : فقد رأيناكم تزعُمون أنّ «لو» التى لها جوابٌ لا يليها إلا الفعل لأن فيها معنى الشرط ، ثم يقولون «لو أن زيدًا أتانى لأكرمتُه» ولا يقولون «أنّ زيدًا قائمٌ لأكرمته» فَفَصْلُهم بين الخبر / إذا كان اسمًا ، وإذا كان فعلاً فَجعْلُهم الخبر إذا كان فعلاً بمنزلةِ فعل الشرط فكذلك تقول : «إنْ زيدٌ قام أكرمناهُ» ويكون زيدٌ مبتدأ وقام خبره ، وناب قام عن فعل الشرط فكأنا قلنا «إنْ قام زيدٌ أكرمناه» فى المعنى .

٦١ / و

قيل له إنما جاز «لو أنّ زيدًا قام» لأنّ «أنّ» قد وقع عليها فعلٌ مضمرٌ بعد «لو» على الأَصل الذى قدّمناه والفعل الذى هو خبر «أنّ» تفسيرٌ له ، كأنا قُلنا لو صح أَنَّ زيدًا قام أو لو عُرِفَ .

(*) الآية ٦ من سورة التوبة .

فَإن قال قائل : فكيف يكون قام دلالةً على صَحّ وعُرِفَ وليس هو منه .

قيل له : لا فرق بين قام زيدٌ ، وبين صَحّ قيامُ زيد ، ووقع قيام زيدٍ ، فغيرُ مُسْتَنكرٍ أن يدل قام على صَحّ لأنّ الصحة للقيام ، وقد يجوز أيضًا أن يكون دلالةً عليه من حيث كان فعلين ماضيين أَحدهما مُلابسٌ للآخر ؛ وأنّ وما اتصل بها بمنزلة المصدر .

فإن قال قائل : فقد رأينا الجواب بالمبتدإ والخبر ، فكيف لا يكون الشرط كذلك والجواب مضمونٌ وقوعه لوقوع الشرط ؟

قيل له وقوع المبتدإ والخبر فى الجواب من أدلّ الأشياءِ على ما قلنا ، وذلك أنك ترى الجواب إذا كان بالفعل مجزومًا لم تدخل عليه الفاء كقولك : «إنْ تأتنى أُكْرِمْك» فإذا أَدْخَلْتَ الفاء قلت : إن تأتنى فأنت مُكرِمٌ محبوبٌ ؛ فصار الموضع الذى ينجزم فيه الفعل لا يقع فيه الاسم ، فلمّا كانت «إنْ» جازمةً بطل أَن يقع بعدها الاسم البَتّة .

ووجهٌ آخر : لو كان الاسم يقع بعد «إنْ» بلا ضمير فعل لكان متى وقع هذا الموقع يكون مرفوعًا ، لأن الفعل يرتفع بحلوله محل الاسم ، كقولك : «كان زيدٌ يقومُ» ، و«مررتُ برجل يقومُ» .

وأمّا قوله : فإنْ تأتنى فأنت مُكرمٌ مُحبٌ / فهو محمولٌ على المعنى كأنه قال تُصادفُ كرامةً وحُبّا ، ومثله قوله عزّ وجلّ : ﴿وإنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فإنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1] .

٦١ / ظ

وليس ذلك معنًى يحدث عند عَزْمِهم الطلاق ؛ لأن الله تبارك وتعالى لم يزل سميعًا عليمًا وإنما معناه تجدوا الله سميعًا عليمًا ، كما قال تعالى : ﴿وَمَن يَعْمَلْ سوءًا أو يَظْلِمْ نفسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[2] .

وإنْ كان غفورًا رحيمًا قبل استغفار هذا المستغفر له .

قال سيبويه : **(ولو قلت : عندنا أيُّهم أفضل ، أو عندنا رجلٌ ، ثم قلت : إنْ زيدًا وإنْ عمرًا ، كان نصبه على كان ، وإنْ رفعتَه كان رفعه على كان ، ولا يكون رفعه على عندنا)** .

---

(١) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١١٠ من سورة النساء .

يعنى أنك إذا قلت : إنْ زيدٌ وإنْ عمروٌ فتقديرُه : إنْ كان عندنا زيدٌ ؛ فيرتفع زيدٌ بكان المضمرة ، ولا يجوز أنْ يكون تقديره : إنْ عندنا زيدٌ ، لأنك إذا قلت : عندنا زيدٌ أو فى الدار زيدٌ فإنما يرتفع زيدٌ عند سيبويه بالابتداء ، وعندنا خبرٌ مقدّمٌ ، و«إنْ» لابُدّ لها من فعلٍ يليها على ما بيّناه فَأُضْمِرَت «كان» لذلك .

قال : (**فلا يجوز بعد «إنْ» أنْ تبنى عندنا على الأسماء ولا الأسماء تُبنَى على عندكما لم يجز أن تبنى بعد «إنْ» الأسماء على الأسماء**) .

يعنى لا تجعل عندنا خبرًا للاسم إذا جئت «بإنْ» لأَنّ «إنْ» لا يليها إلاّ الفعل ، ولا يُجعل الاسم مرفوعًا بعند لأنه ليس بفعلٍ .

قال : (**ولا يجوز أن تقول «عبدالله المقتول» وأنت تريد كُنْ عبدالله المقتول**)[1] .

لأنه ليس قبله ، ولا فى الحال دلالة عليه إذْ كان يجوز أن يكون على معنى : «تولَّ عبدالله المقتول وأجِبْهُ» وما أَشبه ذلك وإنما يُضْمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهدٌ من الحال .

قال : (**ومن ذلك قوله :**

مِن لدُ شولاً فإلى إتلائها[2]

62 و / **نَصَبَ لأنَّه أراد زمانًا ، والشولُ لا يكون زمانًا ولا مكانًا**) .

والمعنى : أنّ لَدُ إنما تضاف إلى ما بعده من زمان تتصل به أو مكانٍ إذا اقترنت بها إلى ؛ كقولك : جلست من لَدُ صلاة العصر إلى وقت المغرب ، وزرعت من لد الحائط إلى الأسْطوانة ، فلمّا كان الشولُ جمعًا للناقة الشائِل لم تصلح أن تكون زمانًا ولا مكانًا .

---

(١) رواه أحمد والحاكم عن خالد بن عرفطة بلفظ : فإن استطعت أن تكون عبدالله المقتول لا القاتل فافعل ، وفيه على ابن زيد ابن جدعان ضعيف ، ونحوه فى مسلم عن حذيفة : الرافعى ٤ : ٨٤ ، فى تلخيص الحبير (كتاب الصيال) حديث : ١٨١٠ عن حذيفة وقال : هذا الحديث لا أصل له من حديث حذيفة . خلاصة البدر المنير ٢ :٣٣٠ كتاب الصيال ، حديث رقم : ٢٤٨١ .

(٢) سبقت ترجمته فى جـ١ : ٢١٣ ، من الأجزاء السابقة المحققة : أوضح المسالك ١ : ٢٦٣ ؛ خزانة الأدب ٤ : ٢٤ ؛ شرح المفصل ٨ : ٣٥ ؛ مغنى اللبيب ٥ : ٢١٢ ؛ هارون ١ : ٢٦٤ .

والإتلاء : أن تلد فيتبعَها ولدها ويتلوها ، ولم يجز أن تقول من لد زيدٍ إلى دخول الدار لأنه ليس بزمانٍ ولا مكان ؛ فأضمر ما يصلح أن يُقدّر زمانًا ، فكأنه من لَدُ أن كانت شولاً ومن لَدُ كونها شولاً إلى إتلائها ، وإن كانت بمعنى كونها وهو مصدر والمصادر تستعمل فى معنى الأزمنة ، كقولك : جئتك مَقْدَم الحاجّ ، وخلافة المُقتدر ، وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء .

قال : (**وقد جَرّه قوم على سِعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر**) .

يعنى من لد شولٍ إلى إتلائها .

قال أبو سعيدٍ : والجر يحتمل وجهين :

أحدهما : أنْ تجعل شولاً مصدرًا صحيحًا ، كقولك : شالت الناقةُ شولاً إذا ارتفع لبنُها ، فإذا جعلته مصدرًا صحيحًا جاز أن يُجعل وقتًا ، ويجوز أن يكون قد حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فيكون التقدير : من لد كون شولٍ ، ثمَّ يُحذف كونٌ ، كما قال عز وجل : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] ، أراد أهل القرية .

قال : (**واعلم أنه ليس كل حرفٍ يظهر بعده الفعل يُحذفُ منه الفعل ، ولكنك تُضْمِرُ فيما أضْمَروا وتُظهر فيما أظْهَروا ، كما تَحْذِفُ ما حذفوا وتُبقِى ما أبقَوا ، نحو : لم يكن ويك ، ولم أُتلْ وأُتالَ**) .

٦٢ ظ

ولا يجوز أن تقول : لم أَصُ فى معنى : لم أَصُن ، وقالوا : خُذْ وكُلْ فاستعملوهما / بالحذف ، ولا يجوز فى الكلام أوكلْ وأُوخذْ ، وإن كانا هما الأصل ، ولا يقولون : جُدْ ومُرْ ، وقالوا فى الأمرِ : أو مُر ومُرْ ، فاستعملوا فيه الوجهين جميعًا ، وليس ذلك فى غيره ، وقد بَيّنا ما يقتضيه هذا الفَصْلُ من الشرح التامّ فيما مضى .

قال : (**وأمّا قول الشاعر :**

لقد كَذَبَتْك نفسُك فاكذِبَنْها

فإنْ جزعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ[2]

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .
(٢) قائله : دريد بن الصمة :
سيبويه ١ : ١٣٤ ، ٤٧١ ؛ ٢ : ٦٧ ؛ المقتضب ٣ : ٢٨ ؛ شرح المفصل ٨ : ١٠١ ، ١٠٤ ؛ خزانة الأدب ٤ : ٤٤٢ .

فهذا على معنى «إمّا» ولا يكون على إِنْ الجزاء) كما مَرَّ فى الباب .

قال أبو سعيد : وذلك من قِبل أنّا لو جعلنا «إِنْ» ههنا للجزاء لاحتجنا إلى جوابٍ ، وذلك أَنّ جواب «إِنْ» فى ما بعدها ، وقد يكون ما قبلها مُغنيًا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شىءٌ من حروف العطف ، كقولك : «أكْرِمْك إنْ جئتنى» فإن أدخلت عليها فاء أو ثُمَّ بَطُل أن يكون ما قبلها مُغنيًا على[1] الجواب ، لا يجوز أن تقول : «أكرمك فإن جئتنى» ولا «أكرمك ثم إن جئتنى» حتى تأتى بالجواب فتقول : «أكرمك فإن جئتنى زدت فى الإكرام» فلذلك بطل أنْ يكون «فإنْ جزعًا» على معنى المجازاة وصارت بمعنى «ألاّ» لأنّها تحسن فى هذا الموضع ، وحذف «ما» للضرورة قال الله عزّ وجلّ : ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[2] . فلم يأْت بجوابٍ بعد «إما» .

(ولو قال : «فإن جزعٌ وإن اجمالُ صبر» كان جائزًا كأنك قلت : أَمْرِى جزعٌ وإما إجمالُ صبرٍ ولا يجوز طرح «ما» من «إمّا» إلاّ فى الشعر قال النمر بن تولب[3] :

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ
وإن مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَمَا[4]

فإنما يُريد : وإمّا من خريفٍ) .

وقد أنكر الأصمعىُّ[5] هذا ، وزعم أنّ «إنْ» فى بيت النمر بن تولب هى للجزاء ، وإنما أراد وإِن سَقَتْه من خريفٍ / فلن يَعْدَم الرِّىَّ ، ولم يحتج إلى ذكر سقتْه لذكره فى أول البيت وإِنّما يصفُ وعلاً ، وابتداؤه : ٦٣ و

فلو كَانَ مِن حَتْفِه ناجِيًا   لَكَانَ هو الصَدَعَ الأَعْصَمَا[6]

(١) س : عن .

(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) سبق ذكره فى جـ١ : ١٩٧ ، من الأجزاء السابقة المحققة .

(٤) شرح المفصل ٨ : ١٠٢ ؛ المنصف ٣ : ١١٥ ؛ خزانة الأدب ٩ : ٢٥ ؛ الخصائص ٢ : ٤٤٣ ؛ منتهى الطلب ١ : ١٤٦ ؛ هارون ١ : ٢٦٧ .

(٥) هو : عبد الملك بن قريب بن أصمع بن مظهر ، أبو سعيد الباهلى الأصمعى ، إمام فى النحو واللغة والأشعار والأخبار والمُلح ، كان متحرزًا فى التفسير ؛ أما فى غيره فمتسامح ، ولد سنة ١٢٥هـ ، ومات سنة ٢١٠هـ . له ترجمة فى : نزهة الألباء : ١١٢ ؛ البلغة : ١٣٦ ؛ الفهرست : ٥٥ ؛ طبقات الزبيدى : ١١٧ ؛ المعارف : ٢٣٦ ؛ إنباه الرواة : ٢ : ١٩٧ ؛ بغية الوعاة : ٢ : ١١٢ ؛ المزهر : ٢ : ٤٠٤ ؛ تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (الطبعة العربية) ٢ : ١٤٧ .

(٦) خزانة الأدب ٤ : ٤٣٤ ؛ الخصائص ٢ : ٤٤٣ (هامش ٤) ؛ منتهى الطلب ١ : ١٤٥ .

يصف أنه وإنْ كان فى الجبل لا يَعْدَمُ معاشًا به .

والوجه قول سيبويه فى بيت النمر ، وذلك أنه لا ذكر للرِّىِّ ، وإنما المعنى : سقته الرواعد فى الصيف وأمّا فى الخريف فلن يعدم السَّقْى - أيضًا - أى : هو يُسْقى من الصيف ومن الخريف ، والبيت الأول قد دَلّ دلالةً واضحةً على أن معنى «إنْ» معنى «أمّا» وأنه لا يجوز أن تكون معنى التى للجزاء ، ومع ذلك فلا تُحذف «ما» من إمّا إلاّ فى الشعر .

قال سيبويه : (**ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : هلاّ خيرًا من ذلك ، وإلاّ**[1] **خيرًا من ذلك ، أو غير ذلك ، كأنك قُلت : «أَلاّ تفعل خيرًا من ذلك» ، أو «أَلاّ تفعل غير ذلك» و«هلاّ تأتى خيرًا من ذلك»**) .

قال : (**وربما عَرَضْتَ هذا على نفسك وكنت فيه كالمخاطب**) .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ هلاّ ، وأَلاّ ، ولولا ، ولوما ، يجرين مجْرًى واحدًا ، ويقعن على الفعل الماضى والمستقبل ، فإذا وقعن للماضى فهو لتنديم المخاطب على ما فاته ، أو لومه على ما فَرَّط فيه .

وإن كان للمستقبل فهو للحضّ على إتيانه .

وأهل البصرة يسمونها حروف التحضيض ، ومن الناس من يقول إنها استفهام فإذا قلت هلاّ فعلت كذا وكذا فكأنك قلت : لِمَ لَمْ تفعل ؟ وإذا قلت : هلاّ تفعل كذا فمعناه : لِمَ لا تفعل كذا ، وهذا الذى ذكروا غير خارج عمّا ذكرنا ، لأنّا متى جعلنا هذه الحروف استفهامًا على ما ذكره هذا القائل فإنْ جعلْناها بمعنى لَمْ فهى / خارجة عن معنى الاستفهام ، وذلك أنَّ «لَمْ» وقعت هنا لـمَّا كان معناها الاستفهام على الحقيقة ؛ ولأن القائل لم يرِد أن يستفهم ، [إنما][2] استبطأ المخاطب الفاعل على فعلٍ فرّط فيه فحثه عليه فى المستقبل ، أو فعل كان ينبغى أن يفعله فقصر فيه حتى فاته .

٦٣ ظ

فإن قال قائل : قد نرى «هل» دخلت على «لا» وهى من حروف الاستفهام فصار قولك هَلاّ بمنزلة قولك لِمَ لا .

---

(١) هارون : ألا .

(٢) الإضافة من : س .

قيل له : هذا الذى ذكرته لا يدُلّ على ما أردته ؛ وذلك أن الحروف قد تُركّب فيزول معناها الأول ، نحو قولنا : لو جئتنى أكرمتك ، ومعناه : أَنَّ الإكرام لم يقع لعدم المجىء ، فإذا قلت : لولا عبدالله لأكرمتك لزال ذلك المعنى بضمّ «لا» إلى «لو» ، وكذلك يزول معنى هل لضمّ لا إليها .

ومن الدليل على ما قُلناه أن «لوما» و«لولا» و«إلاّ» ليست من حروف الاستفهام ، وقد جُعِلْنَ فى معنى «هلاّ» فصحّ ما ذكرناه من موضوع هذه الحروف .

فإن قال قائل : هذه . حروف وُضعنَ للأفعال لما فيها من معنى التحضيض فكيف حَسُنَ أن تُخْزَلَ أَفعالُهَا ويليها الاسم ، ولا يجوز ذلك فى قد وسوف وسائر الحروف الموضوعة للفعل ، لأنك لا تقول قد زيدًا ، ولا سوف زيدًا بمعنى : قد ضربتُ زيدًا وسوف أَضربُ زيدًا .

قيل له : هذه الحروف الأربعة لما كانت فى معنى التحضيض(*) نابت عمَّا بعدها من الفعل واستغنى عنه ، وأمّا قد وسوف فإنهما يُغَيّران معنى الفعل المطلق ويَقْصُرانه على معنًى بعينه ، لأنّ سوف تقصر الفعل على المستقبل وتخرجه عن الحال ، و«قد» لِما يُتوقع من الفعل فصار بمنزلة الألف واللام للتعريف ، فكما أنّ / الألف واللام لا يُفارقان ما دخلتا عليه ولا يحذف ما بعدهما ، كذلك قد وسوف وسائر الحروف الداخلة على الفعل من عوامله فهى تضعُفُ عن حذف ما بعدها ، لأن الحذف دلالة على قوة العامل ، وقد مضى نحوه .

٦٤ و

قال سيبويه : **(وإن شئت رفعتَ فقد سمعنا رفع بعضه)** .

يعنى أنه «يجوز هَلاّ خيرٌ من ذلك» على إضمار شىء يرفع ، كأنك قلت : «هلا كان منك خيرٌ من ذلك» أو «هَلاّ فُعِل خيرٌ من ذلك» .

قال : (ومن ذلك قولك : «أَوَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ» وإنما حمله على الفعل لأنه سُئِل عن فعله فأجابه على الفعل الذى هو عليه ، ولو رفع جاز كأنه قال : أَوأمْرِىَ فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍ ، وإنما انتصب نحو هذا على أنه يكون الرجل فى فعلٍ فيريد أن ينقله أو ينتقل إلى فعلٍ آخر ، فمن ثمّ نصب «أَوَ فرقًا» لأَنه أجاب على أَفْرَقَ وترك الحبٍّ) .

(*) العبارة من : «فكيف حَسُنَ أن تُخْزَلَ أفعالها» ، إلى : « . . . لما كانت فى معنى التحضيض» ساقطة من : ى .

وإنما هذا كلام تكلم به رجلٌ عند الحجّاج ، وذلك أَنه كان قد فعل له فعلاً فاستجاده فقال الحجاج :«أكلَّ هذا حُبًا» أي فعلت كُلَّ هذا حُبًا لي؟ فقال الرجل مُجيبًا له : «أَوَ فرقًا خيرًا من حُبّ» أي : أَو فعلت هذا فرقًا ؛ فهو أنبل لك وأَجَلّ .

ثم ذكر أشياء منصوبةً بأفعال مضمرةٍ ، وقد يجوز رفعها بإضمار ما يرفع ، وبعضه مجرور بإضمار ما يُجرُّ على ما تقدّم تفسيره من هذا الباب ، فمن ذلك : أن يَقْدُم رجلٌ من سفرٍ فتقول : خيرَ مَقْدَم ؛ على معنى : قدمتَ خيرَ مقدمٍ ، ويجوز أن تقول : خيرُ مقدمٍ ؛ على معنى : قُدومُكَ خيرُ مقدم .

وإذا خرج قلت : مُصَاحَبٌ مُعَانٌ ، ومثله : مَبرُورٌ مَأْجُورٌ ، فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذى فى نفسك ما أَظهرتَ ، وإذا / نصبتها فالذى فى نفسك غير ما أظهرت . ٦٤ ظ

يعنى : أَنك إذا رفعت فالذى أَضمرت مبتدأ ، والذى ظهر هو خبره ، والمبتدأ هو الخبر .

وإذا نصبتَ فالذى أَضمرت فعلاً ، والفعل غير الاسم ؛ لأنك إذا قلتَ : مُصَاحَبًا مُعَانًا فتقديره : اذهب مصاحَبًا مُعَانًا .

قال : (**ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمرًا أو تعرّض له فتقول : «متعرضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِه»**)[١] كأنه قال : فعل هذا مُتعرضًا ، والعنن : ما عنَّ لك ، أى عرض لك ، أى دخل فى شىء لا يعنيه ولا ينبغى له التشاغل به .

(**ومثلهُ : «مَواعيدَ عُرقُوبٍ أَخَاه بِيثْربَ»**)[٢] . **كأنه قال وعدتنى مواعيد عُرقوبٍ**) وهو رجل وعدَ وعدًا فأخلف وله قصةٌ طويلةٌ .

وقال أبو عبيدة[٣] : «مواعيد عُرقوبٍ أخاه بيثرب» لأنَّ عرقوبًا رجلٌ من العماليق ، وكانوا بالبُعد من يثرب ، ويثرب بالثاء وفتح الراء : موضع عندهم .

---

(١) يضرب لمن يتعرض لشىء لا يعرفه ، اللسان (عنن) .

(٢) يضرب فى الخُلْف ، وهو عجز بيت لجبيهاء الأشجعى ، وصَدْره : «وَعَدْتَ وكان الخُلْفُ منكَ سَجِيَّةً» : الميدانى ٣ : ٣٣ ؛ جمهرة الأمثال ١ : ٤٣٣ ؛ الفاخر ١٣٣ ؛ اللسان (عرقب) ؛ هارون ١ : ٢٧٢ .

(٣) هو : مَعْمَر بن المثنى ، أبو عبيدة التيمى ، البصرى ، النحوى ، اللغوى ، مولى بنى عبيد الله ابن معمر التيمى ، تيم بن مرة بن كعب ، له كتاب فى مثالب العرب ، وكتاب فى مثالب أهل البصرة ، مات سنة ثمان ومائتين ، وعمره ثمان وتسعون سنة .

له ترجمة فى : أخبار النحويين البصريين : ٦٧ ؛ الفهرست : ٥٣ ؛ مراتب النحويين : ٧١ ؛ وفيات الأعيان : ٢ : ١٠٥ طبقات الزبيدى : ١٢٤ ؛ إنباه الرواة : ٣ : ٢٧٦ ؛ المزهر : ٢ : ٤٠٢ ؛ المعارف ٢٣٦ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٢٩٤ .

قال : (ومن العرب من يقول : «مُتعرّضٌ» على معنى : هو متعرض ، ومثله «غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم»[١] ، وذلك إذا رأَيْتَ رجلاً غَضِبَ غضبًا لا يُضير ، أي غَضِبْتَ كغَضَبِ الخيلِ على اللُّجُم) .

قال : (ومن العربِ مَن يرفعُ فيقولُ غَضَبُ الخيلِ على اللُّجُم كما رفع بعضهم «الظباءُ على البقر»)[٢] إذا قال غَضَبُ الخَيْلِ على اللُّجُم .

فإذا قال الظباءُ على البقر فتقديره : الظباءُ متروكةٌ على البقر ، وإذا نصب فقال : «الظباءَ على البقر» فكأنَّهُ قال : اترك الظباءَ على البقر ، وإنما يعنى بقر الوحش لأنها ترعى مع الظباء فى موضع ، وبعضها أولى ببعضٍ قال :

ولقـــد ذَعَـــرْتُ بناتِ عـــمْـ

ـمِ المُـرْشِـقَــاتِ لَهَــا بَصَـابِصْ[٣]

٦٥ و أراد البقر وجعلها بنات عَمّ الظباء وهى المرشقات ، وإنما يقول / القائل هذا إذا نهى صاحبه عن الدخول بين أقوام بعضهم أولى ببعضٍ .

---

(١) يضرب لمن يغضب غضبًا لا ينتفع به ، ولا موضع له :
الميدانى ٢ : ٤١٢ ؛ المستقصى ٢ : ١٧٧ ؛ هارون ١ : ٢٧٣ .

(٢) سبق ذكره فى ص ٢٢ .

(٣) قائله : أبو دؤاد ، ديوانه : ٣٢٢ ، وهو ضمن كتاب (دراسات فى الأدب العربى) للمستشرق (جوستاف جرونباوم) ترجمة : إحسان عباس ، بيروت ١٩٥٩ ؛ تاج العروس (رشق) .

هذا باب
ما ينتصب على إضمار الفعل
المتروك إظهاره استغناءً عنه

(سأمثله لك مُظْهرًا لتعلم ما أرادوا إِن شاء الله تعالى) .

قال أبو سعيد رحمه الله : قد تقدم من كلام سيبويه أَن ما ينتصب بالفعل على ثلاثة أَضربٍ :

ضرب منها : لا يجوز إِضمار الفعل الناصب له .

وضرب منها : يجوز إِضماره ويَحسُن إِظهاره .

وضرب : يُضمر ويترك إِظهاره .

وهذا الباب ترجَمْتُهُ لأبوابٍ تأتى بعده مفصلةً إِن شاء الله تعالى .

هذا باب
ما جرى على الأمر والتحذير

(وذلك قولك : إذا كنت تُحذِّرُ : إيّاك ، كأنك قلت : إياك نَحِّ وإياك باعد ، ومثله أَن تقول : نَفْسَكَ يا فلان ، أى اتق نفسك) .

هذا الذى ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح ، وبعض النحويين يأباه ، ويَزْعُمُ أَنه لا مضمر ينصبه ، وكذلك يزعم فى قولنا : خَلْفَكَ زيدٌ ، أَنّ خَلْفَكَ ينتصب لا بإضمار فعلٍ ولكن بمخالفته ما بعده .

وهذا كلام فاسد ، لأَنّ المنصوب لابد له من نَاصبٍ مضمرًا كان أو مظهرًا ، وليست مخالفةُ أحدهما للآخر بموجبةٍ نصبًا من قِبَلِ أَن كلَّ واحدٍ منهما قد خالف صاحبه ؛ فلو كانت المخالفة توجب النصبَ انتصبا جميعًا ؛ لأَن كُلَّ واحد منهما قد خالف الآخر ، ففى كل واحدٍ منهما مخالفةٌ توجب له النصبَ ، فَعُلم أن المخالفة لا تنصب .

وهذا الفعل الناصب لإيّاك لا يَحسُنُ إظهاره ، وذلك أن العرب اكتفت بإياك وكان موضعها غير مُشكلٍ .

قال : / **(ومن ذلك قولك : إيَّاكَ والأَسدَ ، وإياك والشرَّ)** . ٦٥ ظ

وأما قوله : إيَّاكَ والأسدَ فإنه يُضمرُ فعلاً ينصبُ به إياك ، كما قَدَّمْنَا ، ويعطفُ الأَسدَ على إياك كأَنه قال : زيدًا فاضربْ وعمرًا .

فإن قال قائلٌ : إذًا جعلت الأَسد عطفًا على إياك بالواو فقد شاركه فى معناه . لأن المعطوف بالواو يشارك المعطوف عليه . ألا ترى أنّك تقول : ضربتُ زيدًا وعمرًا ؛ فالضرب واقع عليهما جميعًا ، فينبغى أن يكون الأسد مشاركًا لإياك ؛ فيكونُ الأسدُ مَشَارِكًا مَخُوفًا كما كان المخاطب ، أو يكون المخاطب محذورًا مخوفًا كما أن الأسد محذورٌ مخوفٌ .

قيل له : لا يُستنكر أَن يكون التخويف واقعًا بهما وإن كان طريقُ التخويف مختلفًا ؛ ألا ترى أَنك تقول : خَوَّفْتُ زيدًا الأسدَ ؛ فزيدٌ مخوَّفٌ والأَسدُ مخوَّفٌ وليس معناهما واحدًا إلاّ أن الأسد مخوَّفٌ منه وزيدٌ مخوَّفٌ ، على معنى أنه يجب أن يُحذَر منه ، ولفظ

خوّفت قد تناولهما جميعًا ، وكذلك إياك والأسد المعنى الناصب لهما معنىً واحدٌ وإن كان طريقُ التخويف مختلفًا فيهما .

وأمّا إياك والشر فليس يُخاطِبُ نفسه ولا يأمُرُها ، وإنما يخاطب رجلاً يقول له : إيّاك باعد عن الشرِّ فينتصب إيّاك بباعدْ وما أشبهه ، وتحذف حرف الجر من الشرِّ وتوقع الفعل المقدَّر عليه فيعطفه على الأوّل لأنّ الفعل قد وقع على الأول .

ومثله : إياى وأنْ يحذفَ أَحَدُكم الأرنب ، يعنى : يرميه بسيفٍ أو ما أَشْبَهَه ، وأَنْ فى موضع نصب كَأَنَّه قال : إيّاىَ وحَذْفَ أحَدِكم .

وزعم الزجّاجُ[1] أنّ معناه : «إيّاىَ وإيَّاكم وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكم الأرنب» والذى قاله لا / يُحتاج إليه ؛ لأن قوله وأَنْ يحذف أحدُكم قد دلّ على أنهم حُذِّرُوا من فعلهم أنْ يأتُوه إلى المتكلم . ٦٦ و

(وزعم أن بعضهم يُقال له : إياكَ ، فيقول : إيّاىَ) كَأَنَّهُ أَعَادَ لفظ المتكلم لما قيل له منه واستَجَابَ لَهُ ، كَأَنَّهُ قال : إياى احذر احفظ ، وحَذْفُهم الفعل الناصب لإيّاكَ لما كثر استعمالهم له وصيروا لفظه نائبًا عن المضمر كحذفهم «حينئذٍ الآن» .

قولهم : حينئذٍ الآن كلام جرى للعرب محذوفًا من حينئذٍ ومن الآن ، ومعنى ذلك : أن ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعى مثله فى الحال فقال له المخاطب : حينئذٍ الآن معناه : كان هذا الذى ذكرت حينئذٍ فى الوقت الذى ذكرتَ واسمع الآن غير ذلك أو نحوه من التقدير ، ولا يستعملون الفعل الذى حُذِفَ ، وكذلك لا يستعملون الفعل الناصب لإيّاك .

قال : وإذا قلت : إياك والأسدَ فلابُدَّ من الواو لأنه اسم مضمومٌ إلى آخر . يعنى معطوفٌ عليه .

فإن قال قائل : فقد تقول : إياكَ من الأسد وإيّاك من الشرّ فَلِمَ لا يجوز حذفُ حرف الجر وإيصال الفعل إلى الأسد وإلى الشرّ ؟ فيُقالُ : إيّاكَ الأسدَ وإياكَ الشرَّ .

---

(١) هو : إبراهيم بن السرىّ بن سهل ، أبو إسحاق الزجّاج ، أخذ عن ثعلب والمبرد ، له : معانى القرآن ، وفعل أفعل ، وغير ذلك ، توفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .
له ترجمة فى : أخبار النحويين البصريين للسيرا فى ١٠٨ ؛ طبقات الزبيدى ٨١ ؛ الفهرست ٦٠ ؛ مراتب النحويين ١٣٦ ؛ بغية الوعاة ١ : ٤١١ ؛ المزهر : ٤٠٩ ؛ معجم الأدباء : ١ : ١٣٠ ؛ تاريخ العلماء النحويين : ٣٨ ؛ إنباه الرواة ١ : ١٩٤ ؛ البلغة : ٤٥ .

قيل له : لأن حروف الجر لا تُحذفُ إلاّ فى المواضع التى حَذَفَتْهَا العرب فيها ، ألا ترى أنك تقول : أخذتُ من زيد درهمًا ، ولا يجوز أخَذْتُ زيدًا درهمًا ، وتقولُ : اخترتُ من الرجال زيدًا وتحذف «من» فتقول اخترتُ الرجال زيدًا ، لأن العرب قد استعملت ذلك ، قال الله عز وجلّ : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1] .

وكان ابن أبى إسحاق[2] يجيز حذف من فيقول : إياك الشرَّ فى الشعر وأنشد :

٦٦ ظ

/فـإيّاكَ إياكَ المِـراءَ فـإنَّـه

إلى الشَّـرّ دَعَّـاءٌ ولِلشَّـرّ جَـالِبُ[3]

قال سيبويه : **(المراءَ منصوب بفعل غير الفعل الذى نصب إياك ، كأنه لما قال : إياك اكتفى ثم أضمر فعلاً آخر نصب به المراءَ كأنه قال : اتق المراءَ ، وإذا قال : إياك وأَنْ تكلم زيدًا جاز أن تقول : إياك أن تكلم زيدًا بغير واو ولا حرف جر ، وإنّما جاز هذا فى «أَنَّ» لأنَّ «أن» الخفيفة والمشددة إذا اتصلت بهما حروف الجر جاز حذفها كقولك : أنا راغبٌ فى أَنْ أَلقَاك وحريصٌ على أن أُحْسِنَ إليكَ ، ولو قلت : أنا راغبٌ أن ألقاك وحريصٌ أن أحسن إليك جاز ، ولو جعلت مكان أن المصدر فقلت أنا راغبٌ فى لقائك حريصٌ على الإحسان إليك لم يجز حذف حرف الجر ، لا يجوز : أنا راغبٌ لقاءك وحريصٌ الإحسان إليك ، وإنما لم يجز فى المصدر المحض ما جاز فى «أَن» لأن «أن» ؛ وما بعدها من الفعل وما يتعلق بالفعل من فاعل أو مفعول بمعنى المصدر وطال فجوزوا حذف حرف الجر منها لطول الكلام .**

ومن ذلك قولُهم : رأسَهُ والحائَط ، كأنه قال : خَلِّ رأسه مع الحائط ، وقولهم : شَأْنَكَ والحجّ ، كأنه قال : شأنك مع الحج ، ومن ذلك امرأً ونفْسَه ، كأنك قلت : دع امرءاً مع نفسه ، فصارت الواو فى معنى مع [كما صارت فى معنى مع][4] : فى قوله[5] ما صنعتَ وأخاك) .

---

(١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٢) هو : يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى ، النحوى ، المقرئ البصرى ، إمام عصره فى القراءات والعربية والدين والورع . توفى سنة خمسين ومائتين ، وعمره ثمان وثمانون سنة .
له ترجمة فى : وفيات الأعيان ٢ : ٤٠٦ ؛ طبقات الزبيدى ٥١ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٣٤٨ ؛ البلغة ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٣) ينسب للفضل بن عبد الرحمن بن عباس القرشى : الخصائص ٣ : ١٠٤ ؛ شرح المفصل ٢ : ٢٥ ؛ إنباه الرواة ٤ : ٧٠ ؛ ومعجم الشعراء ١٦٠ مع اختلاف فى الرواية :
... ... وللغى جالب

(٤) ما بين المعقوفتين من : هارون .

(٥) هارون : قولهم .

لأنه إذا حذف «مع» وهي منصوبة قام ما بعد الواو مقامها في النصب .

وقد ذكرنا نحو هذا في غير هذا الموضع .

قال سيبويه : (**وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى وهو عربيٌّ جيدٌ**) .

يريد إن شئت لا تقدر «مع» وجعلت كل واحدٍ منهما منصوبًا بالفعل ،وعطفت أحدهما على الآخر أدّى معنى «مع» وإن لم يكن مقدرًا بلفظه ، كأنه قال : عليك رأسك وعليك / الحائط ، وكأنه قال : دع امرأً ودع نفسه ، وليس ينقض هذا ما أردت في معنى «مع» من الحديث ، ومثل ذلك «أهلك والليل» كأنه قال بادر أهلك قبل الليل» . وتحقيق المعنى في ذلك أنه عطف الليل على الأهل وجعلهما مبادَرين ، ومعنى المبادرة : مسابقتك الشيء إلى الشيء كقولك : بادرت زيدًا المنزل ، كأني سابقته إليه ،فكأن الليل والرجل المخاطب يتسابقان إلى أهل الرجل ، فأمره الآمر أن يُسابق الليل إليهم ليكون عندهم قبل الليل .

٦٧ و

وقال : (**قال بعض العرب : «ماز رأسك والسيف»(*) كما تقول : رأسك والحائط وهو يُحَذِّرُه كأنه قال : اتق رأسك والحائط**) .

وقولهم : «ماز رأسك والسيف» كثيرٌ من النحويين يقولون : إنه أراد ترخيم مازنٍ فلم يكن اسم الرجل الذى خوطب بهذا مازنًا ، ولكنه كان من بنى مازن بن العنبر بن عمرو ابن تميم وكان اسمه **كد** لما أسر بجيرًا القُشَيرىّ ، فجاءه قَعْنَبٌ اليربوعيُّ ليقتله ، فَمنَع المازنى مِنه ، فقال للمازنىّ : ماز رأسك والسيف ، وترخيمه على أحد وجهين : إمّا أن يكون سمّاهُ بمازن ؛ إذْ كان من مازن ، وقد تفعل العرب مثل هذا فى بعض المواضع ، كقولهم : «الأشعرون» يريدون الأشعريِّين ، جعلوا كل واحدٍ منهما مُسمّى بالأشعر الذى هو اسم جد ، ثم ترخّمه على ذلك .

وإمّا أن يكون ترخيمًا بعد ترخيم ؛ كأنه رخم مازنيا فصار مازنًا ، ثم رخّم مازنًا فصار ماز ، ونحوه مذكور فى الترخيم . وتقديرهم : اتق رأسك والحائط على تقديرين فى الانتصاب ، ومعناه : اتق رأسك أن يدقه الحائط أو يكسره أو نحو ذلك ، واتق الحائط أن يصيب رأسك بسوء ، وإذا ثَنَّيْتَ هذه الأشياء لم تذكر الفعل معها ، ولو قلت : الليلَ الليلَ لم يحسن / أن تقولَ بادرِ الليلَ الليلَ ، وإذا قلت الليل منفردًا حسن أن تقول : بَادِرِ الليلَ ، وكذلك لو قال قائل : اللهَ اللهَ فى أمرى لم يحسن أن تقول : اتق الله الله فى أمرى .

٦٧ ظ

(*) قال الأصمعى : أصل ذلك أن رجلاً يقال له (مازن) أسَرَ رجلاً وكان رجل يطلب المأسور ؛ فقال لمازن : ماز ، أى : يا مازن ، رأسك والسيف ، فنحّى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير :
الميدانى ٣ : ٢٧١ ؛ المستقصى ٢ : ٣٣٩ ؛ اللسان (مزن) .

وإذا قال : الطريقَ الطريقَ ، لم يحسن أن تقول : خَلِّ الطريقَ الطريقَ ، وإذا قال : الطريق حسن أن تقول : خَلِّ الطريقَ ؛ كما قال جرير :

خَلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ به

وابرزْ ببَرْزَةَ حَيْثُ اضطرَّكَ القدرُ[1]

والاسمان المعطوف أحدهما على الآخر لا يُذْكر الفعل فيهما - أيضًا - كقولك : رأسَك والحائط و«امرأً ونفسه» ولو أفردت أحدهما حَسُنَ لو قلت : اتق رأسك ، أو احفظ نفسَك ، واتق الجدارَ ، كان جائزًا حسنًا وقبح في التكرير ؛ لأنك لما كررت شُبِّه الأول من اللفظين بالفعل فأغنى عنه وصار بمنزلة «إياك» النائب عن الفعل ، كما كانت المصادر كذلك ، كقولهم : الحذرَ الحذرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضربًا ضربًا ، كأنهم جعلوا الأول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ، ودخول فعلٍ على فعلٍ مُحالٌ .

قال سيبويه : (**ومن ثم قال عمرو بن معدى كرب :**

أريدُ حِباءَهُ ويريدُ قَتْلي

عَذيرَك من خَلَيلِكَ من مُرادِ[2]

وقال الكُميت :

نَعاءِ جُذامًا غيرَ موتٍ ولا قَتْلِ

ولكن فَراقًا للدَّعائم والأصْلِ[3]

(١) قائله : جرير :
ديوانه ١ :٢١١ ؛ شرح التصريح ٢ : ١٩٥ ؛ المقاصد النحوية ٤ : ٣٠٧ ؛ أوضح المسالك ٤ : ٧٨ (بلا نسبة) ؛ شرح الأشمونى ٢ : ٤٨١ ؛ شرح المفصل ٢ : ٣٠ ؛ هارون ١ : ٢٥٤ ؛ لسان العرب (برز) .

(٢) قائله : عمرو بن معدى كرب :
شرح المفصل ٢ : ٢٦ ؛ الأغانى ١٠ : ٢٧ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ١٩٥ ؛ خزانة الأدب ٦ : ٣٦١ ، ١٠ : ٢١٠ ؛ تاج العروس (عذر) ، الشطرة الأولى من البيت مثل تمثل به أمير المؤمنين علىّ - كرم الله وجهه - حين ضربه ابن ملجم لعنه الله ، الميدانى ٢ : ٥٧ .

(٣) ينسب للكميت وليس فى ديوانه :
سيبويه ١ : ١٣٩ ؛ شرح المفصل ٤ :٥١ ؛ الإنصاف ٢ : ٥٣٩ ؛ تاج العروس (جذم) ؛ هارون ١ : ٢٧٦ ؛ اللسان (نعا) .

وكقول ذى الإصبع :

عَــــذيرَ الحىِّ من عَــــدْوَا نَ كـــانوا حـــيَّـــةَ الأرض[١]

ولا يظهر الفعل الذى نصب عذير ، ولا الفعل الواقع على نعاء ، لأن ذلك أقيم مقام الفعل ، ودخول فعل على فعل محالٌ)[٢] .

قال أبو سعيد : أنا أذكر أصل عذيرك وما يُراد به لينكشف معناه والفعل الناصب له :

تقول العرب : من يعذرنى من فلان ، ويُفَسّر على وجهين :

أحدهما : من يعذرنى فى احتمالى إياه .

والآخر : من يذكر لى عذرًا فيما يأتيه / وقوله : عَذِيرَكَ من خَليلِكَ يُخَرَّجُ على وجهين : ٦٨ و

أحدهما : من يعذرنى فى احتمالى إياه وإن لم يذكر لى عذره فيما يأتيه .

والآخر : من يذكر عذره فيما أتاه أو نحوه من الألفاظ ، واختلفوا فى عذير ؛ فقال بعضهم : هو بمنزلة عاذرٍ يقال : عاذرٌ وعذير كشاهدٍ وشهيدٍ ، وقادرٍ وقديرٍ ، وعالمٍ وعليمٍ .

وضَعّف المفضَّل بن سلمة اللغوى[٣] هذا أن يكون بمعنى العُذر مصدرًا قال :

«لأن المصادر على فعيل لا تأتى إلاَّ فى الأصوات ، نحو : الصرير والصهيل والصليل والزئير ، وأجاز أن يكون مصدرًا بمعنى العذر غير أنه اختار الأول ، وسيبويه يقدر عذير تقدير عاذرٍ ، وقد أفصح به فى غير هذا الموضع» .

فإذا قال : عَذيرَكَ على معنى عاذرك كأنه قال : هات عاذرك أو أحضر عاذرك ، وكذلك أحضر عاذرَ الحىّ من عَدوان ، ونَعَاءِ فى معنى أنعِ من النعى وهو اسم واقعٌ موقع فعلٍ مثل نَزَالِ وحَذَارِ ، ولا يحسن ذكرُ الفعل معه .

---

(١) القائل : ذو الإصبع العدوانى : ديوانه : ٤٦ ، جمعه وحققه : عبد الوهاب محمد على العدوانى ومحمد نائف الدليمى ، الموصل سنة ١٩٧٣ ؛ الأغانى ٣ : ٨٩ ؛ تاج العروس (عذر) ، (حيا) ، (عدا) ؛ اللسان (حيى) ؛ هارون ١ : ٢٧٧ ؛ المقاييس (رعى) ؛ الشعر والشعراء ٢ : ٧٠٨ ؛ شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥١ ؛ الحيوان ٤ : ٢٣٣ ؛ خزانة الأدب ٢ : ٤٠٨ .

(٢) ما بين القوسين نص سيبويه (بتصرف) وذلك عند مقابلته بنص سيبويه عند هارون .

(٣) هو : المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب اللغوى ، أخذ عن أبيه ، وعن ابن السكيت وثعلب ، وخالف طريقة أبيه ، ولقى ابن الأعرابى وغيره من العلماء ، وكان مليح الخط ، منقطعا إلى ابن خاقان ، وله تصانيف كثيرة منها : البارع ، وضياء القلوب ، ومعانى القرآن ، والفاخر فيما تلحن فيه العامة ، والمقصور والممدود ، والخط والقلم .
له ترجمة فى : إنباه الرواة ٣ : ٣٠٥ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٢٩٦ ؛ تاريخ بغداد ١٣ : ١٢٤ ؛ كشف الظنون ٢١٦ ، ١٠٩١ مراتب النحويين ١٥٧ ؛ المزهر ٢ : ٤١٣ ؛ معجم الأدباء ١٩ : ١٦٣ .

هذا باب
ما يكون معطوفًا فى هذا الباب على
الفاعل المضمر فى النية

(ويكون معطوفًا على المفعول وما يكون صفة المرفوع المضمر فى النية ويكون معطوفًا على المفعول .

وذلك قولك :

إياك أنت نفسُك أن تفعل ، وإياك نفسَك أن تفعل ، فإن عنيت الفاعل المضمر فى النية قلت : إياك أنت نفسُك ، كأنك قلت : إياك نحّ أنت نفسُك ، وحملته على الاسم المضمر فى نحّ ، فإن قلت : إياك نفسُك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيحٌ ، وهو على قُبحه رفعٌ ، ويدُلك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسُك كان قبيحًا حتى تقول أنت [نفسُك فمن ثَمّ كان نصبا][1] لأنك إذا وصفتَ بنفْسِك / المضمر المنصوبَ بغير أنت كان حسنًا تقول : رأيتك نفسَك[2] ولا تقول : انطلقت نفسك) .

٦٨ ظ

قال أبو سعيد : قد تقدم فى الباب الذى قبله أن قولنا : إياك وما جرى مجراه منصوب بفعل مضمر ، وذلك الفعل فعل المخاطب ، وله فيه ضمير مرفوع وهو فاعل ذلك الفعل وإياك ضميره - أيضًا - وهو منصوب فصار بمنزلة قولك للمخاطب : إياك ضربت ، وإياك نفعت ، فما صَلُح أن يكون توكيدًا للتاء الفاعلة صَلُح أن يكون توكيدًا للضمير فى الفعل المحذوف ، وما صلح أن يكون عطفًا على التاء صلح أن يكون عطفًا على ذلك الضمير المقدر ، وكذلك التوكيد المنصوب ، فلما لم يحسن أن تقول : قمْتَ نَفْسُك ، حتى تقول : قمت أنت نفسُك ، لم يصلح أن تقول : إياك نفسَك فتجعل نفسَك توكيدًا حتى تقدم قبله أنت .

ولو قلت : رأيتك نفسَك ، لحسن من غير توكيد ، وكذلك لو قلت : إياك نفسَك لحسن .

---

(١) ما بين المعقوفتين من : هارون .

(٢) سقطت من : ى .

وإنما لم يحسن فى المرفوع ألا يتقدمه توكيد قبل النفس ؛ لأن المرفوع يكون فى النية بغير علامة ، والمنصوب لا يكون إلا بعلامة ، وقد يقع فى المرفوع اللبس فى بعض الأحوال ، وذلك أنك لو قلت : هند خرجت نفسُها ، فجعلت فى خرجت ضميرها ، ثم جعلت النفس توكيدًا لضميرها فى خرجت لجاز أنْ يُتَوهَّم أن الفعل للنفس فيصير كقولك : هند خرجت جاريتُها ، فإذا قلت : خرجت هى نفسها ، علم أنها توكيد ، والعطف بهذه بمنزلة إذا قلت : إياك وزيدًا والأسَد ، فهو مستحسن لأنك عطفت زيدًا على المنصوب وهو : إياك ، ولو قلت : إياك وزيد لم يحسن حتى تقول : أنت وزيدٌ ، كما لم يحسن : اذهب وزيدٌ ، حتى تقول : اذهب أنت وزيدٌ ، وإن قلت : رأيتك ، قلت : ذاك وزيدًا بالنصب أحسن فى زيد لأنك تعطفه على / الكاف فى : رأيتُك ، ولو رفعته لكنت عاطفًا على تاء قلت ، وهو ضمير مرفوع فلا يحسن ، وأنشد سيبويه لجرير :

٦٩ و

[و][1] إيَّاكَ أَنْتَ وعَبْدَ المسيـ ... ـحِ أنْ تَقْربا قِبْلَةَ المسْجِدِ[2]

فنصب عبد المسيح بالعطف على إياك ، وأنشده يونس منصوبًا ، ولو رفع كان حسنًا أيضًا ؛ لأن أنت تُجعَلُ توكيدًا للضمير المرفوع المقدر ، فيحسن حينئذٍ العطف عليه ، ولا يجوز أن تقول : إياك زيدًا ، لأن زيدًا لا يخلو من أن تجعله عطفًا على إياك ، فلا يجوز حذف حرف العطف منه ، كما لا يجوز أن تقول : رأيت زيدًا عمرًا ، على معنى رأيت زيدًا وعمرًا ، أو على معنى إياك من زيد ، أي اتق نفسك من زيد ، واحذر نفسك من زيد ، فلا يجوز حذف حرف الجر فى هذا الموضع ، وكذلك لا تقول : رأسك الجدَار ، حتى تقول : من الجدَار ولو جئت بأن ، فقلت : إياك من أن تكلم زيدًا ، لجاز أن تقول : إياك أن تكلم زيدًا ، وذلك أن «أن» الخفيفة والمشددة يجوز طرح حروف الجر منها إذا كانت فى صلة فعل ؛ لأنها وما بعدها بمنزلة المصدر فطالت فحسن حذف حروف الجر لطولها تخفيفًا ، كما حسن فى الذى حذف العائد مع الفعل ، ولو جئت بالمصدر لم يحسن حذف حرف

---

(١) ما بين المعقوفتين ضرورى حتى لا ينكسر الوزن .

(٢) قائله : جرير :

ديوانه ٢ : ١٠٢٧ (شرح محمد بن حبيب) تحقيق : نعمان محمد أمين ، دار المعارف ١٩٨٦ ، وفى : «تحصيل عين الذهب» للأعلم الشنتمرى ١ : ١٤٠ ؛ هارون ١ : ٢٧٨ .

الجر ، لا تقول : إياك ضَرْبَ زيد ، كما تقول : إياك أن تضرب زيدًا ، لأنه لم يطل كطول «أنْ» وأما قوله :

إيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ
إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ[1]

فإن سيبويه ذهب إلى أن المراء منصوب بفعل غير الفعل المقدر لإياك ، كأنه أضمر بعد إياك : اتق المراء ، وقد يجوز أن يكون حمل المراء على أنه[2] تمادَى فى إسقاط حروف الجر .

وقال الخليل[3] / رحمه الله : لو أن رجلاً قال : إياك نفسك لم أعنِّفْه لأن هذه الكاف مجرورة . ٦٩ ظ

قال سيبويه : (**وحَدّثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول : «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشوابِّ»**) .

قال أبو سعيد : اختلف الناس فى إياك وإياه وإياى وتثنية ذلك وجمعه فى تأنيثه وتذكيره ، فقال الخليل رحمه الله : ولم يذكر سيبويه خلافًا له أن إيا : اسم مضاف إلى ما بعده ، وأن ما بعده فى موضع خفض .

وجماعة من النحويين يخالفون هذا ، وقالوا : لا يجوز أن يكون إيا مضافًا لأنه ضمير ، والضمير لا يضاف ، وما حكاه الخليل شاذ لا يُعملُ عليه ولا يُعرف ، وجعلوا الكاف فى إياك وسائر ما يقع بعدها من الضمائر لا موضع لها مثل الكاف فى ذاك وذاكما ، والصحيح عندى ما قاله الخليل رحمه الله ، وذلك إنى رأيت ما يقع بعد أى من الضمير هو الضمير الذى كان يقع للمنصوب لو كان متصلاً بالفعل ؛ لأنك تقول : ضربتك ، ثم تقول : إياك ضربت ، وضربتكما ، وإياكما ضربت وضربتكم ، وإياكم ضربت ، وضربتكن وإياكن ضربت ، وضربته وإياه ضربت ، وضربتهما وإياهما ضربت ، وكان حق هذا[4] هذا

(١) سبق ذكره فى ص ٤٣ من هذا الكتاب (جـ٥) .

(٢) فى ب ، وس : أن ، والإضافة (الهاء) من هارون .

(٣) هو : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدىّ البصرى أبو عبد الرحمن ، صاحب العربية والعروض .
قال السِّيرافى : كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ؛ وهو أول من استخرج العروض ، وحصر أشعار العرب بها ، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذى أكمله النضر بن شميل ، أخذ عنه الأصمعى وسيبويه والنضر بن شميل وغيرهم ، وكان يحج سنة ويغزو سنة ، ومات بلَيْلَة ثانى رمضان سنة سبع وخمسين ومائة ، وقيل غير ذلك ، وقد ناهز الثمانين .
له ترجمة فى : طبقات القراء ١ : ٢٧٥ ؛ الفهرست ٤٢ ؛ إنباه الرواة ١ : ٣٤١ ؛ معجم الأدباء ١ : ٣٤١ ؛ بغية الوعاة ١ : ٥٥٧ ؛ المزهر ٢ : ٤٠١ ؛ وفيات الأعيان ١ : ١٧٢ ؛ البلغة ٩٩ .

(٤) سقطت من : ى .

الضمير أن يكون متصلاً بفعل ، فلما قدموه لِمَا يستحقه المفعول به من التقديم والتأخير ، أتو ا بـ «إيا» فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل ، وإيا : هو اسم ظاهر واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثانى منهما الخفض ، وجعلوا إيا هو الذى يقع عليه الفعل ، وقد رأيناهم فعلوا شبيها بهذا حيث قالوا : يا أيها الرجل ، لأنهم أرادوا نداء الرجل ، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام ، فأتوا بأى فجعلوه وصلة إلى الألف واللام ، وأوقفوا حرف النداء عليه / وأعطوه حقه من لفظ المنادى ، وجعلوا المقصود بالنداء نعتا له ، كما قالوا : يا زيد العاقل ، ولا أبْعِد أن يكون لفظ «إيا» هو فعلى من أى ، وأُخِذَ أحدُهما من الآخر لاشتراكهما فى الوصلة .

٧٠ و

وما حكاه الخليل شاذ فى الظاهر ، لأن الظاهر فى التقديم والتأخير على حال واحدة .

فإن قال قائل فأنت تقول : إياى ضربت ، ولا يجوز أن تقول : ضَرَبْتُنى ، والفعل لا يقع على المتكلم من نفسه ، ولو وقع عليه لكان : بنونٍ وياء كقولك : ظَنَنْتُنى فلم يغير حكمه فى إيا ، وأنت تزعم أنها وصلة إلى اللفظ كما كانَ يتصل بالفعل .

قيل له : لما توصلوا بإيا وصار فى حكم الظاهر المضاف ، وجعلوا ما بعد «إيا» فى موضع خفض بطلت النون التى قبل الياء كما بطلت من عَصَاى وهُداى ، وصار تعدى الفعل إليه من نفسه كتعديه إلى النفس فى قولك : نفسى ضربت ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .

ثم ذكر سيبويه أشياء من كلام العرب وأشعارها حذفوا فيها الفعل ، فمن ذلك قول العرب : «هذا ولا زَعَمَاتِك»[1] معناه : أن المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله ، قال : هذا الحق ولا زعماتك ، ولا أتوهم ما زعمته ، ومنه قول ذى الرمة[2] :

دِيَارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولا عَرَبُ[3]

كأنه قال : اذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر «اذكر» لكثرته فى كلامهم ، ولم يذكر : ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه ، ولاستدلاله بما ينبىء من حاله ومن أنه ينهاه عن زعمه ، وقد يدخل هذا المثل فى أن يقال للإنسان إذا زعم شيئًا فى رأى يراه ومشورة يشير

(١) مَثَل ، قال الأزهرى : الرجل من العرب إذا حدث عمن لا يحقق قوله ، يقول : ولا زعماته : اللسان (زعم) .

(٢) سبق ذكره فى ١ : ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ؛ ٤ : ٦٠ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ١٥٣ ، من الأجزاء المحققة السابقة ؛ ديوانه : ٢٣ ؛ خزانة الأدب ٢ : ٣٦٥ ؛ هارون ١ : ٢٨٠ .

(٣) سبق ذكره فى ٢ : ١٤١ من الأجزاء المحققة السابقة .

بها أنْ يقول هذا لرأى آخر أصح من ذاك «هذا ولا زعماتك» ، أى : هذا حق / صحيح دون ما زعمته . ٧٠ ظ

(ومن ذلك قول العرب : «كليهما وتمرًا» وكثر هذا فى كلامهم) .

وجرى مثلا ، والتقدير : اعطنى «كليهما وتمرًا»[١] ، كأن إنسانا خَيَّر آخر بين شيئين فطلبهما جميعًا المخيرَّ وزيادة عليهما ، فقال : أعطنيهما وتمرًا ، ومنهم من يرفع كليهما وينصب التمر فيقول : كلاهما وتمرًا ، كأنه قال : كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرًا .

ويقول بعضهم : «كل شىء ولا هذا ، وكل شىء ولا شَتيمةَ حر» أى : ائت كل هذا ، ومنهم من يقول : كل شىء ولا شتيمة حر ؛ فيرفع الأول وينصب الثانى ، كأنه قال : كل شىء أَمَمٌ ولا تشْتِمنَّ حرّا ، أى : كل شىء قصد يُحتَمل : ولا تَشْتِمنّ حرّا .

وقد ذكر فى هذا الباب أشياء فيها حذف لأنها أمثال ، واعتمد على أنَّ ترك الفعل فيها لأنها أمثال .

فإن قال قائل : ما السبب الذى سوغ الحذف فى الأمثال ؟

قيل له : أصل الأمثال أن يتكلم الإنسان بحضرة قوم ، وفى كلامه من الألفاظ ما يستطرفه بعضهم من الألفاظ فيعيد اللفظ المستطرف ، فربما أعاد جملة الكلام ، وربما كان على سبب لا يعيده ولا يذكره ولا يتم إلا بذلك السبب ، ويقع فيه ضمير ليس فى الكلام ما يعود إليه ، لأنه المُتمثِّل اسْتطْرَفَهُ وتَمثَّلهُ فلا حاجة به إلى ذكر ما حُذِفَ من الكلام لأن المتبقى هو المثل ، فمن ذلك قول العرب : «كلاهما وتمرًا» ، أو «كِليهما وتمرًا» ، وذلك فى كلامهم أكثر من أن يحصى ، ومما لم يذكره قولهم : «أسَعْدٌ أم سُعَيْد»[٢] ، وهو مبتدأ لم يذكر خبره ، والمتمثلُ يذكره فى غير سعد وسعيد فى الشىء الذى يَبدُو ولا يُدْرى ما هو ، فيقال : أسَعد أم سُعيد معناه : أخير أم شر ، وكذلك قولهم : «لكن بالأثلاث لحمٌ لا يُظَلَّل»[٣] ، وقد علمنا أن لكن لا يبتدأ به ولكن ابتدأه قائلُ هذا

---

(١) أول من قال ذلك : عمرو بن حُمْران الجعدى ، وكان قد نشأ ماردًا مفوّها ، فلما أدرك جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل ، فبينما هو يومًا إذْ رُفع إليه رجل قد أضَرَّ به العطش والسغوب ، وعمرو قاعدٌ وبين يديه زبدٌ وتمرفدنا منه الرجل فقال : أطعمنى من هذا الزُّبد ، فقال عمرو : نعم ، كلاهما وتمرا ، فذهبت كلمته مثلا :

مجمع الأمثال ٣ : ٣٨ ؛ المستقصى ٢ : ٢٣١ ؛ جمهرة الأمثال ٢ : ١٤٧ ؛ الفاخر ١٤٩ ؛ فصل المقال ٩٩ ، ديوانه : ٢٣ ؛ خزانة الأدب ٢ : ٣٦٥ ؛ هارون ١ : ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) يضرب فى العناية بذى الرحمه وفى الاستخبار أيضًا عن الأمرين الخير والشر أيهما وقع .

الميدانى ٢ : ٩٩ ؛ لمستقصى ١ : ١٦٨ ؛جمهرة الأمثال ١ : ١٥٥ ؛ الفاخر ٥٩ ؛ فصل المقال : ١٧٦ ؛ اللسان (سعد) .

(٣) قاله بيهس فى قصة إخوته المقتولين :

الميدانى ١ : ٢٦٨ ، ٣ : ١٤٦ ؛ المستقصى ٢ : ٢٦٥ ؛ اللسان (ظلل) .

على كلام يجري [illegible] ذلك الكلام، وكسرت (الكاف) [illegible] [illegible]
[illegible] بعد [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الموضع، كأنه [illegible] [illegible] [illegible]، وقال الشاعر:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كأنه [illegible]

قال أبو سعيد: ويجوز أن يكون جعل (مع قوة) حالاً من الفعل، كأنه قال [illegible]
مع قوة. قال: ومثله:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] كأنه قال [illegible] [illegible]
لأنه [illegible]

قال: فإذا رفعت فالذي في [illegible] ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في [illegible]
غير ما أظهرت. يعني [illegible] إذا رفعت فالذي [illegible] هو الذي ظهر، لأن [illegible]
مبتدأ وهذا خبره، والمبتدأ هو الخبر، وإذا نصبت فالذي أضمرت هو [illegible]
غير الاسم الظاهر.

[illegible]

[illegible]

قال : (**ومما ينتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ﴿انتهوا خيرا لكم﴾[١] و«وراءك أوسع لك» ، و«حسبك خيرا لك» ، إذا كنت تأمُره**) .

قال أبو سعيد : ﴿انتهوا خيرا لكم﴾[٢] . وما جرى مجراه فيه ثلاثة أقاويل للنحويين ، ونظيره فى القرآن : ﴿فآمنوا خيرًا لكم﴾[٣] .

قال سيبويه : (**إنما نصبت خيرًا وأوسع لك ، لأنك إذا قلت : انته ، فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله فى آخر**) .

وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك حين قلت : انته وادخل فيما هو خير لك فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت : «انته» أنك تحمله على أمرٍ آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة / استعمالهم إياه فى الكلام ، ولعلم المخاطَب أنه محمول على أمرٍ حين قال : انته ، فصار بدلاً من قوله : ائت خيرًا . ٧١ ظ

ويقوى قول الخليل وسيبويه أنك إذا أمرته بالانتهاء ، فإنما تأمره بترك شىء ، وتارك الشىء آتٍ ضده ، فكأنه أمره أنْ يكُفَّ عن الشر والباطل ويأتى الخير .

وقال الكسائى : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم ، فأنكره الفراء وقال قولاً قريبًا فيه وفى أمثاله ، فقال فى قوله تعالى : ﴿فآمنوا خيرًا لكم﴾ . أنَّ خيرًا متصلاً بالأمر ، واستدل على ذلك أنَّا نقول : اتق الله هو خير لك ، تريد : الاتقاء خير لك ، فإذا حذفنا «هو» الذى يرتفع به خيرٌ وصل الفعل إليه فنصبه .

ويكشف قول الفراء أنا نقدر «خير» تقدير مصدر فعل الأمر الذى هو فى الكلام ، كأنه قال : انتهوا انتهاءً خيرًا لكم ، وآمنوا إيمانًا خيرًا لكم ، واتق الله اتقاء خيرًا لك .

قال : ولا يجوز أن تقول : «اتق الله محسنا» ونحن نريد أن : «اتق الله تكن محسنًا» ، ولا تقول : «انصرنا أخانا» ، ونحن نريد : تكن أخانا ، وهذا رد صحيح ، وذكر أن هذا الحرف لم يأت إلا فيما كان على باب أفعل ، نحو : خير لك .

وأفعل وما أشبهه ، وقول الخليل أقوى لأنه قد جاء هذا فيما ليس بمصدر ، وهو قولهم :

---

(١) ، (٢) الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٢) وليست بنصها فى الكتاب الكريم ، وتوجد لفظة : (خيرًا) فى آيتين من سورة آل عمران وهما ﴿ولو آمن أهلُ الكتاب لكان خيرًا لهم﴾ . ﴿ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم اللهُ من فضله هُو خيرًا لهم﴾ . (الآيتان ١١٠ ، ١٨٠ من سورة آل عمران) .

وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ[١] ، وأوسع مكان .

وأنشد سيبويه فى نحو ذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

فـوَاعِـديهِ سَـرْحَـتَىْ مـالكٍ أو الرُّبَا بينهـمـا أسـهـلا[٢]

قَدَّر أنه : أراد : ائت أسهل ، لأنه لما قال : واعديه ، دَلَّ على أنها تقول : ائت مكان كذا وكذا .

وأسهل على وجهين :

أحدهما : مكانا سهلا ليس فيه رَمْل ليس بخشن ، ونحو ذلك .

والآخر : أن يكون أسهل مكانًا يعنيه بين سَرْحَتَىْ مالك والربا .

قال سيبويه : **(فإنما ذكرت لك ذلك لأُمَثِّل الأول به ، لأنه قد كثر فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، فحذف كحذفهم : «ما رأيت كاليوم رجلاً»)** .

٧٢ / و

/ قال أبو سعيد : يريد : أى ذكرت هذا المحذوف منه الفعل المذكور خيرًا وهو من قولك :

«هذا ولا زعماتك» ، إلى الموضع الذى انتهينا إليه ليمثل باب إياك وما اتصل به ، وقولهم : ما رأيت كاليوم رجلاً ، تقديره : ما رأيت كرجل أراه اليوم رجلاً .

قال : ومثل ذلك قول القطامى :

فَكَرَّتْ تَبْـتَـغِـيـهِ فَـصَـادَفَـتْـهُ

علَى دَمِـهِ ومَـصْـرَعِـهِ السِّـبـاعَـا[٣]

---

(١) أى : تأخر تجد مكانًا أوسع لك :
الميدانى ٣ : ٤٣٩ ؛ الفاخر ٣٠١ ؛ هارون ١ : ٢٨٢ .

(٢) القائل : عمر بن أبى ربيعة :
ديوانه : ٤٧٤ ، بشرح د . يوسف شكرى فرحات ، وروايته :
وواعديه ... ... أو الرُّبَى دونهما منزلا
وفى رواية الأغانى :
سلمى عديه ... ... دونهما منزلا
خزانة الأدب ١ : ٢٨٠ ، ٢ : ١٢٠ ؛ هارون ١ : ٢٨٣ .

(٣) قائله : القطامى :
ديوانه ٨١ ، بتحقيق : د . محمود الربيعى ، وروايته :
فَكَرَّتْ بعد فَيْقَتِهَا إليه فألْفَتْ عند مَرْبِضِهِ السِّبَاعَا
الخصائص ٢ : ٤٢٨ (بلا نسبة) ؛ هارون ١ : ١٤٣ ، ٢٨٤ .

ومثله أيضًا :

لَـــنْ تَـــرَاهَـــا ولَـــوْ تـــأَمَّـــلْــــتَ إلاّ

ولَهـــا فى مَـــفَـــارِقِ الرَّأْسِ طِيْـــبَـــا[١]

وإنما نصب هذا لأنه حين قال :

فصادَفْتُهُ ، وقال : لَن تراها فقد عُلِمَ أنّ السباع والطِّيبَ قد دخلا فى الرؤية والمصادفة ، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما فى المعنى ، ومثل ذلك قول عمْرو بن قميئة[٢] :

تُذَكَّـــرَتْ أَرْضًـــا بَهـــا أَهْلُهَـــا

أَخْـوَالَهَـا فِـيـهـا وَأَعْـمَـامَـهَـا

لَمَّـا رَأَتْ سَـاتِيـدَمَـا اسْـتَـعْـبَـرتْ

لِلَّهِ دَرُّ - اليَـــوْمَ - مَنْ لامَـــهَـــا[٣]

وقال : إن الأخوال والأعمام قد دخلوا فى التذكر ، قال : ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تَغَنَّى الحَـــمَـــامُ الوُرْقُ هَيَّـــجَنى

ولو تَغَـــرَّبْتُ عَنْهـــا أُمَّ عَـــمَّـــارِ[٤]

قال الخليل : لما قال : هيجنى ، عرف أنه قد كان تذكر لتذكره الحمام وتهييجه إياه ، فألقى ذلك الذى عرف منه على أم عمار ، كأنه قال : هيجنى فذكرنى أم عمار) .

---

(١) ينسب لـ : عبيدالله بن قيس الرقيات ملحق ديوانه ١٧٦ ؛ الخصائص ٢ : ٤٣١ ؛ شرح المفصل ١ : ١٢٥ ؛ مغنى اللبيب ١ : ٣٦٤ ؛ المقتضب ٣ : ٢٨٤ ؛ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦ : ٣٥ .

(٢) ورد ذكره فى ٤ : ٧٣ من أجزاء الكتاب المحققة قبل هذا الجزء .

(٣) البيتان لعمرو بن قميئة : خزانة الأدب ٢ : ١٤٧ ، ٤ : ٤٠٦ ؛ شرح المفصل ١ : ١٢٦ (البيت الأول فقط) ، الخصائص ٢ : ٤٢٩ (بلا نسبة) ؛ معجم البلدان ٣ : ٦ (ترجمة : ساتيدما) ؛ هارون ١ : ١٤٤ ، ٢٨٥ .

(٤) ورد ذكر هذا البيت فى ٢ : ١٤٠ من الأجزاء السابقة المحققة .

وهو للنابغة الذبيانى :

ديوانه : ٢٠٣ ؛ جمهرة أشعار العرب ١٨٩ ؛ الخصائص (بلا نسبة) ٢ : ٤٢٧ ؛ هارون ١ : ١٤٤ ، ٢٨٦ .

قال أبو سعيد رحمه الله :

وقد رَدَّ بعض هذه الأبيات أبو العباس المبرد ، وذكر فى قوله : فى مفارق الرأس طيبا ، وإضمار رأيت إنما هو محمول على تراها .

قال : فلما لم يتم الكلام لم يُحْمَل على معناه ، وكذلك قوله :

فكَرَّت تَبْتَغيه فصادَفَتْه

لم يتم ما قصده لأنه أراد : فصادفته على حال ما .

٧٢ ظ

فتمامُ الكلام المقصود ذكرُ الحال ، / فلم يجزْ أن يُحْمل النصب على إضمار معنى اللفظ الأول .

وقد رَدَّ هذا الزجاج وذكر أن القصد فى قوله : فصادفته ، إنما هو إلى الولد ؛ لأن الوحشية طلبت ولدها ، فصادفته وصادفت على دمه السباع ، فلما كان المعنى يدل على هذا واحتاج الشاعر إلى إيقاع المصادفة على الولد المطلوب ، أضمر للسباع الفعل الذى دل عليه أول الكلام ، كأنه قال : فصادفته ، صادفت السِّباعَ على دمه ومصرعه ، وقوله : «لن تراها ولو تأملت» ، إنما يصفها بأن الطيب لا يفارقها ، وقد عُلم ذلك من مقصده فجاز استغناؤه باللفظ الأول عن إعادة الفعل ، فأضمر : إلا رأيت لها ، وأنشد البيت الأول على ما يقع فيه خلاف ، وهو :

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيه فَوافَقَتْهُ

على دَمِه ومَصْرَعِه السِّبَاعَا

وأما ما ذكره أبو العباس من عطف الشيء على المعنى بعد تمام الأول ، فله مواضع تختلف . ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ومنهم مَّن يستمعون إليك﴾[1] .

جمع على معنى (مَن) ، ولم يتم الكلام ، وكذلك : ﴿ومَن يقْنُتْ منكُنَّ لله ورسوله وتعمل صالحاً﴾[2] .

أتت على المعنى ، وللكلام فى هذا مواضع أخر .

(ومن الباب قول الخليل ، وهو قول أبى عمرو[3] :

(١) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٢) الآية ٣١ من سورة الأحزاب .

(٣) هو : زبّان بن العلاء بن عمار ، أبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة ، خزاعى من مازن ، ولد بالحجاز ، وسكن البصرة ، سمع نافعا مولى ابن عمر ، وأخذ القراءة عرضا وسماعا للحروف عن جماعة ، مات بالكوفة سنة ١٥٤هـ وعمره ٨٦ سنة .

له ترجمة فى : طبقات القراء ١ : ٢٨٨ ؛ إنباه الرواة ٤ : ١٣١ ؛ الفهرست ٢٨ ؛ نزهة الألباء ٢٩ ؛ وفيات الأعيان ١ : ٣٨٦ ؛ شذرات الذهب ١ : ٢٣٧ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٢٣١ ؛ البلغة ١٠١ ؛ طبقات الزبيدى : ٣٥ ؛ الأعلام ٣ : ٤١ .

ألا رجُلَ إمَّا زيدا وإمَّا عمرا .

لأنه حين قال : ألا رجُلَ فهو متمن شيئًا ليسأله ويريده ، فكأنه قال :

اللهم اجعله زيدا أو عمرا ، وإن شاء أظهره فيه ، ومثله :

قَدْ سَالَم الحياتُ منْه القَدَما
الأفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا
وذاتِ قَرْنين ضَمُوزًا ضِرْزِما)[1]

قال أبو سعيد : ضموز : ساكنة ، الضِّرْزَم : الْمُسِنَّة ، وذلك أخبثُ الحيات ، والأفعوان وما بعده حيات .

والحيات الأولى مرفوعة ، وإنما حمل الأفعوان على المعنى ، وذلك أنه يصف رجلاً / بخشونة قدميه وصَلاَبتهما ، وأن الحيات لا يعملن فيهما وأنها قد سالمتها ، وإذا سالمت الحياتُ القدم ، فالقدم ـ أيضًا ـ قد سالمت الحيات ، فكأنه قال : سالمت القدم الأفعوان .

٧٣ و

وحُكِيَ عن الفراء أنه قال : القَدَمَا : بمعنى القدمان ، وهى رفع ، وروى : «قد سالم الحياتِ ـ بكسر التاء ـ منه القدما» .

(وحَذْفُ النون من القدمان ، كما قال :

هما خطتا ، إما إِسَارٌ ومِنَّةٌ)

قال المفسر : ويروى :

هما خطتا إما إسارٍ ومِنةٍ

وإذا روى كذلك فليس للفراء فيه حجة ، لأنه قد أضاف خطتا إلى إسار ومنة ، كأنه قال :

هُمـــا خُطَّتَـــا إســـارٍ ومنَّـةٍ
وإمـــا دمٍ والقَـــتْلُ بالحـــرِّ أجـــدرُ[2]

---

(١) قائله : العجاج :
ديوانه : ٨٩ ؛ خزانة الأدب ١٠ : ٢٤٠ ، ١١ : ٤١١ ؛ هارون ١ : ٢٨٧ .

(٢) قائله : تأبط شرًا :
ديوانه ٨٩ ؛ الخصائص ٢ : ٤٠٧ ؛ خزانة الأدب ٧ : ٤٩٩ ؛ مغنى اللبيب ٦ : ٥٠١ ، ٧٢٧ ؛ شرح شواهد المغنى للسيوطى ٩٧٥ ؛ اللسان (خطط) .

وأنشد سيبويه لأوس :

تُواهِقُ رِجْلاهَا يَدَاها وَرأْسُهُ
لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رادِفُ[(١)]

وكان وجه الكلام : تواهق رجلاها يديها .

فحمله على المعنى لأنه إذا واهقت الرجلان اليدين ، فقد واهقت اليدان الرجلين على مثل ما مر البيت الأول ، وأنشد :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصومةٍ
ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطوائِحُ[(٢)]

رفع يزيدُ بما لم يُسَمَّ فاعله ، ثم جاء بالفاعل وهو ضارعٌ ، فرفعه ؛ لأن الفعل الذى لم يسم فاعله يدل على أنّ له فاعلا ، قال : ليبكه ضارعٌ .

ومن الناس من يروى : ليبك يزيدَ ضارعٌ ، فيجعل يزيدَ منصوبًا ، وضارعٌ فاعل يبك على ما سُمى فاعله ، وذكر بعض أصحابنا أن الرواية هى الأولى وأن هذا تغيير النحْويين .

وقال : ومثل ليبك يزيد قراءة بعضهم ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[(٣)] .

قال سيبويه : (رفع شركاؤُهم على ما رُفع عليه ضارع ، كأنه قال : زينه شركاؤهم ، وهى الشياطين الدعاة لهم إلى ذلك ، وأنشد :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لهم جزاءً وجَنَّاتٍ وعَيْنًا سَلْسَبِيلا[(٤)]

---

(١) قائله : أوس بن حجر :
الديوان : ٧٣ ، وروايته : تواهق رجلاها يديه ؛ الخصائص ٢ : ٤٢٧ (بلا نسبة) ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ١٨٢ ؛ هارون ١ : ١٤٥ ، ٢٨٧ .
(٢) سبق ذكره فى الجزء الأول ١٤٢ ، من الأجزاء المحققه ، وهو منسوب لـ (نهشل بن حرى بن حمزة النهشلى)
(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .
(٤) ينسب إلى : عبد العزيز بن زرارة الكلابى :
المقتضب ٣ : ٢٨٤ ؛ شواهد القرطبى ٣ : ٩٢ ؛ هارون ١ : ٢٨٣ .

٧٣ / ظ

/ **لأن الوجدان مشتمل فى المعنى على الجزاء .**

فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء كما نصب السباع لجاز) .

وإذا رفع الجزاء فهو مرفوع بالابتداء ، ولهم : خبره ، والجملة فى موضع الحال من وجدنا .

ويُحْتَمل أن يكون فى موضع المفعول الثانى ، ولكن كلام سيبويه وقوله : (**ولأن الوجدان . . .**) دليل على أن وجدنا بمعنى أصبنا ، وهو يتعدى إلى مفعول واحد ، وقد دخل الجزاء وإن كان مبتدأ فى معنى الوجدان ، فأضمر وجدنا بعد ذلك ، ونصب جنات لأنه فى المعنى عطف على جزاء ، كأنه قال : وجدنا لهم جنات ، وإن نصبت جزاءً فتقديره : وجدنا لهم جزاء وجنات ، وقال الشاعر :

أسْقَى الإلهُ عَدوات الوَادِى

وجَوْفَهُ كلَّ مُلِثٍّ غَادى

كلٌّ أجشٌّ حالكُ السَّواد[1]

رفع كلٌّ الأخير ، ونصب الذى قبله لأنه حمله على سقاها كل أجش ، لأن فى قوله : أسْقى الإله كل مُلِث غادٍ دليلاً على سقاها كل أجش ، لأنه إذا أسقاها الله السحاب ، سقاها السحاب ، وكل أجش من صفة السحاب ، وهو شبيه بـ «لِيُبْكَ يزيد ضارع» .

قال : (**ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرًا له ، ولا انتهى خيرًا له**) .

وإنما يجوز هذا فى الأمر ، لأن الآمر إنما يسوق المأمور إلى أمر يحْدِثُه ، فله قوة فى الإضمار وحكم ليس لغيره (**وقد يجوز أن تقول : ألا رَجُلَ إما زيدٌ وإما عمروٌ ، كأنه قيل له : من هذا المتَمَنَّى ؟ فقال : زيد أو عمرو**) .

---

(١) قائله : رؤبة بن العجاج :
ملحق ديوانه ١٧٣ ؛ الخصائص ٢ : ٤٢٧ وروايته :
... ... وجَوْزَه ... ... غادِ
هارون ١ : ١٤٦ ، ٢٨٩ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٥٥ .

هذا باب
ما ينتصبُ على إضمار الفعل المتروك
إظهاره فى غير الأمر والنهى

(وذلك قولُك : أخذتُه بدرهم فصاعدًا ، وأخذته بدرهم فزائدًا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاهُ ، / ولأنهم أمِنُوا أنْ يكونَ على الباءِ لو قُلْتَ :

٧٤ و

أخذتُه بصاعد ، كان قبيحًا ، لأنهُ صفةٌ ولا يكونُ فى موضع اسم ، كأنَهُ قال : أخذتُه بدرهم ، فزادَ الثمنُ صاعدًا ، ولا يجوز أن تقولَ : وصاعد لأنّكَ لا تريدُ أن تُخَبِّرَ أنّ الدرهمَ مَعَ صاعد ثمنٌ لشىء كقولكَ : بدرهم وزيادة ، ولكنّكَ أخْبَرتَ بأدنى الثمن فجَعلْتَهُ أولاً ثم قروتَ شيئًا بعدَ شىء لأثمان شَتّى ، فالواو لم تُرِدْ فيها هذا المعنَى ، ولم تُلْزِم الواوَ الشيئين أن يكونَ أحَدُهما بعد الآخر .

ألا ترى أنّكَ إذا قُلت : مَرَرْتُ بزيد وعمرو ، لم يكُنْ فى هذا دليلٌ أنّكَ مررتَ بعمرو بعد زيد .

وصَاعدٌ بَدلٌ من زادَ ويزيد .

وثُمَ بمنزلةِ الفاءِ ، تقولُ : ثم صاعدًا إلاّ أنّ الفاءَ أكثرُ فى كلامهم) .

قال أبو سعيد ـ رحمهُ الله ـ : أمّا قَولُهُ : أخذتُهُ بدرهم فصاعدًا ، كأنهُ متاعٌ قد اشْتُرِى بأثمان مُخْتَلِفَة أدناها : دِرهمٌ . فإذا قال : أخذتُ كُلَّ ثوب بدرهم فصاعدًا ، كان أدنى الثمن درهمًا ، ثم يَزيدُ عليه ، فالتقديرُ : أخذتُ كُلَّ ثوب منها بدرهم ، فزاد الثمنُ صاعدًا ، فصارَ بعضُها بدرهم وقيراط ، وبعضُها بدرهم ودانق[1] ، وهذا معنى قوله : ثم قروتَ شيئًا بعد شىء لأنهُ مأخُوذٌ من : قروتُ الأرضَ ، إذا أَتَيْتَ قطعةً منها بَعْدَ قطعة على جهة التتبُّع لشىء فيها ، ومنه قولهُم : الاستقراءُ للكتب وللمعانى ، واسْتَقْرَأْتُ الكُتُبَ والمعانىَ على جهة التتبع لها ، والفِكْرِ فيها ، ولا يحسُنُ أن تقولَ :

---

(١) دانق : سدس الدرهم ، القاموس المحيط (دنق) .

أخذتُه بدرهمٍ فصاعدٍ ، من جهتين :

إحدَاهُمَا : أنَّ صاعدًا نعتٌ ، ولا يحَسُن أنْ تعطفَ على الدرهم إلاّ المنعوتَ .

والجهة الأخرى : أنَّ الثمن لا يُعطَفُ بعضُه على بعضٍ بالفاءِ ، لا تقولُ : أخذتُ الثوبَ بدرهم فدانقٍ ، ولا اشتريتُ الدارَ بمائةِ درهم / فخمسةِ دراهمَ ، لأن الثمنَ تقعُ جملتُه عِوَضًا عن الـمَبِيع ، فليسَ يتقدمُ بعضُه على بعضٍ ، وإنما يُعطَفُ بالواو لأنها للجمع ، تقولُ : اشتريتُه بمائةٍ وخمسةٍ ، ونحو ذلك ، وإنما هو على ما فَسّرتُه لك ، أنَّكَ أخذتَ بعضَهُ ، ثم زادَ الثمنُ فى بعضٍ ، وتقديرُه : فزادَ الثمنُ صاعدًا ، ينتَصبُ على الحال ، وبدرهمٍ فزائدًا ، على تقدير : فَصعِدَ الثمنُ زائدًا .

٧٤ ظ

وفَرّعَ أصحابُنا على هذا فقالوا : يجوزُ أن تقولَ : مررتُ بزيدٍ وخالدٍ ، وبزيدٍ وخالدًا ، عطفًا على موضع الباءِ ، فإن قلتَ : مررتُ بزيدٍ وخالدًا ، وأنتَ تُريدُ : وأكرمتُ خالدًا ، لم يَجُزْ لأنّ إخراجَهُ عن الباءِ ، ومعناها لا يجوزُ إلاّ بدليلٍ عليه أو ضرورةٍ تقودُ إليه ، ولا يحَسُنُ الواو فى هذا لأنّ الأثمانَ المذكُورةَ إنّما يتلو بعضُهَا بعضًا ، والواو لا تدل على ترتيبِ الفعل ، فلم تجُزْ فيه إلاّ الفاء وثُمَّ ، وهما الدليلان على الترتيب ، والفاءُ أكثرُ فى كلامِ العربِ لا تصالها بما قَبلَهَا ، وثُمَّ فيها مُهْلَةٌ .

قال سيبويه : (**ومما ينتصبُ فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره ، قولك : يا عبدَالله ، والنداءُ كُلُه** .

فأمَّا : يا زيدُ ، فله علَةٌ ستراها فى باب النداء إن شاء اللهُ تعالى) .

قال أبو سعيد رحمه الله : المنصوبُ من المنادى ، يُقَدَّرُ نصبُه بفعلٍ ينوبُ عنهُ حرفُ النداء ، وهو : يا ، كأنهُ قال : أدعُو عبدَالله ، وأنادى عبدَالله ، وأريدُ عبدَالله ، والمفردُ هو المضمومُ مبنىٌ لعلةٍ قد ذُكِرَتْ ، تُعادُ فى باب النداءِ إن شاء اللهُ تعالى .

واستدلّ سيبويه على أنّ النداءَ على الفعلِ قولهُم : يا إيّاك ، إنما قُلتَ : يا إياك ، أعنى .

وهذا الذى ذكرهُ سيبويه يُقوّى ما ذكرناهُ ؛ أنَّ «إياكَ» مُضاف لأنّا رأينا العربَ إذا كَنّوْا عن المنادى قالوا :

٧٥ و يا أنت ، ويا إياكَ ، فأنتَ : مُفْرَدٌ / لمُ ينصبْ كما لم ينصب : يا زيدُ ، وإيّاكَ : مُضافٌ نُصبَ كما نُصبَ : يا عبدَالله ، أنشد أبو زيدٍ :

يـا مُـرَّ يـا ابـنَ واقـع يـا أنْتَـا

أنت الذى طَلَّقْتَ عـامَ جُعْتَا

حتّى إذا اصْطَبَحْتَ واغْتَبَقْتَا

أقْبَلْـتَ مُعْتَـادًا لِمَـا تَـركْـتَـا

قـد أحْسَـنَ اللهُ وقدْ أسأْتا[1]

قال سيبويه : **(ومن ذلك قولُ العربِ : من أنت زيدًا ، وزعمَ يُونُسُ أنه على قوله : من أنت تذكر زيدًا ، ولكنَّهُ كَثُرَ فى كلامهم واسْتَغْنَوا عن إظهاره بأنهُ قد عُلِمَ أنَّ زيدًا ليس خبرًا ولا مبنيًا على مبتدإٍ ، ولابُدَ من أن يكون على الفعل كأنه قال : من أنتَ مُـعَـرِّفًـا ذا الاسم ، ولم يَحـمل زيدًا على مَن ولا أنتَ ، ولا يكُونُ مَن أنتَ زيدًا إلاَّ جوابًا ، كأنهُ قالَ : أنا زيدٌ ، قال : فمن أنتَ ذاكرًا زيدًا ، وبعضُهم يرفعُ ، وذلك قليلٌ ، كأنه قال : من أنت كلامُكَ أو ذكرُكَ زيدٌ . وإنّما قَلَّ لأنَّ إعمالهم الفعل أحسنُ من أن يكونَ خبرًا لمصدرٍ ليس به ، ولكنَّهُ يجوزُ على سعةِ الكلام وصار كالمثل الجارى حتى أنهم يسألونَ الرجلَ عن غيره فيقولُ القائلُ منهم : من أنتَ زيدًا ، كأنه يُكلمُ الذى يقولُ : أنا زيدٌ ، أى : أنتَ عندى بمنزلة زيدٍ الذى قال : أنا زيدٌ ، فقيل له : من أنت زيدًا كما تقولُ للرجل : «أطرّى فإنك ناعلةً»[2] و«أحْـمـقى»[3] أى أنت عندى بمنزلة التى يقالُ لها ذلك . سمعنا رجلاً منهم يذكرُ رجلاً فقال لرجُلٍ ساكتٍ لم يَذكُرْ ذلك الرجلَ من أنت فُلانًا) .**

---

(١) البيت الأول سبق ذكره فى الجزء الأول ١٥٢ من الأجزاء المحققة السابقة على هذا الجزء ، وهو منسوب لـ (الأحوص ، وسالم بن دارة) ، انظر نوادر أبى زيد ١٦٣ ، وكذلك البيت الثانى .

(٢) هارون : ناعله ، ويروى : أطْرِّى ، بالظاء ، أى خذى فى ظُرَر ، وهو الغليظ من الأرض ، والجمع : ظِرّان . يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه . وأصله أن رجلاً كانت له أمتان راعيتان ؛ إحداهما ناعلة ، والأخرى حافية ، فقال للناعلة : أطرِّى ـ أى خذى طُرَر الوادى ـ فإنك ذات نعلين ، ودعى سرارته لصاحبتك ؛ فإنها حافية : جمهرة الأمثال ١ :٥٠ ؛ الميدانى ٢ : ٢٨٢ ؛ المستقصى ١ : ٢٢١ ؛ اللسان (طرر) ؛ مقاييس اللغة (ظَرّ) ؛ هارون ١ : ٢٩٢ .

(٣) أحمقى : مثل يقال لمن يتكلم بما لا يشبه شيئا : المستقصى ١ : ٨٦ .

قال أبو سعيد رحمه الله : أصلُ هذا أنَّ رجُلاً غير معروف بفضل كأنه يُسَمَّى بزيد ، وكان زيدٌ مشهورًا بشجاعة وضرب من ضروب الفضل التى يُذكَرُ بها الرجلُ ، فلما تسَمَّى الرجلُ المجهولُ بزيد الذى هو معروفٌ بالفضل دُفع عن ذلكَ وأُنكر / عليه ، فقيل له : من أنتَ زيدًا على جهة الإنكار ، أي من أنت ذاكرًا زيدًا ومُعَرِّفًا هذا الإسم .

٧٥ ظ

وقد يجوزُ الرفعُ ، والنصبُ أقوى ، لأنكَ إذا رفعتَه تقديرهُ : كلامُكَ زيدٌ ، وذكرُكَ زيدٌ ، على معنى : كلامُك ذكرُ زيد ، وكلامُكَ اسمُ زيد ؛ فيكون على سعة الكلام كقوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] .

فكان النصبُ أحسنَ من أنْ تجعلَهُ خبرًا لمصدر . وقد يجوزُ لمن ليس اسمُه بزيد «من أنت زيدًا» على المثل الجارى كما قالوا : «أطرّى فإنك ناعلة» ، و«الصيف ضَيّعت اللبن»[2] ، و«أحمقى» فتخاطبُ الرجل بهذا وإن كان اللفظُ للمؤنث ؛ لأن أصلَ ما جرى به المثلُ التأنيثُ ، وإنما يُقالُ للذكر ذلك على معنى : أنتَ عندى بمنزلة التى يقالُ لها .

أما وقد ذكرنا تفسيرَ هذه الأمثال فى موضع آخر ، وقد يجوزُ أن تذكرَ غيَر زيد باسمه ، كأنَّ رجُلاً ذكرَ عمرًا وذكرَ مُلابسةً بينَه وبينَهُ ، أو سؤالاً عنه ، وكأنَّ منزلةَ عمرو تَرتفعُ عندَ بكر أن يسألَ عَنْهُ مثلُ هذا الرجلُ السائل فقال له : من أنت عمرًا ، كأنَّ فى سؤاله عن عمرو ما يتشرّفُ به أو يكْسِبُ به حالاً فيها فخرٌ .

يقالُ : من أنت سائلاً عن ذلك أو مفتخرًا به .

وأمّا ما حكاهُ من قول القائل لرجل سألَهُ لم يذكر ذلك الرجلَ : من أنت فُلانًا ، فيجوز أن يكون على معنى التعريض بالرجل الذى ذكره أنه ليس بموضع أن يذكره .

(ومن ذلك قول العرب : إمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معكَ ، وإمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه ، قال الشاعر :

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) يضرب مثلاً للرجل يضيع الأمر ، ثم يريد استدراكه :
جمهرة الأمثال ١ : ٥٧٥ ، ٣٢٤ ؛ الفاخر ١١١ ؛ فصل المقال ٢٨٤ ، اللسان (صيف) .

أبا خُـــرَاشَـــةَ إمَّــا أنت ذا نَفَـــرٍ

فـــإنّ قَـــوْمِيَ لم تأكُلْهم الضَّـــبُعُ[١]

فإنما هى (أنْ) ضُمَّت إليها (ما) للتوكيد ، ولزمت كراهية أن يُجحفُوا بها لتكون / عِوضًا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف فى : الزنادقة واليمانى . ومثلُ : إنْ فى لزوم ما قولُهم : إمّا لا ، فألزموها (ما) عِوضًا .

٧٦ و

وهذا أحرَى أن يُلزموا فيه إذْ كانوا يقولون : آثِرًا مَا ، فيلزمونَ «ما» شبَّهوها بما يلزَمُ من النونات فى : لأفعلنّ ، واللام فى : إن كان ليفعلُ .

فإن كان ليس مثله وإنما هو شاذٌّ كنحو ما شُبِّه بما ليس مثلَهُ ، فلما كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ، ويبتدئونه[٢] بعدها ، كقبح : «كى عبدُالله يقولَ ذلك» حملوه على الفعل حتى صارَ كأنَّهمُ [قالوا][٣] : «إذْ صرتَ منطلقًا فأنا أنطلقُ معك» ، لأنها فى معنى : إذ ، وإذ فى معناها - أيضًا - فى هذا الموضع ، إلا أنَّ إذْ لا يُحذَفُ معها الفعلُ ، وإمّا[٤] لا يُذكَرُ بعدها الفعل لأنه من المضمر المتروك إظهارُه حتى صارَ ساقطًا بمنزلة تركهم ذلك فى النداءِ ، وفى «مَن أنت زيدًا» ، فإن أظهرتَ الفعلَ قلتَ : «إمّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ» ، إنما تريدُ إن كنتَ منطلقًا انطلقتُ .

فحذفُ الفعلِ لا يجوزُ ههنا ، كما لم يجز إظهارهُ ؛ لأنّ «أمّا» كثُرت فى كلامهم واستُعملت حتى صار كالمثل المستعمل ، وليس كُلُّ حرفٍ هكذا) .

قال أبو سعيد رحمه الله : أمّا أنت منطلقًا ، اختلفَ فيه الكوفيون والبصريون مع إجماعهم على حذف الفعل .

(١) هارون ١ : ٢٩٣ ؛ الخصائص ٢ : ٣٨٣ ؛ خزانة الأدب ٤ : ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ٥ : ٤٤٥ ؛ ٦ : ٥٣٢ ؛ ١١ : ٦٢ ؛ شرح قطر الندى : ١٤٠ ؛ مغنى اللبيب ١ : ٢٢١ ، ٣٧٥ ؛ ٥ : ٢٩٥ ؛ شرح المفصل ٢ : ٩٩ ؛ شرح شذور الذهب ٢٣٧ ؛ اللسان (ضبع) ؛ المنصف ٣ : ١١٦ ؛ الإنصاف ٧١ .

(٢) س ، هارون : يبتدئوه .

(٣) الإضافة من هارون .

(٤) هارون : وأما .

فقال الكوفيون : هو بمعنى إن ، وعندهم أنّ «أنْ» المفتوحة فيها معنى «إن» التى للمجازاة ، وعلى ذلك يحملون : ﴿أن تضلَّ إحْداهُما فَتُذكّرَ إحْداهُما الأُخْرىٰ﴾[1] . ويحتجون بأنها تُقرأ : «إنْ تَضِلَّ» . بكسر «إنْ» والمعنى عندهم سواء .

وأما البَصريُّونَ : فالتقدير عندهم : «لأن كُنتَ أنتَ منطلقًا أنطلقْ معك» ، أي : لهذا المعنى الذى كان منك فى الماضى : انطلق معك ، ولذلك شبهها سيبويه بـ «بإذْ» وجعلها كشىءٍ واحدٍ / لاشتراكهما فى المُضِىّ ، وإذا وَلِىَ «أنْ» الفعل الماضى فهو ماضٍ لا غيرُ ، كما إذا وَلِيَها المستقبلُ ، فهو للاستقبال لا غير ، لأجل أنّ الثانى استُحقّ بالأول جاز دخولُ الفاءِ فى الجواب فى قوله :

٧٦ / ظ

فإنّ قوميَ لم تأكلهُم الضَّبُعُ

وجعلوا لزومَ «ما» عوضًا من حذف الفعل ، فلا يحسُنُ ذكر الفعل بعدها لحصول الغرض .

وكان المبرّدُ يُجيزُ ذكرَ الفعل بَعدهَا ويجعلُها زائدةً كزيادتِها فى قوله تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[2] .

وليس على ما قال دليلٌ لأنّها زائدةٌ فى هذا الموضع ، ثم لزمت عوضًا ولم تُستعمل إلا على ذلك ، وحَسُنَ حذف الفعل لإحاطة العلم بأنَّ «أنْ» هذه الخفيفة لا يقعُ بعدها الاسمُ مبتدأ ، فكان ذلك بمنزلة فعل محذوفٍ لحضور الدلالة عليه .

وأمّا قولهُ كالعوض فى : الزنادقة واليمانى . فأصل الزنادقة : الزناديق ، واليمانى : يمنىٌّ ، والألف فى الزنادقة عوضٌ من الياء ، والألف فى اليمانى عوضٌ من إحدى (ياءى) النسب ، ونستقصى ذلك فى غير هذا الموضع .

ومثل «أن» فى لزوم «ما» قولهم : «إمَّا لى» .

والأصل فيه : أن الرجلَ قد يمتنعُ من أشياء يَلزَمهُ أن يفعلها ويسُومُه إياها سائمٌ فيمتنع منها ، فيقْنَعُ منه بالبعض فيقال : «إمّا لى فافعل هذا» على معنى إنْ كنتَ لا

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء ، و١٣ من سورة المائدة .

تفعل غيرَهُ فافعل هذا ، ثم زيدتْ «ما» كما تُزادُ فى حروف الجر ، ثم حُذِفَ الفعلُ لكثرة هذا فى كلامهم ، وصارَ «إمّا» مع «لا» كالشىء الواحد عندهم ، فأجازوا فيها الإمالةَ ، ولو انفردت «لا» لم تَجُزْ فيها الإمالة .

وقولهم : «أثرًا ما» ، يُلزِمُونَهُ «ما» فلا يكادون يحذفونها منه ، ومعناها فى قولك : آثِرًا أنْ تفعل كذا فى معنى : آثَرَ ، وهو يريدُ : أفعلُ هذا أول شىء ، ويقولون : آثر ذى أثير ، ومنه قوله :

٧٧/و

/ فقالتْ ما تشاءُ ، فقُلتُ ألهُو

إلى الإصْباحِ آثَرَ ذِى أثِيرِ[١]

أى أوّل ما يؤثر ويُقدّمُ فى الفعل .

وقد ذكرنا لزوم النون فى لأفعلنّ ، واللام فى إن كان ليفعل فى موضعه ، وسائر ما ذكَر من المحذوفات .

قال : وإن جئت بالفعل كَسَرْتَ «إنْ» لأنك تُريدُ إنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، ولا يمتنعُ عند المبرد وغيره إذا حَذَفْتَ (ما) وأتَيْتَ بالفعل أنْ تفتح وتكسر فتقول :

إن كنتَ منطلقًا وأن كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، وقال :

إمّا أقمتَ ، وإمّا كنتَ مُرتحلاً

فاللهُ يكلأُ ما تأتى وما تَذَرُ[٢]

كسرتَ هذا لحضور الفعل ، وهو الأجود ، ولا يمتنعُ عند أبى العباس وغيره إذا حذفتَ «ما» وأتيتَ بالفعل أن تفتَح وتكسِر ، فتقول :

إنْ كنتَ منطلقًا ، وأنْ كنتَ منطلقًا ، فإن كسرتَ فهو المعنى الظاهر فى الشرط ، وإنْ فتحتَ فالمعنى :

---

(١) قائله : عروة بن الورد :
ديوانه ١١ ؛ الأغانى ٣ : ٧٧ ؛ شرح المفصل ٢ : ٩٥ ؛ الخصائص ٢ : ٤٣٥ ؛ تاج العروس (أثر) .

(٢) بدون نسبة ، خزانة الأدب ٤ : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ؛ شرح المفصل ٢ : ٩٨ ؛ مغنى اللبيب ١ : ٢٢١ ؛ اللسان (أما) وروايته :

إما أقمت وأما أنت ذا سفر فالله يحفظ مما تأتى وما تذر

لأن كنتَ منطلقًا ، أى : لانطلاقك ، وقد ذكرنا «أنْ» و«إنْ» فى موضعهما .

قال : ومن ذلك قولهم : مرحبًا وأهلاً وسهلاً ، وإن تأتنى فأهلَ الليل وأهلَ النهار .

وتقدير الناصب فيه : أتيتَ مرحبًا وأهلاً ، وإن تأتنى فتأتى أهلَ الليل وأهل النهار على معنى :

أنّك تأتى من يَكون لك كالأهل بالليل والنهار ، وقد قدره سيبويه ، كأنه صار بدلاً من قولكَ : رَحُبَتْ بلادُكَ ، وأهِلْتَ .

وهذا التقدير إنما قُدِّرَ بالفعلِ لأن الدعاءَ إنما يكونُ بفعلٍ ، فَردَّهُ إلى فعلٍ من لفظ الشىء المدْعوّ به ، كما يُقَدّرُون : تُربًا وجَنْدلاً بتَرِبْتَ وجَنْدَلتِ .

وإنما الناصب له :

أصبتَ تُربًا وجندلاً ، وألزمتَ تُربًا وجندلاً على معنى ما تَحسُنُ [به](*) العبارة عن المعنى المقصود ، وهذا إنما يُسْتَعملُ فيما لا يُستَعملُ الفعلُ فيه ، ولا يَحسُنُ إلا فى موضع الدعاء به .

ألا ترى / أن الإنسان الزائر إذا قال له المزُورُ : مرحبًا وأهلاً ، فليس يُريدُ رحُبَتْ بلادُك وأهِلت . ٧٧ ظ

إنما يُريدُ : أصبتَ رُحبًا وسعةً وأُنسًا . لأنّ الإنسانَ إنما يأنسُ بأهله ، ومن يألفُهُ .

(وقد مثله الخليلُ أنه بمنزلةِ رجُلٍ رأيتَهُ قد سَدّدَ سهمًا فَقُلْتَ القرطاسَ ، أى : أصابَ القرطاسَ ، أى : أنت عندى ممّن سَيُصيبُهُ ، وإنْ أثبتَ سَهْمَهُ قُلتَ : القِرطاسَ أى : قد استحق وقُوعه بالقرطاس . قال :

وإذا رأيتَ رَجُلاً قاصدًا إلى مكانٍ أو طالبًا أمرًا فقلت : مَرحبًا وأهلاً وسهلاً ، أى : أدركت ذلك وأصبت ، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إياه) .

(*) الإضافة من : س .

قال : ويقول الرَّادُّ : وبك أهلاً وسهلاً ، وبك وأهلاً ، فإذا قال : وبك وأهلاً فكأنه قد لفظَ بمرحبًا بك وأهلاً وسهلاً .

(وإذا قال : وبك أهلاً فهو يقول : لك الأهلُ ، أى : عندك الرُّحبُ والسَّعةُ ، فإذا رددتَ فإنّما تقولُ : أنت عندى بمنزلة من يُقالُ له : هذا لو جئتنى وإنما جئت بـ «بك» لتُبيّن من تعنى بعدما قلت : مرحبًا كما قلت : لك بعد سَقيًا) .

قال أبو سعيد : هذا الكلام تقديره أن يقُولَهُ الرجلُ الذى يَدْخُلُ إذا قال له المدخُولُ عليه : مرحبًا وأهلاً ، فَيرُدُّ فيقولُ : وبك وأهلاً كأنه قال : وبك مرحبًا وأهلاً ، وإنما هذه تحيةُ المزورِ ومن يدخل عليه ، يُحيى بها الزائرَ المزورُ على معنى أنك أصبتَ عندى سعةً وأُنسًا .

وإذا قال الزائرُ : وبك أهلاً ، والحال لا تَقتضى من الزائر أن يصادف المزورُ عنده ذلك فيُحملُ على معنى : أنك لو جئتنى لكُنتَ بهذه المنزلة ، وإذا قال : وبك أهلاً ، فإنما اقتصر فى الدعاء له على معنى الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيءٍ قبله ، كأنَّ الرُّحبَ والسَّعَةَ قد استقرا استقرارًا يُغنيه عن / الدُّعاء ، وأمّا مجيؤه بـ «بك» ، فللبيان أنه المعْنِىُّ به لا لأنَّهُ المتصلُ بالفعلِ المُقدّر كما كان قَولُكَ : «سَقيًا لكَ» ، تقديره : سقَاكَ اللهُ سقيًا ولك ، كأنَّهُ قال : هذا الدعاءُ لك على تقدير آخر غير تقدير سقاكَ اللهُ .

٧٨ و

قال : (ومنهم من يرفعُ فيجعلُ ما يُضْمِرُ هو ما يُظْهِرُ) .

يعنى منهم من يقول : مرحبٌ وأهلٌ ، أي : هذا مَرْحَبٌ أو لكَ مَرْحَبٌ وأهلٌ ، قال الشاعر :

وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النقيبةِ قولُهُ
لملتمسِ المعروفِ أهلٌ وَمَرْحَبُ(*)

(*) قائله : طفيل الغنوى :
شرح المفصل ٢ : ٢٩ ؛ المقتضب ٣ : ٢١٩ ؛ هارون ١ : ٢٩٦ .

أى : هذا أهلٌ ومرحبٌ ، وقال آخر :

إذا جِـئتَ بوّابًا لَهُ قـال مـرحـبًـا

ألا مَـرحبٌ واديك غـيـرُ مُـضَـيَّقِ(*)

ثم ذكر الإضمارَ والإظهارَ على ثلاثة مجارٍ منها :

فعلٌ مُظهرٌ لا يَحسُن إضمارهُ ، وهو أن تقولَ : اضربْ زيدًا أو أكْرم زيدًا ، لا يحسُنُ إضمار هذا الفعل إذا لم تجد ما يَدُلُّ عليه ، لأنك إذا قلتَ : زيدًا ولم تُقدِّم قبله فعلاً لم تَدْرِ أيُريدُ أكرِم زيدًا أم أهِن زيدًا أم غيرَ ذلك .

وفعلٌ يجوزُ إضمارهُ وإظهارهُ كقولك : زيدًا لرجلٍ كان فى ذكر ضربٍ ، تُريدُ : اضرب زيدًا ، يجوزُ أن تحذفَ اضرب اكتفاءً بما جرى من ذكرِ الضربِ ، ويجوز أن تذكُرَه .

ومنها فعلٌ يُضْمَرُ وقد تُرك إظهاره وهو من الباب الذى ذكرَ فيه إياك إلى الباب الذى آخره ذِكْرُ مرحبًا ، وهو الباب الذى نحنُ فيه ، وقد تقدم الكلامُ على ذلك .

(*) ينسب لأبى الأسود الدؤلى :
ديوانه : ٦٥ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٧٢ ؛ المقتضب ٣ : ٢١٩ ؛ هارون ١ : ٢٩٦ .

هذا باب
ما يظْهرُ فيه الفعلُ وينتصِبُ فيه الاسمُ
لأنه مفعولٌ معه ومفعولٌ به كما انتصب نَفْسَهُ
فى قولك : «امرأ ونَفْسَهُ»

٧٨ ظ

(وذلك قولُك : ما صنعتَ وأباك ، ولو / تُركَتِ الناقةُ وفَصيلَها لَرَضَعَها ، إنما أردتَ ما صنعتَ مع أبيك ، ولو تُرِكت الناقةُ مع فصيلها ، فالفصيلُ مفعولٌ معه ، والأبُ كذلك ، والواو لم تُغَيِّر معنى ولكنها تُعْمِلُ فى الاسم ما قبلها ، ومثلُ ذلك :

ما زلتُ وزيدًا ، أى : ما زلتُ بزيدٍ حتى فعلَ ، فهو مفعولٌ به .

وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، أي : مع النيل .

واستوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، أى : مع الطيالسة ، قال الشاعر :

كـونوا أنتُمُ وبنى أبيكُمْ مكانَ الكُلْيَتَينِ من الطِّحَالِ[(١)]

وقال آخر :

وكَـانَ وإيَّاها كـحَـرَّانَ لَم يُفِقْ

عن المَـاءِ إذَ لاقـاهُ حـتّى تَقَـدّدَا[(٢)]

ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل فى صنعتَ أنكَ لو قلت : اقعد وأخوك . كان قبيحًا حتى تقول : اقعد أنت وأخوكَ ؛ لأنه قبيحٌ أن تعطف على المرفوعِ المُضْمرَ ، فإذا قلت : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تُركتْ هى فأنت بالخيار ، إن شئت حملتَ الآخِرَ على ما حملتَ عليه الأول ، وإن شئت حملتَهُ على المعنى الأول) .

---

(١) فى نوادر أبى زيد ينسب لـ : شعبة بنى قمير : ١٤١ ؛ شرح المفصل ٢ : ٤٨ ؛ وروايته : (وكونوا) ؛ شرح قطر الندى٢٣٣ ؛ هارون ١ : ٢٩٨ ؛ شرح أبيات سيبويه ٢٨٥ .

(٢) ينسب لـ : كعب بن جُعيل بن قمير التغلبى ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٨٦ ؛ الجمل للزجاجى ٣١٧ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : هذا آخر الباب وهو كلام سيبويه ـ رحمه الله ـ ، ومذهبُه أنك إذا قلت : ما صنعتَ وأباكَ ، أن الأب منصوبٌ بصنعتَ ، وكذلك فصيلَها منصوبٌ بتُركَتْ ، وكان الأصلُ فيها ما صنعتَ مع أبيك ، ولو تُركَتِ الناقةُ مع فصيلها ، ومعنى مع والواو يتقاربان لأنّ معنى «مع» : الاجتماعُ والانضمامُ ، والواو تجمعُ ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه ، فأقاموا الواو مقام «مع» لأنها أخفُّ فى اللفظ ، والواو حرفٌ لا يقع عليه الفعلُ ولا يعملُ فى موضعه ، فجعلوا الإعراب الذى كان فى «مع» مِنَ النصب فى الاسم الذى بعد الواو لمَّا لم تكن الواو معربة / ولا فى موضع معربٍ ، كما قالوا : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وقام القومُ إلاّ زيدًا ، فإذا جئت بـ «غير» أعربتها بإعراب الاسم الذى يقع بعد «إلاّ» ، فقلت :

٧٩ و

ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ ، وجاءنى القومُ غيرَ زيد ، فإذا جعلوا «إلاّ» مكان «غير» تجاوز الإعرابُ الذى كان فى «غير» إلى ما بعد «إلاّ» ، لأنَّها حرفٌ غيرُ عاملٍ ، وكذلك الكلام فى ما زلتُ وزيدًا إذا كان الحرفُ الذى يتصل بالفعل عاملاً فى الاسم الذى بعده مُنعَ من تجاوز الفعل إلى غيره كقولك :

ما زلتُ بزيدٍ ، فَتُعملُ الباءَ فى زيد ، والباء فى موضع نصبٍ ، فإذا قلتَ : ما زلتُ وزيدًا ، تجاوز النصبُ الذى كان يُقَدّرُ فى الباء إلى ما بعد الواو .

وكان الزجّاجُ يقولُ :

إنّا إذا قلنا : ما صنعتَ وأباكَ ؛

أنّا ننصبُ بإضمارٍ ، كأنه قال : ما صنعتَ ولا بَستَ أباكَ .

وزعمَ أنّ ذلك من أجل أنه لا يَعملُ الفعلُ فى المفعول وبينهما الواوُ .

وهذا قولٌ فاسدٌ ، لأنّ الفعلَ يعملُ فى المفعول على الوجه الذى يتصلُ به المفعولُ ، فإن كان لا يحتاجُ فى عمله فيه إلى وسيطٍ فلا معنى لدخول حرفٍ بينهما ، وإن كان يحتاجُ إلى وسيطٍ فى عمله فيه ، عَمِلَ مع توسُّط الوسيطِ ووجوده ، ألا ترى أنّا نقولُ :

ضربتُ زيدًا وعمرًا ، فتنصب عمْرًا بضربتُ ، كما تنصبُ زيدًا بضربتُ ، لأن المعنى الذى يُوجبُ الشركةَ بين عمروٍ وزيدٍ فى ضربتُ ، هو : الواو فجئت بها ولم تمنع من وقوع ضربتُ على ما بعدها .

ومنه أيضًا : أنك تقولُ : ما ضربتُ إلاّ زيدًا ، فتنصبُ زيدًا بضربتُ ، وإن كان بينهما «إلاّ» للمعنى الذى يُوجبُ ذلك فى اتصال هذا المفعول به ، وإنما يُذْهَبُ بالواو إلى معنى «مَعَ» إذا كان فيه معنى غير العطفِ المحض ، والعطفُ المحضُ أنْ يُوجبَ لكل واحدٍ من الاسمين / الفعل الذى ذُكرَ له من غير أنْ يتعلق فعلُ أحدهما بالآخر ، كقولك : قام زيدٌ وعمرٌو إذا أردت أن كل واحدٍ منهما قام قيامًا لا يتعلقُ بالآخر .

٧٩ ظ

وكذلك : ما[1] صنع زيدٌ وعمرٌو إذا [أردت هذا المعنى][2] ؛ كان صُنعُ كُلٍّ واحدٍ لا يتعلقُ بالآخر ، وما صنع زيدٌ وعمرٌو إذا أردتَ هذا المعنى ، فإن أردتَ ما صنع زيدٌ مع عمروٍ على معنى : إلى أى شىءٍ انتهيا فيما بينهما من خصومةٍ أو مواصلةٍ أو غيرَ ذلك ، جاز أنْ تنصبَ ، وقد اجتمع فى قولك : «ما صنعتَ وأباكَ» قُبْحُ الرفع فى الأبِ لأنك تعطفه على التاءِ من غير توكيدٍ ، وحُملَ ما بعد الواو على معنى «مع» لما يقتضيه المعنى إذا أكدت التاء كنتَ مُخيرًا فى رفع الأب وفى نصبه ، فقلت : ما صنعتَ أنتَ وأبوكَ ، وإن شئتَ «وأباكَ» .

فمن رفعَ فلزوال قُبح اللفظ لأن كلَّ واحدٍ منهما صانعٌ بالآخر شيئًا وملابسٌ له على ضربٍ من الملابسة ، وإن نصبتَ فعلى إبانة معنى «مع» وأنَّ صَنيعَ الأول مُلتبسٌ بالآخر .

---

(١) سقطت من : س .
(٢) الإضافة من : ى .

هذا بابٌ

معنَى الواو فيه كمعناها فى البابِ الأول

إلاّ أنها تَعْطِفُ الاسمَ ههنا على ما لا يكون ما بعدَهُ إلاّ رفعًا على كُلِّ حالٍ .

(وذلك قولك : أنت وشأنُكَ ، وكُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ ، وما أنت وعبدالله ، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ ، وما شأنُك وشأنُ زيدٍ ، وقال الشاعرُ :

يا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِى خلفٍ

ما أنتَ ويبَ أبِيكَ والفَخْرُ[1]

وقال الآخر :

وأنتَ امرؤٌ من أهلِ نجدٍ وأهلُنَا

تهامٍ وما النجدىُّ والمُتَغَوِّرُ[2]

وقال آخر :

وكنتَ هُناكَ أنت كريمَ قيسٍ

فَمَا القَيْسِىُّ بعدكَ والفخارُ[3])

/ قال أبو سعيدٍ : هذا الباب معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأول ؛ لأنهما بمعنى «مع» إلاّ أنَّ البابَ الأول فى أوله فعلٌ يعملُ فيما بعد الواو على الترتيب الذى ذكرته ، وهذا البابُ فيه اسمٌ معطوفٌ على اسم بالواو التى معناها : «مع» ، فيعطفُ ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا ، والمعنى فيه الملابسةً . ٨٠ و

---

(١) البيت للمخبل ، وهو : ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة ، يهجو ابن عمه :
شرح المفصل ٢ : ٥١ ؛ خزانة الأدب ٦ : ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ؛ المؤتلف والمختلف : ١٧٩ ، (بيروت ط٢ ، ١٩٨٢) ؛ هارون ١ : ٢٩٩ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٣٩ .

(٢) قائله : جميل بثينة :
ديوانه : ٩١ تحقيق د . حسين نصار ؛ خزانة الأدب ٣ : ١٤٤ ؛ هارون ١ : ٢٩٩ .

(٣) لم يعرف له قائل :
شرح المفصل ٢ : ٥٢ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٨٦ ؛ هارون ١ : ٣٠٠ .

فإن قال قائل : نحن متى عطفنا شيئًا على شيءٍ بالواو ، ودخل الثانى فيما دخل فيه الأول اشتركا فى المعنى ، وكانت الواو بمعنى مع لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه كقولنا :

قام زيدٌ وعمروٌ ، فكيف اختصصتم هذا الباب وما قبله بمعنى «مع» ؟

قيل له : نحن متى عطفنا شيئًا على شيءٍ بالواو دخل فى معناه ، ولم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه فرقٌ فى وقوع ذلك المعنى لكل واحدٍ منهما ، وليس أحدهما ملابسًا للآخر ، وإذا قلنا : ما صنعتَ ؟ أو قلنا فى الباب الثانى : ما أنتَ والفخرُ ؟! .

فإنما يُرادُ : ما صنعتَ مع أبيكَ ، وأين بلغتَ فيما فعلته به ، أو فعله بكَ .

وما أنتَ مع الفَخْرِ فى افتخاركَ وتحقُّقكَ به ؛ فالمعنيان مختلفان غير أن اللفظَ فى قولكَ : ما أنتَ والفخرُ ، كقولك : أنت وزيدٌ قائمان ، أو أنتَ وزيدٌ فى الدار ، والمعنى ما ذكرتُ لكَ .

وبهذا فرّقَ سيبويه بين هذا الباب والذى قبله ، ويدُلك على صحة المعنى الذى ذكرتَه أنّ قائلاً لو قال :

زيدٌ وعمروٌ وهو يريدُ : زيدٌ وعمروٌ قائمان أو خارجان أو ما أشبهه ، لم يجز حذف الخبر لأنه بمنزلة قولك : زيدٌ مُعرّى من الخير ، ويجوز أن تقولَ :

كلُّ رجلٍ أنت وشأنُكَ ، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه ، وكل امرىءٍ وصنعتُه . فيكتفون بذلك ، لأن معنى الواو معنى «مع» ، كأنهم قالوا :

كل رجلٍ مع ضيعته ، وأنت مع شأنك ، وهذا كلامٌ مُكْتَفٍ . / فإذا قالوا : ٨٠/ظ

أنت وشأنُك ، اكتفوا بهذا اللفظ وأضمروا الخبرَ ، وتقديره :

أنت وشأنك مقرونان ، لأن معنى «الواو» إذا ذُهِب بها مَذهبَ «مع» قد دَلّتْ على مقرونين ، ومما يُذْهَبُ به مذهبَ الملابسة :

أنت أعلمُ وعبدُالله ، وأنت أعلمُ ومالُكَ ، معناه :

أنت أعلمُ مع مالك فيما تُدبره به ، وأنت أعلمُ «مع» عبدالله فيما تعامله به ، وإن شئت أن لا تذهب به هذا المذهب فيما يصح منه العلم جاز أن تقول :

أنت وعبدالله أعلمُ ، أى : أنتما أعلمُ من غيركُما ، كما تقول : أنت وعبدالله أفضلُ ، وأحدهما غيرُ ملابس للآخر ، ولا يجوز أن تقولَ : كلُّ امرىء وضيعتَهُ ، ولا أنت وشأنَك ، فتنصب الثانى كما كنتَ تنصبُ «مع» لو حضرتْ «معًا» ، لأنَّ «مع» إذا حضرت ، فمذهبُها مذهب الظرف ، تقول :

زيدٌ مع عمرو ، كما تقول : زيدٌ خلفَ عمرو ، والناصب استقر وإضمارُه جائزٌ مع الظروف ، فإذا جعلْتَ الواوَ مكانَ «معَ» والذى بعدَها اسمٌ ، لم يتخطَّ الاستقرارُ إليه ولا يعملُ فيه كما عمل الفعلُ فيه فى قولكَ : ما صنعتَ وزيدًا .

وقد حكى سيبويه النصب فى حرفين ، قالوا : ما أنت وعبدُالله ، وما أنتَ وعبدَالله ، وكيف أنتَ وعبدُالله وعبدَالله .

فإذا رُفِعَ فبالعطف على أنتَ ، وإذا نُصبَ بإضمار كنتَ أو تكونُ ، فيكونُ تقديره : كيف كُنتَ أنتَ وعبدَالله ، وكيف تكونُ أنتَ وعبدَالله ، وما كنتَ أنت وعبدَالله وما تكونُ أنت وعبدَالله ، على ما ذُكِرَ فى جواز النصب فى الباب قبلَهُ .

وقد رَدَّ عليه المُبَردُ لفظه فى تقدير الناصب فى كيف ، وما ، وذلك أن سيبويه قدر فقال : كيف تكونُ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ ، وما كنتَ أنت وزيدًا .

فقال المبردُ : ولِمَ جعل «كيف» مختصةً بتكونُ و«ما» مختصةً بكنتَ ؟

قال أبو سعيد رحمه الله : لم يذهب سيبويه إلى اختصاص «كيفَ» بالمستقبل ، و«ما» بالماضى / وإنما أرادَ التمثيلَ على الوجه الذى يمكنُ أن يُمثَّلَ به ، وبَيَّنَ هذا بقوله : ٨١ و

كأنه قال : والتمثيلُ ليس بحدٍّ لا يُتجاوزُ ، وإنما جاز عنده فى «كيف» و«ما» فى لغة من حكى عنه ذلك ، وهم ناسٌ من العرب ، لأنّ كنتَ وتكونُ يقعان ههنا كثيرًا ، وما كثُر فى الكلام حُذفَ تخفيفًا ، كأنه قد نُطِقَ به .

واستدلَّ سيبويه فى أنَّ قولَهم : ما أنتَ والفخرُ ونحوه ، بمنزلة العطف الصحيح فيما يُعطفُ أحدُ الاسمين فيه على الآخر ، بأنَّ العربَ قد تقول :

ما أنتَ ، وما زيدٌ ، وهم يريدون معنى : «مع» ، قال :

تُكَلِّفُنى سُوَيقَ الكَرمِ جَرْمٌ
وَمَا جَرمٌ وما ذاكَ السَّويقُ[1]

(١) لسان العرب وتاج العروس (سوق) ؛ هارون ١ : ٣٠١ .

يهْجُو جَرْمًا بذلك ويَستكثرُ لها شربَ الخمر .

يقول بعد هذا البيت :

ومــا عَــرفَــتْــهُ جَــرمٌ وهْو حِلٌّ

ومَــا غَــالَى بِهَــا إذ[1] قَــامَ سُــوقُ

فَلَمَّــا أُنْزِلُ التَّــحْــريمُ فــيــهــا

إذَا الْجَــرْمىُّ منْهــا مــا يُفــيقُ[2]

يريد : أنه لم يكن محل جرم أنْ تعرفَ الخمر فى الجاهلية ولا تشربُها ، وإنما ذكر عَرَفته لأنه رده إلى لفظ السَّوِيق فى «سَوِيق الكرم» هو : الخمر .

سماها : سويق الكرم لانسياقها فى الحلق ، وكذا أصلُ السَّويق سُمِّى سَوِيقًا لذلك ، لأنه يُشرب ولا يُؤكل ، ومثله فى إعادة «ما» فى الثانى : قول علقمة بن عبَدَة :

ومــا القلبُ أمْ مــا ذِكْــرُهُ رِبْعِــيَّــةً

يُخَطُّ لهَــا مِن ثرْمَــدَاءَ قليبُ[3]

إلا أنَّ العطفَ فى هذا البيت بـ «أم» ، وأدغمت ميم «أمْ» فى «ما» ، وأنشد قول شدّاد أبى عنترة العبسى :

فــمَنْ يكُ سَــائلاً عنىٍّ فــإنىٍّ

وجِــرْوَةَ لا تـرودُ ولا تُعَــارُ[4]

---

(١) هارون : مُذْ .

(٢) قائله : زياد الأعجم : ديوانه : ٨٦ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٠٧ ؛ الشعر والشعراء ١ : ٤٤٠ ؛ هارون ١ : ٣٠١ ؛ اللسان (سوق) .

(٣) تاج العروس (ثرمد) وفيه منسوب إلى : (علقمة الفحل) ؛ معجم البلدان ١ : ٩٣٣ ؛ هارون ٣ : ٤٨٧ .

(٤) قائله : شداد بن معاوية (والد عنترة) كما ورد فى الأغانى ١٧ : ٢٠٧ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٣٥ ؛ الصاحبى فى فقه اللغة : ٢٢٠ ؛ هارون ١ : ٣٠٢ .

أراد «مع» جِرْوَة ، وإنما هذا كقولك :

كلُّ رَجُلٍ وضيعته ، إذا أدخَلْتَ / عليه «إنّ» نصبتهما جميعًا ، وكان الثانى لتضمنه معنى مع يُغنى عن ذكر الخبر . كقول العرب :

٨١ ظ

«إنك ما وخيرًا» .

تُريد : إنك «مع» خيرٍ ، و«ما» : زائدة ، والخبر : محذوفٌ .

وقد مَرَّ هذا فيما تقدم وأنشد سيبويه لبعض الهذليين عن إنشاد بعض العرب فى إضماره الفعل بعد «ما» :

فـمَـا أنا والسّـيـرَ فى مَـتْلفٍ

يُبـرّحُ بالـذكَـرِ الضّـابطِ[1]

كأنه قال : ما كنت .

ومثله فى إضمار الفعل قول الراعى :

أزمـانَ قَـومِى والجَـمَـاعـة كـالذى

لزَم[2] الرحَـالَـة أنْ تَمِـيلُ مُـمِـيلا[3]

أراد : أزمان كان قومى مع الجماعة ، وحذف : كان ، لأنهم يستعملونها كثيرًا فى مثل هذا الموضع ولا لبس فيه ، ولا يُغيرُ معنى .

وإذا قلت : أنت وشأنُك ، فلا يجوز فى الثانى غيرُ الرفعِ ؛ لأن العرب لا تضمر فى مثل هذا ، ولا يجوز الإضمار فيه .

وقوله : أنت وشأنَكَ .

---

(١) قائله : أسامة بن حبيب الهذلى :
شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٢٨٩ ؛ شرح المفصل ٢ : ٥٢ ؛ المقاصد النحوية ٣ :٩٣ ؛ شرح الأشمونى ٢ : ٢٢٤ ؛ همع الهوا مع ٣ : ٩٣ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ١٢٨ .
(٢) هارون : منع .
(٣) قائله : الراعى النميرى ؛ خزانة الأدب ٣ : ١٤٥ ، ١٤٨ ؛ هارون ١ : ٣٠٥ .

إنما يريدُ به الحال ، فإنْ حملتَهُ على فعلٍ فإنما تحمله على شىءٍ ماضٍ أو مستقبل لم يَدُلّ عليه دليلٌ .

ومما أنشده عن أبى الخطاب عن بعض العرب من النصب فى «ما» :

أتُوعِدُنى بقَومِكَ يا بن حَجْلٍ
أشَابات يُخَالُونَ العِبَادَا

بما جَمَّعتَ من حَضنٍ وعَمْرٍو
وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والجِيَادَا[١]

على معنى : وما كان حَضَنٌ .

وأنشد سيبويه ما قوّى به ما ذكره من أنَّه يُعطَفُ على شىءٍ يُقدر وإن لم يُلفظ به ، وشىءٌ يُعطفُ على ما كان يجوزُ استعمالهُ فى موضع المعطوف عليه ، قول صِرْمة الأنصارى :

بَدَا لى أنّى لستُ مُدْرِكَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا[٢]

وقال الأخْوص اليَربوعىُّ :

مشَائيم ليسُوا مُصْلِحِين عَشِيرةً
ولا ناعبٍ إلاّ بِبَينٍ غُرَابُهَا[٣]

---

(١) قائله : شقيق بن جَزْء :
هارون ١ : ٣٠٤ ؛ تاج العروس (حضن) .

(٢) قائله : زهير بن أبى سلمى ، ديوانه : ٢٨٧ ؛ خزانة الأدب ٨ : ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٥٥٢ ؛ ٩ : ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ؛ شرح شواهد المغنى ١ : ٢٨٢ ؛ شرح المفصل ٢ : ٥٢ ، ٧ : ٥٦ ؛ معنى اللبيب ١ : ٩٦ ؛ الخصائص ٢ : ٣٥٣ ، ٤٢٤ ؛ شرح الأشمونى ٢ : ٤٣٢ ؛ الأشباه والنظائر ٢ : ٣٤٧ .

(٣) شرح المفصل ٢ :٥٢ ، ٥ : ٦٨ ، ٧ : ٥٧ ؛ مغنى اللبيب ٢ : ١٧٤ ، ٥ : ٤٨٧ ؛ خزانة الأدب ٢ : ١٤٠ ، ٤ : ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ؛ تهذيب إصلاح المنطق ٣٦٩ ؛ الخصائص ٢ : ٣٥٦ ؛ تاج العروس (شأم) .

٨٢ / و

/ وإنما خفض سابقٍ وناعبٍ وليس قبلهما مخفوضٌ ، لأنه يجوز أن تقول :

لستُ بمدركٍ ما مضى ، وليسوا بمصلحين ، فتقع الباء فيهما ويكثر فى موضعهما من خبر ليس الباء ، فحملَها فى الخفض على ما كان يُستعَملُ ، ومثل ذلك قولُ عامرٍ الطائىّ :

فلم أرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ واحِدٍ

وَنَهْنَهْتُ نفسى بعْدَما كِدْتُ أفْعَلَه[1]

أرادَ : كدتُ أن أفعلَهُ ، فحذف أنْ ضرورةً ، وغيرُ سيبويه يقول :

إنهم أرادوا بعدما كدتُ أفعلها ، والعرب قد تحذف فى الوقف الألف التى بعد الهاء فى المؤنث وتُلقَى فتحةُ الهاءِ على ما قبلها .

ويروى فى مثل هذا : أن بعض العرب قتل رجُلاً يُقال له : مَرْقَمة ، وقد سامه وآخَر ، أنْ يبتلعا جُرْدان الحمار فى خبرٍ طويل ، فامتنعا فقتل مَرْقَمَةُ ، فقال الآخر : «طاح مَرْقَمَةُ»[2] :

فقال القائل : وأنْت إن لم تَلْقَمَه ، يريدُ تَلقَمُهَا ، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الميم ، وهذا يُخَرَّجُ فى مذهب البصريين على طرح النون الخفيفة ، كأنه قال :

تلقَمْنَهُ ، فحذف النونَ وبقيت الميم[3] مفتوحةً كما قال :

اضْرِبَ عنك الهُمُومَ طارقَهَا

ضَرْبك بالسّوط[4] قَونَسَ الْفَرسِ

أراد : اضْرِبَنْ[5] عنك الهمومَ ، وحذف النون .

---

(١) ينسب إلى : عامر بن جوين الطائى ، ملحق ديوان امرىء القيس ٤٧١ ؛ الأغانى ٩ : ٩٥ ، وروايته :
أردت بها فتكًا فلم أرتمض له
... ... ؛
تاج العروس (خبس) .
(٢) ويجعل مثلا فى الرجل يهلك وينقطع سَبَبُه ، ويروى : طمَحَ مَرْقَمَةُ : جمهرة الأمثال ٢ : ١٥ ؛ الميدانى ١ : ١٩٦ .
(٣) فى الأصل : النون .
(٤) س : بالسيف .
(٥) الأصل : اضربًا . وما أثبتناه تصويب يقتضيه السياق .

هذا باب
منه يُضْمِرُون فيه الفعلَ لِقُبح الكلامِ إذا حُمِل آخره على أوله

(وذلك قولُكَ : مالَكَ وزيدًا وما شأنك وعمرًا) .

وإنَّما نَصَبُوا عمرًا لأن عمرًا هو شريكُ الكافِ فى المعنى ولم يصح العطف عليه ، لأن الكاف ضميرٌ مخفوضٌ ، ولا يجوزُ عَطْفُ الظَّاهِرِ المخفوضِ على المكْنىِّ ، ولم يصلح ـ أَيضًا ـ رفعه ؛ لأنك لو رفعتَهُ كنت عاطفًا له على / الشأن ، وليس عمرو بشريك للشأن ولا أردت أن تجمع بينهما فحمل الكلام على المعنى ، فَجُعِل مَا شأنُكَ ومالَكَ بمنزلة مَا تَصْنَعُ فصار كأنك قلت ما صَنَعْتَ وزيدًا ، **(قال الشاعر :**

فَـمَـا لكَ والتلدُّدَ حَـوْلَ نَجْـدٍ   وقـد غَـصَّتْ تِـهامـةُ بِالرِّجـالِ[1]

وقال الآخر :

فـمـا لكُم والفَـرْطَ لا تَقْـرَبُونَهُ   وقـد خِلْتُـه أَدْنَـى مَـرَدٍّ لعـاقِلِ)[2]

واستـدل سيبويه (على أنه لا يَحْسُنُ عطف عمـرو على الشأن بأنك لو قلت : ما شَأْنُكَ وَمَا عَبدُاللَّه ، لم يكن كَحُسْنِ «ما جَرْمٌ وما ذاكَ السويق» لأَنَّكَ تُوهِمُ أَنَّ الشأنَ هو الذى يَلْتَبِسُ بزيد ، وَمَنْ أَرَادَ ذلك فـهـو ملغزٌ تاركٌ لكلام الناس الذى يـسبق إِلى أفئدتهم) .

وإذا أضفت الشأن إلى ظاهر حَسُنَ الكَلاَمُ كقَولِكَ مَا شَأْنُ عبدالله وأَخيهِ ، وما شَأْنُ زيد وأَمَةِ اللَّه يَشْتمُهَا ، ويَكُونُ يَشْتمُهَا فى موضع نصبٍ على الحال ، فإن شئت جعلته حالاً من الأَوّل وإِن شئْتَ جعلتَهُ حَالاً من الثانى .

(١) قائله : مسكين الدارمى :
ديوانه ٦٦ ، تحقيق : عبدالله الجبورى وخليل إبراهيم ، ورواية الديوان :
أتوعدنى وأنت بذات عرق   وقد غصت تهامة بالرجال
شرح المفصل ٢ : ٥٠ ؛ خزانة الأدب ٣ : ١٤٢ ؛ هارون ١ : ٣٠٨ .

(٢) ينسب إلى : عبد مناف بن ربع الجُرَبىِّ الهُذلى :
شرح أشعار الهذليين ٢ : ٦٨٦؛ هارون ١ : ٣٠٨ .

وقد سُمع من العرب : «ما شأن قيس والبُرَّ تَسْرقُه» أراد بقيس القبيلة .

وقد مَثَّلَ سيبويه ما شَأْنُكَ ومُلابَسَةُ زيدًا ومُلاَبَستُكَ زَيدًا ، ولا يَخْرُجُ ذَلك عن معنى ما صَنَعْتَ وَزَيدًا ، وما تَصْنَعُ وزيدًا ؛ لأنَ ذلك مُلاَبَسَةٌ ، وَكيفَ مَا عُبِّرَ عنه إذا أَدّى المعنى جَازَ ، وَلو نَصبَ مَع الظاهِر جَازَ ، فقال : مَا شأنُ عَبْدِاللّه وزيدًا ، لأنّ الملابَسَةَ مع الظاهر كالملابَسَةِ مع المُكَنَّى فى المَعْنَى ، وَمَنْ نَصَبَ قَالَ : مَا لزَيد وأَخاهُ ، كأنه قَالَ : ما كان شأنُ زَيد وأَخاهُ ، وَمن ثَمَّ قَالوُا : حَسْبُكَ وَزَيدًا ، لأنَّ معناهُ : كَفَاكَ ، كأَنَّهُ قَالَ : كَفاكَ وَزَيدًا وَكَأَنَّهُ قَالَ : حَسْبُكَ وَبحَسْبِ زَيدًا درهَمٌ ، وكذلك : كَفْيُكَ وَقَطْكَ فى معنى حَسْبُكَ ، تَقُولُ : قَطْكَ وَزَيدًا دِرْهَمٌ ، وكَفْيُكَ وزَيدًا دِرْهَمٌ ، قَال الشَّاعرُ :

/ إذَا كانت الهَيْجاءُ وَانشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ(*) ٨٣/و

كأَنه قَالَ : يَكْفيكَ ويَكْفِى الضَّحَّاكَ .

قَالَ : وأَما وَيْلاً لَهُ وزيدًا ، وويلهُ وأَبَاهُ فَالنَّصْبُ على معنى الفعلِ الذى نَصبَهُ ، وعندَه أَنّ الفعل الذى نَصبَهُ كَأَنَّهُ قَالَ : أَلْزَمَهُ اللَّهُ ويلاً ، فعطف زيدًا والأَبَ على ذَلك المعنى ، كأنه قال : وأَلْزَمَ زيدًا وأَلزَمَ أَبَاه ، وكذلك لو رفع وَيْلاً فَقَالَ : وَيْلٌ لَهُ وأَبَاهُ ، لأنَّ مَعْنَاهُ وإنْ كَانَ رَفْعًا مَعْنَى الفعل ، كما أن حَسْبُكَ وَزَيدًا مَعْنَاهُ مَعْنَى يَكْفِيكَ ، وَمَعْنَى وَيْلٌ لَهُ كمعنى وَيْلُهُ إذا نَصَبْتَ فَتَقْديرُهُ الزَمْ مَوْجُودٌ .

قال : ولا يجوزُ أن تقول : هذا لك وأباك ، لأنه لم يتقدم استفهامٌ ولا فِعْلٌ ولا حَرْفٌ فيه معنى فِعْلٍ ، وإِنَّمَا يُجَرُّ هَذا فى ضرورةِ الشِّعْرِ ، لأَن الذى يقول : مررتُ بِكَ وزيدًا لا يقول : هذا لك وزيدًا ؛ لأَن الفعل عامل قَوىٌّ ظَهر وَمَوضع حَرْف الجرِّ نَصْبٌ فَيُحْمَلُ الثَّانى فِى النَّصْبِ عَلَى مَعْنَى الفِعْلِ كأَنَّهُ قَالَ : لَقِيتُكَ وَأَبَاكَ ، وَلاَ يُقَالُ : هَذَا لَكَ وأَبَاكَ ، لأَنَّه لا فِعْلَ هَهُنَا .

(*) فى ذيل الأمالى : لجرير ١٤٠ ، وليس فى ديوانه .
خزانة الأدب ٧ : ٥٨١ (بلا نسبة) ؛ شرح الأشمونى ١ : ٢٢٤ ؛ شرح شواهد الإيضاح ٣٧٤ ؛ شرح شواهد المغنى ٢ : ٩٠٠ ؛ شرح عمدة الحافظ ٤٠٧ ، ٦٦٧ ؛ شرح المفصل ٢ : ٥١ ؛ اللسان (حسب) .

هذا باب
ما ينتصبُ من المصادر على إضْمارِ الفعلِ غير المسْتَعْمل إظهارُه

(**وذلك قولك : سقيًا لك ، ورعيا وخيبةً لك ، ودَفْرًا ، وجَدْعًا ، وعقرًا ، وبؤسًا ، وأُفَّةً ، وتُفَّةً ، وبُعْدًا ، وسُحْقًا ، ومن ذلك أيضا قولك : تَعْسًا ، وتَبًّا ، وجوعًا ، ونَوْعًا**) ، وذكر سيبويه جودًا وجوسًا فى معنى : جَوْعًا ومعنى نَوْعًا : عَطَشًا ، وفى الناس من يقول : هو إتباع ، قال الشاعر :

«والأسل النِّياعا»[(١)] ، أى : العطاشا ،

ونحو قول ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قومى إذ يَبيعون مُهْجَتِى بجارِيَةٍ بَهْرًا لهمْ بعدها بَهْرًا[(٢)]

٨٣ / ظ / ومعنى بَهْرًا : قهرًا ، أى : قُهِرُوا قَهْرًا ، وغُلبوا غُلْبا ، كقولك : بهرنى الشىء ، ومنه القمر الباهر إذا تم ضوءه وغلب ، كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك رعيا ، وخيبك الله خيبة ، فهذا وما أشبهه ينتصب على الفعل المضمر ، وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل ، ومعنى قولنا : بدل من ذلك الفعل أنهم اسْتَغْنَوا بذكره عن إظهاره كما قالوا : الحذر الحذر أى : احذر الحذر ، ولم يذكروا احذر ، وبعضُ هذه المصادر لا يُستعمل الفعلُ المأخوذُ منه ، وبعضٌ يستعمل ، فمما لَم يُستعمل قولهم : بهرًا كأنك قلت : بهرك الله إذا دعا عليه ، وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، وكذلك لا يتكلم بالفعل من جوسًا وجودًا فى معنى : جوعًا .

---

(١) قائله : القطامى ، وتمامه :

لعمر بنى شهاب ما أقاموا صدور الخيل والأسل النياعا

ملحق ديوان القطامى ٢١٤ ؛ أدب الكاتب ٤٧ ؛ الإنصاف ١ : ٢٣٦ ؛ اللسان (نوع) ؛ المنصف ٢ : ٣٢٦ ؛ المخصص ١٤ : ١٥ ؛ الاقتضاب ٣١٠ منسوبا لدريد بن الصِّمة ؛ هامش سمط اللآلئ ٢ : ٨٣٦ اللسان ، والصحاح ، وتاج العروس (نوع) ؛ تهذيب اللغة (ناع) .

(٢) قائله : ابن ميادة :

ديوانه : ١٣٥ ؛ أساس البلاغة (بهر) ؛ إصلاح المنطق ١٣٠ ؛ الأغانى ٢ : ٢٣٧ ؛ الإنصاف ١ : ٢٤١ ؛ هارون ١ : ٣١١ ؛ اللسان (فقد) ؛ المقاصد النحوية ١ : ٥٢٤ ؛ وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٦٧ ؛ وليزيد بن مفرغ فى ملحق ديوانه ٢٤٣ .

قال سيبويه : **(ومما يَدُلُّكَ أيضا أنه على الفِعل نُصِبَ أنك لم تذكر شيئًا من هذه المصادر لتبنىَ عليه كلامك ، كما تبنى على عبد الله إذا ابتدأته ، وأنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر فى نيتك ، ولكنه فى دعائك له أو عليه)** .

يعنى : أن هذه المصادر لم يذكرها الذاكر ليخبر عنها بشىء كما يخبر عن زيدٍ إذا قال : زيدٌ قائم ، أو عبدالله قائم ، وهذا معنى قوله : لتبنى عليه كلامك كما تبنى على عبدالله ، يعنى : تبنى عليه خبرًا ، ولم تَجعل هذه المصادر أيضا خبرًا لابتداء محذوف فترفعها ، وهذا معنى قوله : أنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر يعنى : خبرا لاسم مضمر وإنما هو دعاء منك لإنسان كقولك : سقيًا ورعيًا ، أو دعاء عليه كقولك : تَعْسًا وتَبًّا وجَدْعًا ، وتركوا الفعل استغناءً بعلم المخاطب ، وربما جاءوا به توكيدًا فقالوا : سقاك الله سَقْيًا كما أكدوا قولك : مرحبًا بقولهم : بك ، ولو قالوا : مرحَبًا لكان المعنى مفهومًا ، وربما رفعوا ذلك والمعنى واحد ، كما يقال : سَلامٌ عليكم / وإنما تريد معنى سَلَّمَ الله عليك ، ولكنه يخرجه فخرج ما قد ثبت . ٨٣/و

(وقال أَبوُ زُبَيْد يصف أَسدًا :

أقـامَ وأَقْـوَى ذاتَ يوم وخَـيْـبَـةٌ لأَوّلِ مَنْ يَلْقَى وشَـرٌّ مُـيَـسَّـرُ)[١]

أراد : أقام الأَسـد وأَقوى : لم يأكل شيئـا ، الإقـواء : فناء الزاد وعـدم الأكل ، وخيبة لأولِ من يلقـاه الأَسـد الذى قـد أقـوى وجـاع ، وهـذا ليس بدُعـاءٍ ، ولكن أجـراه سيبـويه مجرى الدعاء عليه ؛ لأَنه لم يكن بعد وإنما يُتوقع ، كما أنَّ المدعُوَّ به لم يُوجَد فى حال الدعاء .

(ومثله فى الرفع بيت سمعناه ممن يوثق بعربيته يرويه لقومه :

عذَيرُكَ مِن مَوْلى إذَا نِمْتَ لَمْ يَنَمْ يقولُ الخنَا [أو][٢] تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ[٣]

(١) قائله : أبو زبيد الطائى :
سبق ذكره فى جـ١ : ١٧٤ ، ١٩٧ من الأجزاء السابقة المحققة .
شرح المفصل ١ : ١١٤ ؛ تاج العروس (يسر) ؛ هارون ١ : ٣١٣ .
(٢) الأصل : و ، والإضافة [أو] من هارون .
(٣) بلا نسبة فى هارون ١ : ٣١٣ .

فرفع عَذيرُك والأكثر نصبه وقد ذكرناه ، والذى يرفعه يجعله مبتدأ ويضمر خبرًا ، كأنه قال : إنما عُذْرُك إياى من مولى هذا أمره) .

وزنابره يعنى : ذكره إياه بالسوء وغيبته .

قال : (ومثله قول الشاعر ، وهو حسان :

أهاجَيْتُمُ حَسّانَ عند ذَكائِه فَغَيٌّ لأولادِ الحِماسِ طويلُ)[1]

فهذا دعاء من حسان لأنه هجا رهْط النجاشى ، ورفع كما يُرفع - رحمة الله عليه - وفيه معنى الدعاء .

(١) القائل : حسان بن ثابت :
ورواية الديوان :
هيجتم ... ... غيٌّ لمن ولَدَ الحماسُ طويل
ديوانه : ١٨٧ ؛ هارون ١ : ٣١٤ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٠٥ .

هذا باب
ما أُجْرِىَ من الأسْماءِ مَجْرى المَصَادِرِ
التى يُدْعَى بها

(وذلك قولك : تُرْبًا ، وجَنْدَلاً ، وما أَشبه هذا . فإن أدخلت «لك» فقلت : تُرْبًا لك ، فإن تفسيرها هاهنا كتفسيرها فى الباب الأول) .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعال منها نحو التراب والترب والجندل ، وهو : الصخر ، وقوله فاها لفيك ، وفاها إنما هو اسم للفم وليس لشىء من ذلك فعل يصير مصدرًا / له ، ولكنهم أجروه فى الدعاء مجرى المصادر التى قبل هذا الباب وقدَّروا الفعلَ الناصبَ لها ما قاله سيبويه . ٨٤ ظ

قال : **(كأنهم قالوا : ألزمك الله ، وأطعمك الله تُرْبًا وجندلاً ، وما أشبه هذا من الفعل ، واختزل الفعل هاهنا ، يعنى : حذف ، لأَنهم جعلوه بدلاً من قولهم تربت يداك) .**

فعبر عنه سيبويه بفعل قد صرف من التراب ، وقد رفعه بعض العرب ، والرفع فيه أَقوى من الرفع فى المصادر فى الباب الذى قبله ، قال الشاعر :

فتربٌ لأفْواهِ الوشاةِ وجَنْدلُ[1]

فتربٌ مبتدأ والخبرُ لأَفواهِ الوشاةِ ، وفيه معنى المنصوب فى الدعاء كما كان فى قولك «سلامٌ عليكم» معنى الدعاء .

قال : **(فمثله قول العرب «فَاهَا لفيكَ»[2] . وإنما يريد «فا» الداهية ، فجعل «فاها» منصوبًا بمنزلة تُرْبًا لفيك ، وإنما يخُصّوُن فى مثل هذا الفم لأَن أكثر المتآلف فيما يأكله الإِنسان أو يشربه من السم وغيره .**

---

(١) عجز بيت ، وصدره : «لقد ألّبَ الواشون ألبًا لبينهم» .
شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٥٤ ؛ شرح المفصل ١ : ١٢٢ ؛ المقتضب ٣ : ٢٢٢ ؛ شروح سقط الزند : ق٣ ؛ هارون ١ : ٣١٥ .

(٢) مثل معناه : لك الخَيْبَةُ :
الميدانى ٢ : ٤٣٩ ؛ المستقصى ٢ : ١٧٩ ؛ جمهرة الأمثال ٢ : ٩٠ ؛ فصل المقال ٨٩ ؛ اللسان (فوه) .

قال : وصار «فَاهَا» بدلاً من اللفظ بقولك : دهاك الله وإنما جعله بدلا من هذا تقريبا ؛ لأنه فم الداهية فى التقدير ، فذكْرُ الفعل المتصرف من الداهية والفعل المقدر فى هذا ونحوه ليس بشىءٍ معين لا يتجاوز ، قال أبو سدرة الأسدى :

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ ، وأَيْقَنَ ، أننى بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُهْ
فَقُلْتُ لها : فَاهَا لفيكَ فَإِنّها قَلوصُ امْرِىءٍ قَارِيكَ ما أَنت حاذِرُهْ[1]

يصفُ الأسدَ ، والهوَّاسُ من أسماءِ الأسدِ ، وتَحسَّبَ : تحسَّسَ ، يقال : فلانٌ يَتَحَسَّبُ الأخبْار ، أى : يتحسَّسُ ، ويجوز أَن يكون تَحَسَّب فى معنى : حسبته فَتَحَسَّب ، مثل : كفيته فاكتفى) .

قال أبو سعيد : والذى أحفظُ فى هذا «وأَيْقَن أننى» معناه : أنه عرض لناقةٍ له فحكى عن الأسد أنه توهم أننى أدع الناقة وأفتدى بها من لقاء الأسد ، وواجه هو الأسد و«لا أغامره» : ولا أقاتله ، لا أرِدُ معه / غَمراتِ الحرب ، وتكون تَحَسَّبَ من المحسبة ، وأننى : مفعول المحسبة ، وتكون الرواية : «وأقبل معطوفًا على تَحَسَّبَ» يَكون التقدير : تحسب هَوَّاسٌ أَننى مفتدٍ بها من واحد لا أغامره وأقبل ، كما تقول : حسب زيد أَننى قائم وأقبل ، ولو قلت : حسب زيد وأقبل بأننى قائم لجاز ، كما تقول : ضربت وضربنى زيدًا على معنى : ضربتُ زيدًا وضربنى ، «فقلت له» : يعنى الأسد «فاها لفيك» : دعاء عليه بإصابة الداهية له وهو على وجه التهدد ، «فإنها قلوص امرئ» يعنى الناقة التى أراد أخذها الأسد ، قَال : والدليلُ على أنه يريد بها الداهية ما أَنشده سيبويه :

[هامش: ٨٥ و]

وداهيـــــةٍ من دواهِى المَنو نِ تحسَّبها الناسُ لا فا لها[2]

«لا فا لَها» فى موضع خبر المحسبة ، كما تقول : حَسِبْتُ زيدًا لا غلام له ، وإنما ذكر هذا تعظيمًا لأمرها ، أى : لا يدرى الناس كيف يأتونها ويتوصلون إلى دفعها .

(١) القائل : أبو سدرة الهجيمى الأسدى .
خزانة الأدب ٢ : ١١٦ ، ١١٨ ، ورواية البيت الثانى فى الخزانة : (له) بدلاً من (لها) ؛ شرح المفصل ١ : ١٢٢ ؛ شواهد القرطبى ٢ : ١١ ؛ تاج العروس (فوه) ؛ هارون ١ : ٣١٥ .
(٢) الأصل : (لافاها) ، والمثبت من : س ، وهارون .
خزانة الأدب ٢ : ١١٧ ؛ تاج العروس (فوه) ؛ هارون ١ : ٣١٦ ، ونسبه إلى (عامر بن الأحوص) .

هَذا بابُ
ما أُجْرِىَ مَجْرى المَصَادرِ المدعُوِّ بِهَا مِنَ الصِفَاتِ

(وذلك قولُكَ : هنيئًا مَرِيئًا ، ولَيْسَ فِى البَابِ غيرُ هَذَين الحرفين صِفَةُ دُعَائها ، وذَلكَ أنّ هنيئًا مَرِيئًا صِفَتَان ، لأنكَ تقولُ : هذا شىءٌ هنىءٌ مَرىءٌ كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَمِيلٌ صَحِيحٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ مِن الصِفَاتِ عَلَى فَعِيلٍ فَدُعِى بِهِمَا للإنسانِ وليستا بمصدرَين ، ولا هُمَا مِن أَسَمَاءِ الجواهر كالتراب والجندل) .

فأفرد لهما بابًا آخر ، ويكون التقدير فى نصبهما كأنه قَالَ : ثبتَ لك ذلك هنيئًا مريئًا ، وذلك لِشَىْءٍ تَرَاهُ عندَهُ مما يأكُلُهُ ومِمّا يَسْتَمْتِعُ بِهِ أو ينالُهُ من الخير ، فاختُزِلَ الفعل وجُعل بدلا من اللفظ بقولهم هَنَأَك ، ويدل على ذلك أَنَّه قَدْ يَظْهَرُ «هَنَأَكَ» فى الدُّعَاءِ .

قال الأخطل :

/ إلى إمَامٍ تُغَادِينا فَوَاضِلُهُ ... أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلْيَهْنِئ لَهُ الظَّفَرُ[(١)] ٨٥ ظ

فَدَعَا له بيهنِئ ، والظفرُ فَاعلُهُ ، وصَارَ «يَهنِئ له الظفر» كَقَوْله : هنيئًا لَه الظَّفَرُ ، وصَارَ اختزَالُ الفعْلِ وحَذفُهُ فِى هنيئًا كَحَذْفه فِى قولهم : الحَذَرَ ، والتقدير : احْذَرِ الحذَرَ ، فَإِذَا قُلْتَ : هَنِيئًا لَهُ الظَّفَرُ ، فالتقديرُ : ثَبَتَ هَنِيئًا له الظَفَرُ ، فيكون الظفرُ مَرْفُوعًا بِالفِعْلِ المُقَدَّرِ ، وَمِثْلُهُ :

هَنِيئًا لأَرْبَابِ البُيُوتِ بُيوتُهُمْ ... وللعَزَبِ المِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ[(٢)]

كَأَنَّهُ قَالَ : ثبت هنيئًا ، إِذَا ظَهَر الفِعْلُ ارتَفَعَ بِه الاسم ، كَقَوْلِكَ هَنَأَهُ الظَّفَرُ وَلْيَهْنِئ لَهُ الظَّفَرُ وَمَا أَشبَه ذَلكَ .

---

(١) قائله : الأخطل : ديوانه : ١٦٧ .
شرح أبيات سيبويه ١ : ١٧٢ ؛ شرح المفصل ١ : ١٢٣ ؛ هارون ١ : ٣١٧ ؛ اللسان (هنأ) .
(٢) بلا نسبة فى : شرح أبيات سيبويه ١ : ١٣٣ ؛ هارون ١ : ٣١٨ .

هَذَا بَابُ
مَا أُجْرِىَ مِنَ المَصَادِرِ المُضَافَة مَجْرَى المَصَادِرِ المُفْرَدَة المَدْعُوّ بِهَا

(وَإِنَّما أُضِيفَ لِيَكُونَ المضافُ فيها بِمَنْزِلَته فى اللام إِذَا قُلْتَ : سَقْيًا لك ؛ لِتُبيِّنَ مَنْ تَعْنِى ، وذَلِكَ قولُكَ : وَيْحَكَ ، وَوَيْلَكَ ، وَوَيْسَكَ ، وَوَيْبَكَ ، ولا يجوزُ سَقْيَكَ) .

ذكر سيبويه هذه الأَشْيَاءَ على نحو استعمال العَرَبِ لَهَا ، ولم يَجُزْ سَقْيَكَ لأَنَّ العرب لم تدْعُ بِهِ ، وإِنَّما وجب لزومُ استعمال العرب إِيَّاهَا لأَنَّها أَشْياءُ قد حُذِفَ منها الفعلُ وجُعِلَتْ بَدَلاً من اللفظ بالفعلِ على مَذْهَبِ أَرَادُوهُ مِنَ الدُّعَاءِ ، فَلا يَجُوزُ تجاوُزُه ؛ لأَنَّ الإِضْمَارَ والحَذْفَ اللاَزِمَ وإِقَامةَ المصادِرِ مَقَامَ الأَفْعَالِ حتَّى لاَ تظهر الأَفعالُ مَعَهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ مُسْتَمِرٍّ فَيُتَجَاوَزُ فيه الموضعُ الَّذِى لَزِمُوهُ .

قال : **(ومثله عَدَدْتُكَ ، وكِلْتُكَ ، وَوَزَنْتُكَ ، ولا تَقُولُ : وَهَبْتُك ، لأَنَّهُمْ لم يُعَدُّوهُ . ولكن وَهَبْتُ لَكَ) .**

وَكَانَ المبرد يَقُولُ : إِنَّما قَالُوا : عَدَدتُكَ ، وَوَزَنْتُكَ ، وكِلْتُكَ فى مَعْنَى : عَدَدْتُ لَكَ . وكِلْتُ لَكَ ، وَوَزَنْتُ لَكَ ، لأَنَّهُ لاَ يُشْكِلُ ، وَلَمْ يَقُولُوا : وَهَبْتُكَ / فى مَعْنَى : وَهَبْتُ لَكَ . لأَنَّهُ يَجُوزُ أَن يهبَهُ ، فَإِذَا زَالَ الإِشْكَالُ زَالَ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : وَهَبْتُكَ الغُلاَمَ ، أى : وَهَبْتُ لَكَ ، وإِنَّمَا ذَكَرَ سِيبَوَيْه كَلامَ العَرَبِ أَنَّهمْ يحذفون حرفَ الخَفْضِ فى عَدَدْتُكَ وَوَزَنْتُكَ وَكِلْتُكَ وَإِن لَمْ يُذْكَرِ المَعْدُودُ والمَكِيْلُ والمَوْزُونُ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وإذا كالوهم أو وَزَنوهم يُخسِرون﴾(*) .

٨٦ / و

ولا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِى وَهَبْتُكَ ، لأَنَّ مَا كَانَ أَصْلُهُ متعدِّيًا بِحَرفٍ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ . وإِن لم يَكُن ليس إلا فيما حذفته العَرَبُ ، ألا ترى أنه لا يجوز مَرَرْتُكَ ولا رَغِبْتُكَ عَلَى مَعْنَى :

(*) الآية ٣ من سورة المطففين .

رَغِبْتُ فيكَ ، وحَكى أَبُو عمرو الشَّيْبانى(*) عن بعض العرب : انطلِقْ معى أَهَبْكَ نبلا ، يريد أَهَبُ لَكَ نبلا وهذا يؤيد قولَ أَبى العَبَّاسِ .

قال سيبويه : (**وهذا حرفٌ لا يُتكلَّمُ به مفردًا إلا أَنْ يكونَ معْطوفًا على ويْلك ، وهو قولك : ويْلَكَ وعَوْلَكَ**) .

وهذا كالإتْبَاع الذى لا يُؤْتى به إلا بعد شىءٍ يتقدمه ، نحو : أَجْمَعِين وأَكْتَعِين ، فإن قَالَ قَائلٌ : عَوْلَكَ لاَ يَجْرِى مَجْرَى الإِتْبَاعِ لأَمْرين :

أحدُهُمَا : أَن فيه الوَاوَ ، والإتباع المعروفُ لا يكون بَعْدَ وَاوٍ .

والآخر : أن عَوْلَكَ معنى مَعْرُوفٌ ، لأَنَّهُ من عَالَ يَعُولُ ، كما تَقُولُ جَازَ يَجُوزُ ، والعَوْلُ هُوَ : البُكَاءُ ، والحُزْنُ معروف .

قِيلَ لَهُ : إنَّمَا أَرَادَ سيبويه أَنَّه لا يُسْتَعْمَلُ فى الدُّعَاءِ وإن كانَ مَعْقُولَ المَعْنَى إلا عَطْفًا ولم يُرِدْ بَابَ الإتْبَاعِ الَّذى هُوَ بِمَنْزِلَة أَجْمَعِينَ وأَكْتَعِينَ .

قال أبو سعيد : وقد اعْتُرِضَ فى مَوَاضعَ من كَلام سيبويه فى هَذَا البَابِ منْهَا : أَنَّهُ قَالَ : وإنَّمَا أُضِيفَتْ يَعْنى أُضِيفَتْ ويْلَكَ ، ووَيْسَكَ ، ووَيْبَكَ ، ليَكُونَ المُضَافُ فيهَا بمَنْزِلَته فى اللاَّم إذَا قُلْتَ : سَقْيًا لَكَ ومِنْ قَوْله أَنَّ لَكَ مَنْصُوبَةٌ بأَعْنى ، وإنَّما جَازَ بَعْدَ سَقْيًا لِتُبَيِّنَ الدُّعَاءَ لِمَنْ هُوَ ، وإِذَا أَضَافَ كَانَ مِنْ كَلامٍ وَاحِدٍ .

وقد يُرَدُّ عليه فيُقَالُ : اللاَّمُ بمعنى أَعْنِى ولَيْسَتْ الإِضَافَةُ كَذَلكَ فَلِمَ / جَعَلَهُ بمنزلته ؟ فَيُقَالُ : ليكون المضاف فيها بمنزلته فى اللام ولم يُرِد سيبويه أنه مثله فى العامل وإنما أراد أنه مثله فى بيان من عُنى به .

٨٦ ظ

وقد رَدَّ على سيبويه بعض الكوفيين فَرْقَه بين الإضافة واللام .

(*) هو إسحاق بن مِرَار ، أبو عمرو الشيبانى ، الكوفى . قال الأزهرى : وكان يعرف بأبى عمرو والأحمر ؛ وليس من شيبان ، بل أدبَ أولادًا منهم فنُسبَ إليهم . قال أبو العباس : كان مع أبى عمرو من العلم والسماع عشرة أضعاف ما كان مع أبى عبيدة ، ولم يكن فى أهل البصرة مثل أبى عبيدة فى السماع والعلم . قال الخطيب : كان أبو عمرو راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة والشعر ، ثقة فى الحديث ، كثير السماع ، نبيلا فاضلا ، عالما بكلام العرب ، حافظا للغاتها ؛ عَمَّر طويلا . صنّف : كتاب الجيم ، النوادر ، الخيل ، النوادر الكبير ، أشعار القبائل ، خلق الإنسان . مات أبو عمرو سنة ست ـ أو خمس ـ ومائتين ، وقيل : سنة ثلاث عشرة ، وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين ، وقيل : وثمان عشرة .

له ترجمة فى : الفهرست : ٦٨ ؛ مراتب النحويين : ١٤٨ ؛ معجم الأدباء ٦ : ٧٧ ، إنباه الرواة ١ : ٢٢١ ؛ بغية الوعاة ١ : ٤٣٩ ؛ طبقات الزبيدى : ١٣٤ ؛ المزهر ٢ : ٤١١ ؛ تهذيب اللغة ١ : ٦ ؛ وفيات الأعيان ١ : ٦٥ ؛ البلغة : ٦٨ .

وزعم الكوفى[١] أن الإضافة واللام جميعا من كلام واحدٍ كقولك : غلام زيدٍ ، وغُلامٌ لزيدٍ .

والوجه ما قاله سيبويه ، لأنا إذا رَدَدْنَاهُ إلى الذى هو «سقاك الله سَقْيًا» لم يُقَلْ فيه لك ، ومَذْهَبُ البصريين وسيبويه أنّ وَيْلَكَ وَوَيْسَكَ اتّصل بهن كُلِّهنَّ كاف المخاطب ، وأصل الكلمات وَيْحٌ وَوَيْلٌ وَوَيْسٌ .

وقال الفَرَّاءُ : أصلها كلها وى ، فَأما ويلك فهى : وَىْ زيدَتْ عَلَيْهَا لامُ الجَرِّ ، فإذَا كان بعدها مَكْنِىٌّ كانت اللامُ مفتوحةً ، كقولك : وَيْلَكَ ، ووَيْلَهُ ، وإن كان بعدها ظاهر جاز فَتْحُ اللام وكسرها ، وذكر أَنّهُ يُنْشَدُ :

يا زِبْرِقَـــانُ أَخَـــا بَنِى خَلَفٍ مَـا أَنْتَ وَيْلَ أَبِيكَ والفَـخْـرُ[٢]

بكسْرِ اللاَّمِ وفَتْحِهَا ، فالّذينَ كَسَرُوا اللاَّمَ تَرَكُوهَا عَلَى أَصْلِهَا ، والَّذِينَ فَتَحُوا اللاَّمَ جَعَلوهَا مَخْلُوطَةً بوَىْ كما قَالَتِ العَرَبُ : يا آل تَيْمٍ ثُمّ أُفرِدَتْ هَذِهِ اللاَّمُ فَخُلِطَتْ بِيَا كَأَنَّها مِنْهَا ، قالَ الفَرَّاءُ : أَنشَدَتْ :

فَـخَـيْـرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْهُم إذا الدَّاعِى المـثـوّبُ قَـالَ يَالاَ[٣]

ثم كَثُرَ الكلامُ فَأَدخلوا لها لامًا أخرى ، يعنى وَيْلٌ لَكَ ، وَوَيْحٌ لَكَ ، وَذَكَرَ أَن وَيْسًا ، وَوَيْحًا هُمَا كِنَايَتَانِ عن الوَيلِ والوَيح ، لأَنّ الوَيْلَ كَلِمَةُ شَتْم مَعْروفَةٌ مُصَرّحَةٌ ، وقد استعملتها العَرَبُ حَتّى صَارَتْ تَعَجُّبًا ، يَقُولُها أَحَدُهم لِمَنْ يُحِبُّ ولمنْ يُبْغِضُ ، وكَنَّوا بالوَيْسِ عَنْها ، ولذلك قَالَ بَعْضُ العُلَمَاء : الوَيْسُ : رَحْمَةٌ ، كما كَنَّوا عن غيرها فقالوا : قاتله الله ، ثم استعظموا ذلك فقالوا : قَاتَعَهُ اللَّهُ ، وَكَاتَعَهُ الله ، كما قالوا : جُوعًا ثم كنوا عنها فقالوا : جُوسًا لَهُ ، وجُودًا / وتُرَابًا له ومعناهُ : الجُوعُ . ٨٧/و

---

(١) يقصد أبا عمرو الشيبانى الذى مضت ترجمته فى الصفحة السابقة .

(٢) سبق تخريجه ص : ٧٣ من هذا الجزء .

(٣) قائله : زهير بن مسعود الضبى :

الخصائص ١ : ٢٧٧ ؛ خزانة الأدب ٢ : ٦ .

قال أَبو سعيدٍ : لو كان القولُ على ما قَال الفَرَّاءُ لما قيل : وَيْلٌ لِزَيْدٍ فَتَضُمُّ اللامَ وتُنَوِّنُ وَتُدْخِلُ لاَمًا أخرى .

فإن قال قائلٌ : لَمَّا كَثُرَ الكَلاَمُ تَوَهَّمُوا أنَّها مِنَ الأَصْل .

قِيْلَ لَهُ : قَدْ أَقررتَ أَنَّ الذى أَدخل اللاَّمَ الثانية أَدْخَلَهَا على أنَّ اللامَ من الأَصْلِ توهُّمًا وغَلَطًا ، وبَعِيدٌ أَنْ نَتوهَّمَ كُلَّ هذا الغَلَطِ ونَسْتَعْمِلَهُ ، وإنَّما الغَلَطُ يَجُوزُ على بَعْضٍ ويَجِيءُ شَاذًا .

وَأَيضا لو كَانَ الأَمْرُ عَلى إِدخَالِ لاَم أُخْرَى لَكَانَ يَنْبَغِى أَنْ تُتْرك هذه على كَسْرَتِهَا أو فَتْحَتِهَا فَيُقَالَ : ويللزيدِ أو يللزَيدٍ وويللكَ وَهَذَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ .

هذَا بَابُ
ما يَنْتَصِبُ على إضْمَارِ الفِعْلِ المترُوكِ إِظهارُهُ من المصادر فِى غَيْرِ الدُّعَاءِ

(من ذلك قولُك حمدًا وشكرًا لا كُفْرًا وَعجبًا ، وأفْعَلُ ذاك وكَرَامَةً وَمَسرَّةً ونُعْمَةَ عَيْن ، وَحُبًا ونعَامَ عَيْنٍ ، ونُعْمَى عينٍ ، ولا أفْعَلُ ذَاكَ ولا كَيْدًا ولا هَمًا ، ولأفْعَلَنَّ ذاك رَغْمًا وهوَانًا[1]) .

وهذا البابُ الفعل المضمر فيه العامل فى هذه المصادر إخْبَارٌ يخبر المتكلم فيه عن نَفْسه وليس بُدعَاءٍ على أحَد ، ولكِنَّهُ قَدْ ضَارَعَ الدُعَاءَ ؛ لأن المُضْمَرَ فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ فَأشبَهَ الدُّعَاءَ لاستقباله ، كَأَنَّهُ قَالَ : أحمدُ اللَّهَ حَمْدًا ، وأشْكُرُ الله شُكْرًا ، وأَعْجبُ عَجَبًا ، وأُكْرِمُكَ كَرامَةً ، وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً ، وإذَا قال : ولا كَيْدًا ولا هَمًّا ، فَمَعْنَاهُ : ولا أكادُ كَيْدًا ، ولا أَهُمُّ هَمًّا به تبعيدًا لما نفى أن يَفْعَلَ .

وقوله : لأَفْعَلَنَّ ذلك رَغْمًا وهَوَانًا أى : أُرْغِمُكَ بفعْله رَغْمًا ، وأُهِينُكَ هَوَانًا به ، والرّغمُ : لُصُوقُ الأنْفِ بالتُّرَابِ ، وإنما يُرَادُ به الذُّلُّ ، وحَذْفُ الفِعْلِ المُقَدَّر فى هَذَا كَحَذْفه فِى الدُّعَاءِ .

قال : (وقدْ جَاءَ بَعْضُ هَذَا / رَفْعًا يُبْتَدَأُ ثُمَّ يُبْنَى عليه . ٨٧ ظ

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ رُؤْبةَ بن العَجَّاجِ كان يُنْشِدُ هذا البيت رَفْعًا ، وهو لِبَعْضِ مَذْحِجٍ :

عَجَبٌ لِتْلكَ قَضيَةً وإقَامَتِى   فِيكُمْ على تِلْكَ القَضيَّةِ أَعْجَبُ)[2]

---

(١) س وهارون : «ورغمًا وهوانًا» .

(٢) شرح المفصل ١ : ١١٤ ، وفيه منسوب لـ (رؤبة بن العجاج) ؛ قطر الندى ٣٢١ ؛ هارون ١ : ٣١٩ ، وقد نسبه لـ (هُنَى ابن أحمر) .

إذا رَفَعَ عَجَبٌ كَأَنَّهُ قال : أمرى عَجَبٌ ، وإنما هذا البيتُ يَتْلُو قَضِيّةً غَيْرَ مَرْضِيَّةٍ يتعَجّبُ فيْها ، والذى قَبْلَهُ :

أَمِنَ السَّوية أَنْ إذا أَخْصَبْتُمُ ... وأَمِنْتُمُ فَأَنا البَعِيدُ الأَجنبُ
وإذا تَكُونُ شَدِيدةً أُدعى لَهَا ... وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ أُدعى جُنْدُبُ
هذا لَعَمْرِكُمُ الصَغَارُ بعَيْنِهِ ... لا أُمَّ لِى إنْ كَانَ ذاك ولا أَبُ[(١)]

ثم قال : «عجبًا لتلك قَضِيّةً» . . . البيت .

قال : **(وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمدًا لله وثَنَاءٌ عليه ، كأنه قال : أَمْرِى وشَأْنِى ، ولو نصب فقال : حمدًا لله وثناءً عليه كان على الفعل ، ومن المرفوع قوله :**

فَقَالَتْ حَنانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ... أَذوُ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحىّ عَارِفُ[(٢)]

كأنها قالت : أمْرُنَا حَنَانٌ ولم تُرِد تحنن ، ولو أرادته لقالت : حنانا كما قال الشاعر :

تَحَنَّنْ عَلىَّ هَدَاكَ المليكُ ... فَإنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاَ[(٣)]

(ومثلُ الرفع قَولُ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾[(٤)] .

لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مُسْتَأْنَفًا من أمرٍ ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظُونَ ؟

---

(١) الأبيات لابن أحمر الكنانى ، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٢ :١١٠ ؛ كتاب اللامات : ١٠٦ ؛ اللسان (حيس) .

(٢) ينسب لـ : منذر بن درهم الكلبى :
الخزانة ٢ : ١١٢ ؛ شرح المفصل ١ : ١١٨ ؛ الصاحبى ٢٥٠ ؛ هارون ١ : ٣٢٠ ، ٣٤٩ .

(٣) قائله : الحطيئة :
ديوانه : ٧٢ ؛ تلخيص الشواهد ٢٠٦ ؛ الدرر ٣ : ٦٤ ؛ اللسان (قول ـ حنن) ؛ وبلا نسبة فى العقد الفريد ٥ : ٤٩٣ ؛ المقتضب ٣ : ٢٢٤ ؛ همع الهوامع ١ : ١٨٩ .

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف .

فقالوْا : مَعْذِرَتُنَا[١] إيَاهُم مَعْذِرَةً إلى رَبِّكُمْ .

ولو قـال رَجُلٌ لرجُلٍ : مَعْذِرَةً إلى اللَّهِ وإليكم من كـذا وكـذا ، يريد اعتذارًا ، لَنصَبَ ومثلهُ قَولُ الشَّاعِرِ :

٨٨ و

يَشْكُو إلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْـرٌ جَمَـيلٌ فكِلانا مُبْـتَلَى[٢]

والنصب أَجْوَدُ وأكثرُ لأنه يأمره بالصَّبْرِ .

ومثل الرَّفْع قَوْلُ الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَصبرٌ جَميلٌ﴾[٣]) .

فنصْبُ صَبْرٍ في البيت أَجوَدُ ؛ لأَن الجَمَلَ كان شَاكِيًا / لطول السُّرَى فأمره صاحبُهُ بالصَّبْرِ ، والذى في الآية إخْبَارُ يَعْقُوبَ عليه السَّلامُ بصبر حاصل فيه ، أو تُخْبِرُنا بأَنه سيكُونُ فيه عند فقْدانِ يُوسُف عليه السلام لأَنه قال ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٤] . أى فَأَمرى صَبْرٌ جَمَيلٌ ، والمُضْمَرُ الذى يَكُونُ بعده مرفوعٌ كالمُضْمَرِ الذى بَعْدَه منصُوبٌ في تَرْكِ إظهاره لأَنَّ المعنيين مُتَقارِبان .

---

(١) س ، وهارون : موعظةٌ .

(٢) رجز منسوب لـ (ملبد بن حرملة) :

تهذيب إصلاح المنطق ٣٦١ ، ٥٣٩ ؛ تاج العروس (شكى) ؛ هارون ١ : ٣٢١ .

(٣) ، (٤) الآية ١٨ من سورة يوسف .

هذا بابٌ
- أيضا - من المصادر ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظْهَارُهُ

(ولكنها مصادر وُضِعَت مَوْضِعًا واحدًا لا يتصرف فى كلام تَصَرُّفَ ما ذكرنا من المصادر ، وتَصَرُّفُهَا أنها تقع فى موضع الجر والرفع وتَدْخُلُها الألِفُ واللام .

وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذَ الله وريحانَه ، وعَمْرَكَ اللَّهَ إلاَّ فَعَلْتَ ، وقِعْدَكَ الله إلاّ فَعَلْتَ ، كأنَّه حَيْثُ قال : سبحان اللَّهِ قال تَسْبِيحًا ، وحَيْثُ قال : ورَيْحَانَه قال واسترزاقًا ، لأَنَّ معنى الرَّيْحَانِ : الرزق ، فنصبَ هذا على معنى أُسَبِّحُ الله تَسْبِيحًا ، وأَسترزقُ الله استِرْزَاقًا ، فهذا بمنزلة سبحانَ الله وريحانَهُ .

وخُزِل الفِعْلُ هنا لأَنَّهُ بَدَلٌ من اللَّفْظِ بقوله أُسَبِّحُكَ وأَسْتَرْزِقُكَ ، وكأنه حيث قال معاذ الله قال عِياذًا بالله فانتصب على أَعوذ بالله عِياذًا ، ولكنّهُم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهروا فى الذى قبله .

وكأنه حين قال : عَمْرَكَ اللَّهَ وقِعْدَكَ اللَّهَ قال : عَمَّرْتُكَ الله ، بمنزلَة نشدتُكَ الله ، فصار عمرك منصوبة بعَمَّرْتُكَ كأنكَ قلت : عَمَّرْتُكَ عَمْرًا ونَشَدتُكَ نَشْدًا ، ولكنهم خزلوا الفعل لأَنهم جعلوه بدلاً من اللّفظ به ، قال الشاعر :

عَمَّرْتُكِ اللَّه إلاّ مَا ذَكَرْتِ لنَا ... هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِى سَلَمِ[(١)]

/ وقِعْدَكَ يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فِعْلٌ ، كأن قولَكَ عَمْرَكَ الله ، وقِعْدَكَ الله بمنزلة نَشْدَكَ الله وإن لم يُتكم بنشدِكَ ، ولكن زَعَمَ الخَليلُ أن هذا تمثيلٌ يُمَثَّلُ به ، قال الشاعر : ٨٨/ظ

عَمَّرْتُكَ الله الجَلِيلَ فَإِنّنى ... أَلوى عليكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِى[(٢)]

(١) قائله : الأحوص :
ديوانه : ١٩٩ ؛ خزانة الأدب ٢ : ١٣ ، ١٤ ؛ تاج العروس (عمر) ؛ هارون ١ : ٣٢٣ .
(٢) المقتضب ٢ : ٣٢٩ ؛ المنصف ٣ : ١٣٢ (بدون نسبة) ؛ خزانة الأدب ٢ : ١٥ ، ٣ : ١٣٢ ؛ هارون ١ : ٣٢٣ .

والمصدرُ النَّشدان والنِّشدةُ) .

قال أبو سعيد : أمَّا سبحان فهو مصدر فعلٍ لا يستعمل كأنه قال : سبَّح سبحانًا ، كما تقول : كفر كفرانا ، وشكر شُكْرانا ، ومعناه معنى التبرئة والبراءة ، ولم يتمكن فى مواضع المصادر ؛ لأنه لا يأتى إلا مصدرًا منصوبًا مضافًا وغير مضافٍ ، وإذا لم يُضفْ تُرِك صرفه ، فقيل : سبحان من زيدٍ ، أى : براءة من زيدٍ ، كما قال :

أقــولُ لمَّــا جــاءنى فــخْــرُهُ سُبْحَانَ من عَلْقَمَةَ الفاخرِ[1]

وإنَّما مُنع الصَّرفَ لأنه معرفةٌ وفى آخره ألف ونون زائدتانِ مثل : عُثمانَ ونحوه .

فأما قولهم : سَبَّحُ يُسَبِّحُ فهو فِعْلٌ ورد على سُبْحَانَ بعد أن ذُكِرَ وعُرِف ، ومعنى سبَّح زيدٌ ، أى : قال : سبحان الله ، كما تَقُولُ : بَسْمَلَ إذا قال : بسم اللهِ ، وقد يجىء فى الشعر سبحان مُنَوَّنًا كقول أُمية :

سُبْحَانَه ثم سُبْحَانًا نَعُوذُ به وقَبْلَنا سَبَّحَ الجودِىُّ والجُمُدُ[2]

وفيه وجهان : يجوز أن يكون نكرة فيصرفه ، ويجوز أن يكون صَرْفُهُ للضرورة .

وروى الرِّيَاشِىُّ : «ثم سبحانًا يَعُودُ له» بالدال غير معجمة ، أى : يعاودُ مَرَّةً بعد مَرَّةٍ .

وأَمَّا معاذَ الله فإنه يُسْتَعْمَلُ منصوبًا كما ذكر سيبويه مضافًا ، والعياذ الذى هو فى معناه يستعمل منصوبًا ومرفوعًا ومجرورًا بالألف واللام ، فَيُقَالُ : العِياذُ بالله وألجأ إلى العياذ بالله .

---

(١) قائله : الأعشى الكبير ميمون بن قيس :
ديوانه : ١٤٣ شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ؛ أساس البلاغة ١ : ٤١٨ ؛ خزانة الأدب ١ : ١٨٥ ، ٧ : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ؛ لخصائص ٢ : ٤٣٧ ؛ تاج العروس (سبح) ؛ هارون ١ : ٣٢٤ .

(٢) قائله : أمية بن أبى الصلت :
ديوانه : ٣٠ ، وروايته :
... ... يعود له ... ...
الديوان جمع : بشير عون ط أولى ، بيروت سنة ١٩٣٤ .
خزانة الأدب ٣ : ٣٨٨ ، ٧ : ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ؛ تاج العروس (جمد) ، (جود) ؛ شرح المفصل ١ : ٣٧ ، ١٢٠ ، ٤ : ٣٦ (بلا نسبة) ؛ هارون ١ : ٣٢٦ ؛ وفيه رواية الديوان : (يعود له) .

٨٩ و

وأما ريحانه : ففيه معنى الاسترزاق ، فإذا دعوت / به كان مضافًا ، وقد أدخله سيبويه فى جملة ما لا يتمكن من المصادر ، ولا ينصرفُ ، ولا يدخُلهُ الرَّفْعُ والجر والألف واللامُ ، وقد ذُكر فى معنى قوله تعالى : ﴿والحبُّ ذُو العَصْفِ والرَّيْحانُ﴾[١] ، أنه الرزق وهو مخفوضٌ بالألف واللام ، قال النَّمرُ بن تَوْلَب :

سَلامُ الإلـه ورَيْحَـانُهُ ورَحْمَتُهُ[٢] وسَمَاءٌ دِرَرْ[٣]

فرفع ، ولعل سيبويه أراد إذا ذُكر ريحانه مع سُبْحَانِهِ كان غير مُتَمكّنٍ كَسُبْحانَ .

وأما عَمْرَكَ الله فهو مصدر ونَصْبُه على تقدير فِعْلٍ ، وقد يقدر ذلك الفعل على غير وجه .

منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبَتْعميرِكَ اللهَ ، أى : وَصْفُكَ الله بالبقاء ، وهو مأخوذ من العمر ، والعمر فى معنى البقاءِ ، العرب تقول : لعمرك الله فيحلفُ ببقاء الله ، وقال :

إذا رَضِيَتْ علىَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا[٤]

ومنهم من يقدر أنشدك بعمر الله فيجعل المضمر أنشدك ، وهم يستعملون أنشدك فى هذا المعنى ، فيقولون : أنشُدُكَ بالله ، وإذا حذف الباء وصل الفعل ، ويصرفون منه الفعل فيقولون عَمَّرتُكَ الله على مَعْنَى ذَكَّرْتُكَ الله وسألتك به ، قال الشاعر :

عَمَّرتُكِ اللَّهَ إلا ما ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِى سَلَمِ[٥]

وقال آخر :

عَمَّرْتُكَ الله الجَلِيلَ فإنَّنى أَلْوِى عَلَيْكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِى[٦]

---

(١) الآية ١٢ من سورة الرحمن .

(٢) س : وجنته .

(٣) ينسب إلى النمر بن تولب : شواهد تفسير الطبرى ١ : ٥٢٣ ، ٢ : ١٩٤ ؛ اللسان وتاج العروس (روح) ؛ هارون ١ : ٣٢٢ .

(٤) ينسب لـ : القُحيف العقيلى :
شرح المفصل ١ : ١٢٠ ؛ الخصائص ٢ : ٣١٣ ، ٣٩١ ؛ خزانة الأدب ١٠ : ١٣٢ ؛ أدب الكاتب : ٥٠٧ ؛ الإنصاف ٢ : ٦٣٠ ؛ نوادر أبى زيد ١٧٦ .

(٥ ، ٦) سبق ذكرهما فى ص ٩٤ .

وأَمّا نَصْب اسم الله تعالى فلأنه منصوبٌ مفعولٌ المصدر . فكأنّه قال : أسألك بتذكيرك الله أو بوصفك الله تعالى بالبقاء .

وأجاز الأخفش[1] رَفْعَهُ على أن الفاعل للتذكير هو اللهُ تعالى ، كأنه قال : أسألك بما ذَكَّرَكَ اللهُ تعالى به ، وقَعْدَكَ بمعنى : عَمْرَكَ ، وفيه لُغتان :

٨٩/ظ / قَعْدَكَ الله ، وقَعِيْدَكَ اللّهَ ، قال الشاعر :

فَقِعْدَكِ ألاّ تُسْمِعينى مَلامَةً ... ولا تُنْكِئِى قَرْحَ الفُؤَادِ فَتِيجِعَا[2]

وتقديره : أسألك بقَعْدِك وبقَعِيدكَ الله ، ومعناهُ بوصف الله تعالى بالثبات والدوام ، مأخوذٌ من القواعدِ التى هى الأصول لما يَثْبُتُ ويَبْقَى ، ولم يتصرف منه فِعْلٌ فيقالُ : قَعّدتُكَ الله كما قيل : عَمَّرْتُكَ الله ، لأن العَمْر مَعْروفٌ فى كلام العربِ ، وهى كثيرةُ الاستعمالِ له فى اليمين ، فلذلك تَصَرّفَ وكَثُرتْ مواضِعُهُ .

وأما جَوابُ عَمْرَكَ اللهَ ، وقَعْدَكَ اللّهَ ، وَنَشدتُكَ اللّه ؛ فإنها تكونُ بخمسةِ أشياء : بالاستفهام ، والأمر ، والنهى ، وأن ، وإلاّ ، ولمّا .

والأصل فى ذلك : نشدتُكَ الله ومعناه : سألتك به ، وطلبت منك به ؛ لأنه يُقَالُ : نَشَدَ الرَجُل الضالة إذا طَلَبَها ، كما قال :

«أنشُدُ والبَاغِى يُحِبُ الوِجْدان»

أى : أطلب الضّالة والطّالبُ يُحِبُّ الإصابة ، وجعل عَمْرَكَ اللّه وقعدك الله فى معنى الطلب والسؤال كنشدتُكَ الله ، فكان جوابُهَا كُلُّها ما ذكرتُ لك ، لأَن الأمر والنهى والاستفهام كُلَّها بمعنى السؤال والاستدعاء ، وكذلك «أَنْ» لأنه فى صلة الطلب بقولك : نشدتُك اللّه أنْ تقومَ ، وكذلك نشدتُك اللهَ لا تَقُمْ ، قال الشاعر فى الأمرِ :

عَمْرَكِ اللّهَ ساعةً حَدِّثينا ... ودَعِينا من ذِكْرِ مَا يُؤْذِينَا[3]

---

(١) هو : سعيد بن مسعدة المجاشعى ، المعروف بالأخفش الأوسط ، سكن البصرة ، وقرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزليا ، وله رواية . ومن تصانيفه : كتاب (الأوسط) ، ووضع كتابًا فى معانى القرآن حذا حذوه فيه الكسائى والفراء ، وكان الأخفش أبرع أصحاب سيبويه ، توفى سنة ٢١٥هـ .
له ترجمة فى : الفهرست ٥٢ ؛ مراتب النحويين ١٠٩ ؛ معجم الأدباء ٢٢٤/١١ ؛ إنباه الرواة ٢ : ٣٦ ؛ بغية الوعاة ١ : ٥٩٠ ؛ المزهر ٢ : ٤٠٥ ؛ مرآة الجنان ٢ : ٦١ ؛ شذرات الذهب ٢ : ٣٦ ؛ البلغة ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) المنصف ١ : ٢٠٦ ، وروايته : (قعيدك) ؛ المقتضب ٢ : ٣٣٠ ؛ خزانة الأدب ٢ : ٢٠ ، ١٠ : ٥٤ ، ٥٦ ؛ تاج العروس (قعد) ؛ جمهرة أشعار العرب ١٤٢ ، وجميعهم يرويه بـ (قعيدك) .

(٣) قائله : عمرو بن أحمد الباهلى :
المحتسب ١ : ١٠٠ ؛ تاج العروس واللسان (عمر) .

وقال الآخر فى الاستفهام :

عَـــمْــــرَكَ اللَّهَ أَمَـــا تَعْــــرِفُنِى أنا حَـرَّاثُ الْـمَنَايَا فى الفَــزَعِ(١)

لأَنَّهُ فى معنى الطَّلَبِ والمسألة ، وَعَمَّرتُكَ اللَّه إلاَّ فَعَلْتَ كذا وكذا ، كما تقول : بالله إلاَّ فَعَلْتَ كذا وكذا .

ومِثْلُ ما ينصبُ ذَلكَ قولك للرجُلِ : سَلامًا أى : سلامًا منْكَ .

وعلى هذا قَولُه عزَّ وَجَلّ : ﴿وإذا خاطَبَهُمُ الْجاهلُون / قالُوا سلاما﴾(٢) . معناه : براءَةٌ منكُم ، لأَنّ هذه الآية فى سورة الفُرْقَان ، وهى مكية ، والسَّلامُ فى سورة النِّسَاءِ وهى مَدَنِيَّةٌ ولم يُؤمَرِ المسلمونَ بمكَّةَ أَن يُسَلمُوا على المشركين ، وإنما هذا على مَعْنَى : براءةً مِنكم وتَسَلُّمًا ، لا خَيْر بيننا [وبينكم](٣) ولا شرَّ ، ومنه قولُ أُميَّةَ :

٩٠ و

ســـلامَكَ رَبَّنا فى كُلِّ فَـجْـرٍ بريئًـــا مـــا تَغَنَّثُكَ الذُّمُـــومُ(٤)

أى : تنزيهًا من السُّوءِ ، ومعنى ما تَغَنَّثُكَ أى : تَلْزَقَ بك صِفَةُ الذم .

وكان أبو ربيعة يقول : إذا لقيتَ فلانا فَقُل سلامًا ، ومعناه : براءة منك .

قال : **(فكل هذا ينتصبُ انتصابَ حَمْدًا وشُكْرًا ، إلا أن هذا يَتَصَرَّفُ وذاك لا يَتَصَرَّفُ)** .

قال : **(ونظير سبحانَ الله من المصادر فى البناء والمجرى لا فى المعنى «غُفْرَانَ» لأن بعض العرب يقول : غُفرانَكَ لا كُفْرانَكَ ، يريد : استغفارًا لا كفرًا)** .

وجعله فيما لا يتمكن لأَنَّهُ لا يستَعْمَلُ على هذا إلاَّ مَنْصُوبًا مضافًا ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ويَقُولُونَ حِجرًا مَحْجُورًا﴾(٥) . أى : حَرامًا مُحَرَّمًا ، ومعناه : وَتَقُولُ الملائكةُ :

---

(١) الدرر ٤ : ٢٥٢ ؛ همع الهوامع ٢ : ٤٥ .
(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) البيت لأمية بن أبى الصلت :
ديوانه : ٥٤ ، ط/ بيروت سنة ١٩٣٤ جمعه : بشير عون ؛ تاج العروس (غنث) ؛ هارون ١ : ٣٢٥ .
(٥) الآية ٢٢ من سورة الفرقان .

حجْرًا مَحْجُورًا ، أى : حَرامًا عَلَيهم الغُفْرانُ والجنَّةُ ونحوه من التقدير على مَعْنَى : حَرَم اللَّهُ ذلك تحريمًا ، أو جَعَل اللهُ ذلك مُحَرَّمًا عَلَيهم .

(ويقول الرجُلُ للرّجُلِ : أَتَفْعَلُ كذا وكذا ، فيقولُ : حِجْرًا وبراءةً) .

وكل ذلك يؤول إلى معنى المنع ؛ لأن الحِجْر مأخوذٌ من البناءِ الذى يُحَجَّرُ به لِيَمْنَعَ مِنَ وُصُولِ ما يَصِلُ إلى ما وراءَه .

(ومنَ العربِ من يَرْفع «سَلاَمٌ» إذا أَراد مَعْنَى المبارأة كما رَفَعُوا «حَنَانٌ» ، سَمِعْنا بعضَ العَـرَبِ يقـولُ لرجُلٍ : لا تكونن مِنّى فى شىءٍ إلا سـلامٌ بسـلام ، أى : أمـرى وأمـرك [المبـارأة][*] المتاركـة ، وتـركـوا لفظ ما يَرفَع كما تركوا فيه لَفْظَ ما يَنْصبُ) . وقَد مَضَى نحوه .

٨٩ ظ

قال : **(وأما سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكة والرُّوح / فَعَلى شىء يَخطر على باله أو يذكره ذَاكرٌ فقَال : سُبُّوحًا أى ذكرتَ سُبُّوحًا ، كمـا تقول : أَهْلَ ذَلك ، إذا سَمِعْتَ رَجُـلاً يذكـر رَجُلا بثناءٍ أو ذمٍّ كأَنكَ قُلْتَ : ذَكَـرْتَ أهلَ ذاك ، واذكـر أهْلَ ذاك ونَحْوهُ مما يَلِيقُ بِه ، وخذلوا الفِعْلَ النَّاصِبَ لسُبْحَانَ لأَن المصدر صار بدلاً مِنْهُ) .**

(ومن العرب من يرفع فيقُول : سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ عَلَى إِضْمَار «هو» سُبُوحٌ) ونحوه مما مضى .

قال : **(وممّا ينتصِبُ فيه المصدر على إضمار الفِعل المتروك إظهاره ولكنه فى معنى التَعَجُّبِ قولُك : كَرَمًا ، وصَلَفًا ، كأَنه يَقُولُ : أكرَمَكَ اللَّهُ كَرَمًا ، وأدام الله لك كَرَمًا ، وأَلزمَكَ صَلَفًا ، وفيه معنى التَعَجُّبِ فيصيرُ بدلاً من قولك : أكرِمْ به وأَصْلِفْ ، وقال أبو مُرْهِبٍ : «كرمًا وطُول أنفٍ» أى أكرِمْ بك وأطوِلْ بأَنْفِكَ) .**

لأَنَّهُ أَرَادَ به التَعَجُّبَ ، وأَضْمَرْتَ الفِعْلَ النَّاصِبَ كما انتصبَ مرحبًا بما ذُكِرَ قَبْلُ .

(*) الإضافة من : هارون .

هذا بَابٌ
يُخْتَارُ فيه أَن تكون المصادرِ مبتدآت[*] مبنيًا عليها ما بعدها ، وما أَشبه المصادر من الأسماء والصفات

(وذلك قَولك : الحمد لله والعَجَبُ لك ، والويلُ لك ، والتُّرابُ لك ، والخيبةُ لَهُ ، وإنَّما استَحَبُّوا الرَّفْعَ فيه لأَنه صار معرفةً فقوى فى الابتداء بمنزلة عبدِ اللّهِ والرجُلِ والذى تَعلَم ، لأَنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ) .

قال أَبو سعيد : يعنى هذه المصادر التى ذكرها اختارت العربُ فيها الرَّفْعَ ؛ لأَنَّهُم جَعَلوها كالشىءِ اللاَّزِم الواجب فأَخبروا عنها ، وجعلوها مُبْتَدأة وجعلوا ما بعدها خَبرَها وصار بمنزِلَةِ قولك : الغلام لِزيد ، ثم وصل ذلك من جهة الابتداءِ فقال : وإذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ / فأَحْسَنُهُ أَن يبتدأ بالأعرفِ وهو وَجْهُ الكلامِ ، ومعنى يبتدأ بالأعْرَف أن تجعله هُوَ المبتدأ المُخْبَرَ عنه وإنْ أُخِّر فى اللفظ ، وكذلك لو وَقَعَ بَعْدَ كانَ وإنَّ فالوجه : أن تجعل الأَعرفَ هو الاسمَ كقولك : كان زيدٌ منطلقًا ، وكان منطلقًا زيدٌ ، ولم يحسن أَن تَقُول : كان منطلقٌ زيدًا ؛ لأَنَّكَ إنما تُخْبِرُ عَمَّنْ يَعرفهُ المخاطبُ بما لا يعرفه من شأنه حتَّى يعرفه فيساويك فيه وفى خبره .

٩١ و

وفائدة الإفادة من المتكلم للمخاطب فى الخبر ، ولو جُعِلَ الاسم نكرة والخبر معرفةً والاسمُ لا يستفيده المخاطَبُ لم يَصِر المخاطبُ بمنزلة المتكلم فى معرفة ما أَفاده إياه .

قال : (ولو قلت : رَجُلٌ ذاهِبٌ ، لم يَحْسُنْ ، لأنه لا فائدة فيه ، فإن قرنته بشىءٍ يُقَرِّبهُ من المعرفة وتقع به فائدةٌ جاز ؛ فتقولَ : راكبٌ مِن بنى فلانٍ سائرٌ ، وتبيع الدَّارَ فتقولُ : حَدٌّ منها كذا وحَدٌّ منها كذا ، فَأَصل الابتداءِ للمعرفة فإذاً أُدخل فيه الأَلفُ واللام حَسُنَ الابتداء) .

(*) هارون : مبتدأة .

يعنى أَنّ الذى حَسّنَ الابتداءَ فى : «الحمدُ لله ، والعَجَبُ والويلُ لزيد» دخولُ الألفِ واللاَّمِ فيه ، وإذا نُكّر ضَعُفَ الابتداء بالنكرة إلا أنْ يكونَ فى المنكور المبتدأ به معنى المنصوب كنحو ما ذكرنَا ، وقولهم : سلامٌ عليكم ، وويلٌ لزيد ، وخَيْبَةٌ لزيدٍ ؛ لأَن هذه أَشياء يُدْعَى بها ويجوزُ فيها النَّصْبُ ، فإذا رُفِعَ وذُهِب به مذْهَبَ الدعاءِ جَرَى مَجْرى المنصوب فى حُسْنِهِ وإن كانَ الابتداءُ بنكرة ، وقد مضى نحو هذا .

قال سيبويه : **(وليس كُلُّ حَرْفٍ يُصْنَعُ به كذلك ، كما أنه ليس كُلُّ حَرْفٍ تدخُلُ فيه الأَلفُ واللاَّم من هذا البابِ ، لو قُلْتَ : السقىُ لك والرْعىُ لك لم يَجُزْ)** .

قال أَبو سعيد : اعتماد سيبويه فى هذا ونحوه على استعمال العرب فيما استعملته على وجهٍ / لم يجاوزه ولم يَجُزْ غيرهُ قياسًا ، وما استعملته على وجهين أو أكثر جاز من ذلك ما استعملوه ، ولم تستعمل العرب السقىُ لك ، والرعىُ لك ، فلم يجزه ، وأجازه الْجَرْمىُّ والمبرِّد ، وقد ذكرنا الاحتجاج لذلك فيما مضى .

٩١ / ظ

(والحمدُ وإن ابتدأته فمعناه معنى المنصوب) .

وهو إخبارٌ فإذا نُصِبَ فمعناه أَحمدُ اللَّهَ حمدًا يخبر عَنْ نَفْسِهِ بما يفعله من ذلك ، وإذا رُفع فكأنه قال : أَمرى وَشَأْنِى ومقصودى فيما أَفعلُهُ الحمدُ للّهِ .

ثم ذكر سيبويه أشياء قد ابتدأت العرب بالنكرة [فيها][1] وجَّه لها وجها ، وذلك قولك : شىءٌ ما جاء بك ، «وشرٌّ أهَرَّ ذا ناب»[2] ، فذكر أنه حَسُنَ ذلك لأَن معناه : ما جاء بك إلاَّ شىءٌ ، ومَا أهَرّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ ، فالابتداء فى هذا محمولٌ على معنى الفاعل وجرى مثلاً فاحتُمِل .

ومعنى شرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ معناه : كأنهم سمعوا هَرير كلب فى وقت لا يَهِرُّ فى مثله إلا بسوءٍ ، ولم يكن غَرَضُهُم الإخبار عن شَرٍّ ، وإنما يريدونَ أَنَّ الكَلْبَ أَهره شرٌّ ، وكذلك قولهم : شىءٌ ما جاء بك ، يَقُوله الرجُلُ لرَجُلٍ جاءه ومجيئُه غير مَعْهُودٍ فى ذلك الوقتِ ، ما جاء بك إلا شىءٌ حَادِثٌ لا يعهد مثله .

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله : الميدانى ٢ : ١٧٢ ؛ المستقصى ٢ : ١٣٠ ؛ اللسان (هرر) .

ومما يجرى مجرى هذا ولم يذكُرْه سيبويه : «شَرٌّ ما جاءك إلى مُخَّةِ عُرقُوب»[١] ، وشرٌّ ما أَشاءك إلى مخة عُرقُوبٍ ، أى : ألجأك إلى أكل مخة عُرقُوبٍ ، وهو لا خير فيه ، شرٌّ يعنى : جُوعًا وضرورةً شديدةً .

ثم قال : (**وقد ابتدئ المنكورُ في الكلام على غير الوجه الذى ذكروا على غير ما فيه معنى المنصوب وهو قولهم : «أَمْتٌ فى حَجَرٍ لا فيكَ»**[٢]) .

ومعناه : اعوِجَاجٌ فى حَجَرٍ لا فيك فحمله سيبويه على أَنّه إِخبار محضٌ وأَن ذلك جاز لأَنه مثله .

وقال المبِّرد : أَرادوا به معنى الدعاءِ فهو فى مذهب المنصوب كأنهم قالوا : جعل الله فى حَجَرٍ أَمْتًا لا فيك .

ومما / جاء من نحو هذا ولم يذكُرْهُ سيبويه قول العرب : «عَبْدٌ صَرِيخُهُ أَمَةٌ»[٣] ، و«ذَليلٌ عَاذَ بقَرْمَلَة»[٤] ، ويقال هذا إذا استعان الرجلُ بضعيف لا نُصْرَةَ له ، ومعنى : صَرِيخُهُ : مُغيثُهُ ، والقَرْمَلَةُ : شَجَرَةٌ على ساق لا تُكنُّ ولا تُظلُّ ، ولو تأوّلَ مُتأَوّلٌ هذا أن ذلكَ إنما جازَ لأَن فيه تَعَجُّبًا ، وقد يجوز أن يقالَ : عَجَبٌ لذلك ، وقد مَضَى ذكْرُ جوازِه ، وعَبْدٌ صريخهُ أَمَةٌ وذَليلٌ استعان بِقَرْمَلة من العَجَبِ يَحْسُنُ ذلك حَمْلاً على العَجَبِ .

٩٢ و

وقد رَأَيْتُ بعضَ النحويين يَذْكُرُ أَنَّ كُلَّ نَكرَةٍ مبتدإٍ بها من هذا النحو ، ففيه معنى عَجَبٍ أَو دعاءٍ .

قال سيبويه : (**ومن العربِ من ينصبُ بالأَلف [واللاَّم]**[٥] ، **ومن ذلك : الحمدَ لله ، ينصبها عامَّةٌ من بنى تميم وكثيرٌ منَ العَربِ ، وسمعنا العَربَ الموثوق بهم يقولونَ : التُّرابَ لك ؛ فتفسير نَصْبِ هذًا كتفسيره حيثُ كان نَكرَةً ، كأنك قُلْتَ : حَمْدًا وعَجَبًا ثم جئت بـ «لك» لتبين مَنْ تَعْنِى ولم تَجْعَلْه مبنيًا عليه فتبتدئُهُ**) .

وقد مضى تفسيرُ هذا .

---

(١) ويروى : (ما يشيئك) والشين بدل من الجيم ، وهذه لغة تميم ، ويروى : يجيئك . يقال : أجأته إلى كذا أى : ألجأته . والمعنى : ما ألجأك إليها إلا شرٌّ ، أى : فقر وفاقة . وذلك أن العرقوب لامخ له ، وإنما يُحْوجُ إليه من لا يقدر على شىء ؛ فهو يضرب للمضطر جدًّا :
جمهرة الأمثال ١ : ٥٤٩ ؛ الميدانى ٢ : ١٥١ ؛ المستقصى ٢ : ١٣١ ؛ فصل المقال : ٣٤٣ .

(٢) يضرب فى دعاء الخير بالخلود والبقاء ، ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة :
المستقصى ١ : ٣٦٠ ؛ اللسان (أمت) ؛ هارون ١ : ٣٢٩ .

(٣) عبد صريخه أمة ؛ يضرب فى استعانة الذليل بآخر مثله ، أى : ناصره أذل منه ، والصريخ : المصرخ :
مجمع الأمثال ٢ : ٣٢٢ ؛ المستقصى ٢ : ١٥٧ ؛ جمهرة الأمثال ٢ : ٤٠ ؛ اللسان (صرخ) .

(٤) ذليل عاذ بقرملة ؛ قال الأصمعى : القرملة : شجيرة ضعيفة لا ورق لها ؛ ويضرب فى الاستعانة بالضعيف :
جمهرة الأمثال ١ : ٤٦٦ ؛ الميدانى ٢ : ١٠ ؛ المستقصى ٢ : ١٥٧ ؛ مغنى اللبيب ٥ : ٤٤٠ ط الكويت/ تحقيق د . عبداللطيف محمد الخطيب ؛ اللسان (قرمل) .

(٥) الإضافة من : س ، وهارون .

هذا بابٌ
من النكرة يَجْرِى مَجْرَى ما فيه الألفُ واللامُ من المصادرِ والأَسْماءِ

وما فى هذا الباب من كلام سيبويه قَدْ مضى شَرْحُهُ فى تضاعيفِ الأَبوابِ المتقدّمةِ لَهُ ، وأَنا أَسوقُ كلام سيبويه إلى آخر البابِ إلاّ الشىءَ اليسيرَ الذى يحتاجُ إلى تفسيرٍ .

قال : (وذلك قولك : سلامٌ عليكَ ، ولبَّيكَ وخيرٌ بين يديكَ ، والمرادُ فى قوله : خيرٌ بينَ يَدَيْكَ ، وَوَيْلٌ لك ، وَوَيْحٌ لك ، وَوَيْسٌ له[١] ، وويلةٌ لَكَ ، وعَوْلةٌ وخيرٌ لك ، وشَرٌّ لَكَ ، و﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[٢] ؛ فهذه الحروفُ كُلُّها مبتدأَةٌ مبنىٌّ عليها ما بَعْدَهَا ، والمعنى فيهنّ : / ابتدأتَ شيئًا قد ثبتَ عندك ولست تعمل فى حال حديثك فِى إثباتِها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى ، كما أن «حسبُك» فيه معنى النَهْى ، وكما أن قولك : «رحمةُ الله عليه» فى معنى : رَحِمَهُ الله ، فهذا المعنى فيها ، ولم تُجعل بمنزلة الحُروفِ التى إذا ذكرْتَهَا كنت فى حال ذكرك إياها تعمل فى إثباتها وتزجيتها ، كما أنهم لم يجعلوا «سقيا ورَعْيًا» بمنزلة هذه الحروف ؛ فإنما نُجْريها كما أجرتها العربُ ونَضَعُهَا فى المواضع التى وُضِعْنَ فيها ، ولا تُدْخلَنّ ما لم يُدْخِلوا من الحروفِ . ألا ترى أنك لو قُلْتَ : طعامًا لك أو شرابًا لك أو مالا لك تُريدُ معنى سقيا لك أو معنى المرفوع الذى فيه معنى الدعاءِ لم يَجُزْ ، لأَنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله ، فهذا يَدُلُّكَ ويُبَصِّرُك أَنَّه ينبغى لك أن تُجرىَ هذه الحروفَ كما أَجرتها العربُ ، وأن تَعْنِىَ ما عنوا بِهَا ؛ فكما لم يَجُزْ أن يكون كُلُّ حَرْفٍ بمنزلة المنصُوبِ الذى أنتَ فِى حالِ ذِكْرِك إِيّاه تعملُ فِى إثباته ، ولا بمنزلةِ المرفوعِ المبتدإِ الذى فيه معنى الفعل ، كذلك لم يَجُزْ أنْ تجعلَ المرفوعَ الذى فيه معنى الفعلِ بمنزلةِ المنصوبِ الذى أنت فى حالِ ذِكْرِك إياه تعملُ فى إثباته وتَزْجِيَته ، ولم يَجُزْ لك أنْ تجعلَ المنصوب بمنزلة المرفوع لأَن العَربَ إنما أَجْرَتَ الحروفَ على وجهين .

(١) هارون : لك .

(٢) الآية ٨٩ من سورة البقرة .

ومَثَل المرفوع : ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَئَابٍ﴾[١] . يعنى أنَّ طوبَى وإن لم يتبين فيها الإعرابُ فَهِىَ فى موضع رَفْع ؛ لأَن المعطوفَ عليها وهو حُسْنُ مآبٍ رَفْعٌ ، وأما قوله عَزَّ وجل : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[٢] و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٣] . فَإِنَّهُ لا ينبغى أَنْ تقولَ إنه دُعاَء عليهم ؛ لأَن الكلامَ واللفظَ بذلك قبيحٌ ، ولكن العَرَبَ إنما كُلِّموْا بكلامهم ، وجاء القرآنُ على لُغتهم وما يَعْنُونَ ؛ فكأنه ـ واللَّهُ أَعلم ـ قيل / لهم ويل للمطففين ، وويل يومئذٍ للمكذبين ، أى : هؤلاء ممن وجَبَ لهم هذا القولُ ، لأَنَّ هذا الكلام إنما يُقَال لصاحب الشَّرِّ والهَلَكَة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل فى الهلكة ووجَبَ لهم هذا .

٩٣
و

ومثل ذلك : قوله عَزَّ وجل : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٤] . فالعلم قد أَتى من وراءِ ما يكونُ ولكن اذهبا أنتما على[٥] رجائكُمَا وطمعكُمَا ومَبْلَغكُمَا من العِلم وليس لهما أَكثَرُ من ذا ما لم يعْلَمَاه .

ومثله : ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ﴾[٦] . وإنما أُجرى هذا على كلام العَربِ وبه نزل القرآن) .

قال أَبو سعيد : قد يُعَبَّرُ عن بَعْضِ أفعال الله عَزَّ وَجَلَّ مِمّا جاء فى القرآن وغيره بما لو حُمِلَ على حقيقة اللغة لم يَجُزْ أَن يوصف بذلك ، من ذلك قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٧] . وقوله جَلَّ وعَزَّ : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾[٨] . والامتحانُ والبلوى فيما يتعارفُه النَّاس إنما هو فى معنى : التجربة ، وهو من الله عَزَّ وجَلَّ على وجه الأَمر لهم أو إيراد بَعْضِ أفعاله عليهم مما يُظْهِر للناسِ ثبات المفعولِ به والصبرَ على طاعة الله تعالى أو خلاف ذلك .

وكذلك ما جاء فى القرآن من «لَعَلَّ» قد جُعل بمعنى «كَيْ» ، كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٩] . ونظائر

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الرعد .
(٢) الآية ١٥ من سورة المرسلات ، ثم تكررت بعد ذلك أكثر من مرة فى السورة نفسها .
(٣) الآية ١ من سورة المطففين .
(٤) الآية ٤٤ من سورة طه .
(٥) هارون : فى .
(٦) الآية ٣٠ من سورة التوبة ، الآية ٤ من سورة المنافقون .
(٧) الآية ٣ من سورة الحجرات .
(٨) الآية ٣١ من سورة محمد .
(٩) الآية ٧٧ من سورة الحج .

ذلك مما أَتى فيه لَعَلَّ بعد أَمْرٍ أُمِرَ به إِنما هو على معنى «كيْ يَكُونَ ذلك» ؛ أي : أمرناكم بهـذا الأمر ليكون ذلك ؛ فالشيء الذى جُعِلَ الأمرُ سَبَبًا له يجوزُ أَلاّ يكونَ ، ولا يَخْرُجُ الأَمرُ أن يكونَ وقع مقصودًا به لذلك المعنى ؛ ألا ترى أنّ القائلَ قد يَقُولُ : مَدَحْتُ الأَميرَ ليُعْطِيَنى ، وكى يُعْطِيَنِى ولعله يُعْطِيَنى ، وإن لم يُعْطِهِ فالقَصْدُ لم يَتَغَيَّرْ أن يكون واقعًا لَذلكَ المعْنَى .

٩٣ ظ

وكذلك ما فى / القرآن مما يتعارفه الناس فى كلامهم دُعَاءٌ إذا وقع من الله عَزَّ وجَلَّ فهو من طريق اللفظ على ما قد تعارفه الناس ، وهو من الله عَزَّ وجَلَّ واجِبٌ ، لأَن القائلَ إِذا قال : قاتلكَ الله ، ولعنك الله ، فإنما يريد أن يُوقعَ اللَّهُ ذلك بالذى دعا عليه ، فإذا قاله اللهُ عزّ وَجَلَ فهو على طريق أَنه يوقعُهُ ، وكذلك القولُ فى قوله عَزَّ وجَلّ : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[١] . و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٢] . لأَن القائل مِن الناسِ يذكره عَلَى جهة الدعاء عليهم ، والله عز وجل يذكره على طريق وجوب ذلك لهم ، لأَنه هُوَ المدعُوُّ المستدعى منه ذلك .

قال : (وتقولُ : وَيْلٌ لك وَيْلٌ طويلٌ ، وإن شئت جَعَلْتَه بَدَلاً من المبتدإِ الأَوّلِ ، وإن شئت جعلته صفةً له ، وإن شئت قلت : ويلٌ لَكَ وَيْلاً طويلاً تجعلُ الأَخير غير مُبْدَلٍ ولا موصوفٍ به ولكن تَجْعَلُهُ دائما) .

يعنى : تجعَلُ وَيْلا طويلا فى معنى الحالِ ؛ كأَنَّهُ قال : ويلٌ لكَ دائما .

قال : (ومن هذا الباب : فِداءٌ لك أَبى وأمى ، وحِمى لك أبى ، ووقاءٌ لكَ أُمىّ ، ولا يُقَالُ : عولَةٌ لَكَ ، إِلاَّ أَن يكونَ قبلها ويلةٌ لك ، ولا تقول : عَوْلٌ لك حتى تقولَ : عَوْلٌ ، لأَنَّ ذا يتبع ذا ، كَما أَنّ ينوءُك يَتْبَعُ يَسُوءُك ولا يكون ينوءُك مبتدأ) .

---

(١) الآية ١٥ من سورة المرسلات .

(٢) الآية ١ من سورة المطففين .

واعلم أَنّ بعضَ العرب تَقُولُ : ويلاً لك ، وويلةً لك ، وعولةً تجريه مجرى خيبةً ، من ذلك قول جرير :

كَسَا اللؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِى جُلُودِهَا فَويلاً لِتَيْمٍ من سَرابيلِهَا الخُضْرِ[١]

ويقول الرجل : يا ويلاه ؛ فيقول الآخَرُ : نعم وَيْلاً كَيْلاً ، كأنه يقول : لك الذى دَعوتَ به ويلاً كَيْلاً ، وهذا شبيهٌ بقولهم : وَيْلٌ له ويلاً كَيْلاً ، ورُبَّمَا قالوا : وَيْلٌ كَيْلٌ) .

يعنى أَن الذى قال : نَعَم ويلاً كَيْلاً يُضْمِرُ مبتدأً وخَبَرًا ، ويجعل ويلاً كيلاً فى مَوْضع الحال ؛ لأَنه لو أَظهر وقَالَ : لك الوَيْلُ / ويلاً كَيْلاً كان «الويلُ» مبتدأ و«لك» خَبَرٌ ، وويلاً كَيْلاً فى معنى كثيرًا ، ثم جَعل نعم دَليلاً على الإِضمار ، لأَن نعم تحقيق لكلامٍ يتكلم به ، وذلك الكلام الذى تحقيقه نعم هو قولهم : لك الوَيْلُ وما أَشْبَهَهُ .

٩٤ و

وقوله : **(وإن شاء جعله على قوله : جَدْعًا وعَقْرًا) .**

أى : إن شاءَ نَصَبَ وَيْلاً كَيْلاً بإضمار فِعْلٍ فَجَعَلَهُ كأنه مصدرٌ له ، لأَن «جَدْعًا وعَقْرًا» على معنى : جَدَعَكَ الله جَدْعًا ، وعَقَرَكَ عَقْرًا ، فهو بإضمار فِعْلٍ ، وتَجْعَلُ وَيْلاً كذلك بإِضماز فِعْلٍ .

(١) البيت لجرير :
ديوانه : ١٥٩ ؛ شرح المفصل ١ : ١٢١ ؛ شواهد القرطبى ٣ : ٤٨ ؛ اللسان (ويل) ؛ هارون ١ : ٣٣٣ .

هذا بابٌ منهُ استْكرَهَهُ النحْويون ، وهو قبيحٌ ؛ فوضَعُوا الكلامَ فيه على غيرِ ما وَضَعَتْهُ العَرَبُ

(وذلك قولك : وَيْحٌ لك وتَبٌّ ، وتَبًا وَوَيْحًا) .

أما قوله : استكرهَهُ النحويونَ يعنى أنهم جمعوا فى الدُّعَاءِ بين شيئينِ لا تَجْمَعُ العربُ بينهما ، وقاسوا كلام العرب ، والشيئَان :

أحدهما : ويلٌ وَوَيْحٌ لك وَمَا جرى مجراه مما ترفعه العرب فى الأكثر من كلامهم .

والآخَرُ : تَبًا لك وَوَيْلٌ ، إذا أفردوه رَفَعُوه وأتوا له بخبر وهو اللام ، فَإِذَا جمعوا بينهما فَقَدَّمُوا الذى يستحقُّ الرَّفْعُ وثنَّوا بالذى يستحقُّ النَّصْبَ حملاً على المرفوع فيقولون : وَيْلٌ لك وتبٌّ .

وسيبويه يختار أن يَقُولَ : «وَيْلٌ لك وتَبًا» وكَذَلكَ «وَيْلٌ لك وتبًا لك» لأن تَبًا إن أَفرَدْتَهُ عَنْ ذلك أو ذكرت بعده لك فإنه ينتصبُ مصدرًا لفعلٍ مُضْمَرٍ ، ولك تَبْيينٌ ، كما يقول لك بعد سَقْيًا لك ، فهى مستغنيةٌ عن لك فتجريه على ما أجرته عليه العرب .

وإذا قدمت المنصوب ثم جِئتَ بما يرفعونه فَقُلْتَ تَبًا له وويحًا ، فإنهم ينصبونه عَلَى الفِعْلِ حملاً على تَبًا .

٩٤ ظ

وسيبويه لا / يخالفهم فى ذلك إلا أَنَهُ استقبحه ؛ لأنه مُسْتَقْبِحٌ اسْتِكْراهَ النحويين لذلك ، غير أنه رأى متى ما قَرَنَ بينهما أن ينصبَ وَيْحًا فقال : ولابُد لـ «ويح» مع قُبحِهَا من أن تُحَمَلَ على «تَبٍّ» لأنها إن ابتُدِئَتْ لم تَحْسُن حَتَّى يُبْنَى عليها الكَلام ، يعنى : حتى يُؤْتَى له بالخبَرَ ؛ لأَنّ العَربَ لا تقول : «ويحٌ» ولا «ويلٌ» إلا مع خَبرهما وإنْ نَصَبْتَ فقد بنيتها على شىءٍ يَنْصِبُهَا مع قُبحِها كما جاء «تَبًا» ومَا أَشْبَه ذلك ، فإذا قُلْتَ : «تَبًا» له ، و«وَيْحٌ» له ؛ فجئت لـ «ويح» بخبرٍ وهو اللامُ حَسُنَ الرَّفْعُ فى «ويح» ، وإن نَصبْتَ تَبًا وليس بينهما خِلافٌ ، ولا يختلفُ النحويون فى نصب «التبِّ» إذا كان معه «له» .

وقد قدمت المرفوع إذا قلت وَيْحٌ وَيْحٌ له وتَبًا له .

قال سيبويه : **(فهذا يَدُلُّكَ على النصب فى «تَبًا») .**

يعنى إذا لم تكن معه «له» أحسن ، لأَن «له» لا تعمل فى «التَبِّ» ما عملت فى «ويح» لأَنه خَبَرٌ لـ «ويح» وليس بخبرٍ فى «تبٍّ» وإنما هو تبيين .

هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الأَلفُ واللامُ أو لم يَكُن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ؛ لأنه يصيرُ فى الإخبارِ والاستفهامِ بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما كان «الحذَرَ» بَدَلاً من احْذَرْ فى الأمر .

(وذلك قولُك ما أنتَ إلا سيْرًا ، وإنّما أنت سَيْرًا سَيْرًا ، وما أنت إلا الضَّربَ الضَّرْبَ ، وما أنت إلا قتْلاً قَتْلاً ، فكأنه قال فى هذا كُلِّه ما أَنْتَ إلا تفعلُ فِعْلاً) .

قَالَ أَبو سَعيد : إنما يقال هذا ونحوه لمن يكثُرُ منه ذلك الفعلُ ويُوَاصلهُ ، واستغنى عن إظهار الفِعلِ بدلالة المصدر عليه ، وكذلك فى الإخبارُ عن الغائب إذا قلت : زيدٌ سيرًا سيرًا ، وليتك سيرًا سيرًا ، إذا أخبرتَ عنه بمثل ذلك المعنى ، وكذلك / إذا قلت : أنت الدهر سيرًا ، وكان عبدُالله الدَّهْرَ سَيْرًا سَيْرًا ، وأنت مذ اليوم سيرًا سيرًا ، وذلك كله إذا أَخْبَرْتَ بشىء مُتَّصِلٍ بَعْضُه بِبَعْض فى أى الأَحوال كان ، وإنْ رفعت قُلْت : إنَّما أَنت سَيْرٌ ، على معنى : إنما أَنت صاحِبُ سَيْر ؛ وحَذَفْتَ الصَّاحِبَ وأَقمتَ السَّيْرَ مقَامَهُ .

٩٥ و

فإن قُلْتَ : ما أَنت إِلا شُرْبَ الإبل ، وما أنت إلا ضَرْبَ النَّاس ، جاز فى ضَرْبِ الناس التنوين ؛ فتقُولُ : ما أَنْتَ إلا ضَرْبًا الناسَ ، ولا تقل : ما أنت إلا شُرْبًا الإبل ، لأن شُرْبَ الإبلِ ليس من فعلك ، ولم تُرد : ما أنت إلا شربُ الإبل وإنما هو تشبيه ، والفعل الذى يُشَبَّهُ به محذوفٌ ، تقديره : ما أنت إلا تشربُ شُربًا مثل شُرْبِ الإبلِ ، والمِثْلُ فى موضوع [النعت][1] لشربًا فحذفت الشرب وأقمت المِثْلَ مقامه ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2] وهذا الحذف وإن كَثُرَ فهو مطردٌ فى القياسِ فى كلام العرب مفهوم .

وإذا قلت : ما أنت إلا ضربًا النَّاسَ فنوّنته ؛ فالمعنى : ما أنت إلا تضرُبِ الناسَ ؛ لأنَّ فعلكَ واقعٌ بهم ، ونظير ذلك من المصادر المنصوبة : قوله عزّ وجل ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[3] على معنى : إما تَمُنُّون مَنًّا وإما تُفَادُونَ فِداءً .

وقال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِى فَلا عِيًّا بِهِنّ ولا اجْتِلابًا[4]

(١) الإضافة من : س .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد .

(٤) البيت لجرير :

ديوانه : ٥٦ ؛ الخصائص ١ : ٣٦٨ ، ٣ : ٢٩٧ ؛ تاج العروس (جلب) ؛ هارون ١ : ٣٣٦ .

تقديره : فلا أعْيَى بهن عِيًا ولا أجْتَلِبُهُنّ ، أى : لا أسرق من غيرى ، كأنَّ قائلا قال : هو عيّا بهن ، واجتلابًا لهن على معنى : يَعْيَى بهن عِيًا ، ويجْتَلِبُهُنَّ اجتلابًا ، فنفى على ذلك التقدير بإدخال لا .

(ومِثْلُه قولك : ألمْ تعلَمْ يا فلان مَسيرى فإتعابًا وطردًا) .

والمُسَرّحُ بمنزلةمشترى ، والفاء فى قوله ، فإتعابًا وطردًا بمنزلة الفاء فى قوله :

«فلا عِيًا بهن ولا اجتلابًا» .

٩٥ / ظ / وإنما أراد أَنى إذا سرحْتُ القوافِى اتّصل بتسريحى لها إلا عِيًا ولا أَجْتَلِبُ ؛ فلذلك أدخل الفاءَ .

وكذلك يَتَّصِلُ الإتعَابُ بالمسير[1] ، فلذلك أَدخَل الفاء .

قال سيبويه : **(وإنْ شئتَ رفَعْتَ هذا كُلَّه فجعلت الآخِرَ هو الأوّلَ ، فجاز على سعة الكلام . كقول الخنساء :**

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حتى إذَا ادَّكَرَتْ فَإنَّمَا هِى إقبالٌ وإدْبَارُ[2]

على معنى : فإنما هى صاحب إقبال وإدبار ؛ فَجُعِل إقْبَالٌ وإدْبَارٌ فى موضع مقبلةٍ [ومدبرةٍ][3] على سعة الكَلام ، كقولك : نهارُك صائمٌ ولَيْلُكَ قائمٌ) .

قال أبو سَعيدٍ : فجعَل النّهارَ صائِمًا ، والنَحْوِيُّونَ يُقَدِّرون مثل هذا على تقديرين :

أحدهما : أنْ يقدِّروا مضافًا إلى المصْدَر وهو الاسم الأَوّلُ ، ويحذفُونَ كما يحذفُونَ فى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[4] كأنه قال : صاحبُ إقبالٍ وصاحبُ إدبارٍ ، وصاحبُ نَهارِكَ صائمٌ ، وصاحبُ ليلِكَ قائمٌ فيحذفون المضاف .

(١) س ، وهارون : بالمسير .
(٢) البيت للخنساء :
ديوانها : ٧٢ ؛ شرح المفصل ١ : ١١٥ ؛ الخصائص ٢ : ٢٠٥ ؛ المنصف ١ : ١٩٧ (ذكر الشطر الثانى فقط) ؛ شواهد القرطبى ٢ : ٩٨ ؛ تاج العروس (رتع) ؛ هارون ١ : ٣٣٧ .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

والوجه الثانى : أنْ يكون المصدرُ فى موضع اسم الفاعل من غير إضافة فَيكون إقبالٌ فى موضع مُقْبِلَةٍ ، والنهارُ صائمٌ مجازًا كما قَالَ عَزّ وجَلّ ﴿وَالنَّهارَ مُبْصِراً﴾[١] وكما قال :

أمَّا النَّهارُ فَفِى قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ[٢]

وكما قال تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾[٣] .

ومثله قَولُهم : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وماءٌ غَوْرٌ ، ودرهم ضَرْبٌ ، عَلَى مَعْنَى : رجُلٌ عادلٌ ، ودِرْهَمٌ مضرُوبٌ ، وماءٌ غائرٌ .

وكان الزجّاجُ يأبى إلا الوجْهَ الأَولَ .

ومما يُقوّى الوجه الثانى أنا نقولُ : رجلٌ ضَخْمٌ وعَبْلٌ ، وليسَا بمصدرين لضَخُمَ وعَبُلَ ، وقد جُعلا فى موضع اسم الفاعِل ، ومَصْدَرُهما : عَبُلَ عَبالةً ، وضَخُمَ ضَخَمًا .

ومما يشبهُ هذا قولُ مُتَمِّم :

لَعَمْرِى وَمَا دَهْرِى بِتَأْبِينِ هَالِكٍ ولاجَزَعٍ مِمّا أَصَابَ فأَوْجَعَا[٤]

/ أى : فدَهْرُ تأبين هالِكٍ ، وجَعَل الدّهْرَ هو التأبين مجازًا . ٩٦ و

(ومما[٥] ينتصبُ فى الاستفهام من هذا الباب قولُهُم : أَقيامًا يا فلانُ والناسُ قُعُودٌ ، وأجلوسًا والناسُ يَعْدُون[٦] فلا يُريد أنْ يُخبرَ أنَّه يجلسُ ولا أنّه قَدْ جَلَسَ ، وانقَضَى جُلوسُهُ ، ولكنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ فى تلكَ الحالِ فى حَالِ جُلُوسٍ) .

وهذا الكلام يَقُولُه الإنسانُ عِندَ فعلٍ يشاهِدُه ممّا يُنكرُ عليه من أَجْلِ شىءٍ آخر ، كأَنَّه إذا قال : أَقيامًا والناس قُعُودٌ فقَدْ أَنكَر عليه القيامَ من أجْل قُعُودِ النَّاسِ ، وأنكَرَ الجلوسَ من أجل فرارهم توبيخًا له على ذلك .

---

(١) الآية ٦٧ من سورة يونس .
(٢) هذا صدر بيت منسوب للجرنفش بن زيد الطائى : فى شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٣٧ وعجزه :
... ... «والليل فى قعر منحوت من الساج»
وبلا نسبة فى الكتاب ١ : ١٦١ ؛ المحتسب ٢ : ١٨٤ ؛ المقتضب ٤ : ٣٣١ .
(٣) الآية ٣٣ من سورة سبأ .
(٤) خزانة الأدب ٢ : ٢٧ ؛ تاج العروس (دهر) ؛ هارون ١ : ٣٣٧ .
(٥) هارون : وأمّا .
(٦) س ، وهارون : يقرون .

ومثله : أصبَى وأنت شيخٌ ، ومثله : « . . . . أطرَبًا وأنْتَ قِنَّسْرِىّ . . .»[١] .

وهو : المُسِنُّ فى هَذا الموضع ، إنكارًا للطرب مع هذه الحال ، (ومثله : قول بعض العرب وهو يُعْزَى إلى عامر بن الطُّفَيْل :

«أغْدَّةً كغُدَّة البَعير ومَوْتًا فى بَيْتِ سَلُولِيّةٍ»[٢] .

واجتماعُهُمَا يُزيدُ فى المكروه فهو يجرى مجرى التوبيخ ، وإن لم يَكُن تَوْبيخًا وإنما قاله عامرٌ ، لمّا أَصَابَتْهُ الغُدَّةُ ، وهى دَاءٌ إذَا أَصَابَ البَعيرَ لم يُلَبِّثْهُ حَتَّى يموتَ ، وكان قد أتى النبى ﷺ هو وأَربَدُ بنُ ربيعة العامرىُّ أخو لَبيد ليغتالاه ، فأطلعه الله عَزَّ وجَلَّ عليهما ؛ فقال : «اللهمَّ اكفنى عامرًا وأَرْبَدَ» فأصابَتْ أَرْبَدَ صاعقَةٌ ، وأصابَتْ عامرًا الغُدَّةُ ، ومثلُه :

أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لا أبا لَكَ واغْتِرابًا[٣]

الشاهد فى قوله : أَلؤمًا لا أبا لك ، وبّخَهُ على ما يَأتيه من اللؤم مع غربته على نحو ما تَقَدَّمَ ، كأَنَّه قال : أتلؤُم لؤمًا وتغتربُ اغترابًا **(إن لم تَسْتفهِم وأَخْبَرْتَ جاز كقولِكَ : سيرًا سيرًا ، عنيتَ نَفْسَكَ أو غَيْرَكَ ؛ كأنك رَأَيتَ رجُلاً فى حال سَيْرٍ أو كُنتَ فى حَال سَيْرٍ ، أو ذُكِرَ رَجُلٌ بِسَيْرٍ أو ذُكرْتَ / أنت بسير ، وجَرَى كَلاَمٌ يحسُنُ بناءُ هذا عَلَيْه كما حَسُنَ فى الاستفهام . لأنَّك إنما تقولُ : أَطَرَبًا وأَسَيْرًا ، إذا رَأَيتَ ذَلِكَ من الحال أو ظننتَهُ فيه ، وعَلى هذا يجرى هذا البابُ إذَا كان خبرًا أو استفهامًا ، وإذا رأيت رجلاً فى حالِ سَيْرٍ أو ظَنَنْتَهُ فيه فأثبتَّ ذلك له .**

٩٦ ظ

---

(١) القِنَّسْرُ ، والقنسرى : الكبير المُسن الذى أتى عليه الدهر ، وهو مثل : اللسان : (قسر ، قنسر) .
قال العجاج :

أطربًا وأنت قنسرى
والدهرُ بالإنسان دَوَّارىّ
أفنى الدهورَ وهو قَعْسَرِىُّ

وقيل : لم يُسْمع هذا إلا فى بيت العجاج ، وذكره الجوهرى فى ترجمة : قسر . قال ابن برى : وصوابه أن يذكر فى فصل : قنسر لأنه لا يقوم له دليل على زيادة النون :
مغنى اللبيب ١ : ٩٤ ، الخزانة ٤ : ٥١١ ، الصحاح واللسان والتاج (قسر) ، اللسان (قنسر) .

(٢) يضرب مثلا لاجتماع نوعين من الشر :
الميدانى ٢ : ٤١٣ ، المستقصى ١ : ٢٥٨ ؛ جمهرة الأمثال ٢ : ١٠٢ ؛ فصل المقال : ٢٩٨ ؛ اللسان (غدد) ؛ هارون ١ : ٢٣٨ .

(٣) البيت لجرير :
ديوانه ٥٦ ، ط : بيروت ؛ الجمل للزجاجى ١٥٦ ؛ إصلاح المنطق : ٢٢١ ؛ الأغانى ٨ : ٢١ ؛ تهذيب إصلاح المنطق : ٥١٢ ؛ تاج العروس ، واللسان (شعب) ؛ الأغانى ٨ : ٢١ ؛ هارون ١ : ٣٣٩ ؛ خزانة الأدب ٢ : ١٨٣ ؛ المقاصد النحوية ٣ : ٤٩ ، ٤ : ٥٠٦ ؛ هارون ١ : ٣٣٩ ، ٣٤٤ .

وكذلك أنت فى الاستفهام إذَا قُلْتَ : أَأَنْتَ سَيْرًا . ومعنى هذا البَابَ أَنَّه فعلٌ مُتّصِلٌ فى حال ذكركَ إيّاهُ استَفْهَمْتَ أَو أَخْبَرتَ ، وأَنّك فى حَالِ ذِكْرِكَ شيئًا من هذا البابِ تَعْمَل وفِى تَثْبِيته لك أو لِغيرك .

ومِثْلُ مَا تَنْصِبُهُ فِى هَذَا البَابِ وَأَنْتَ تَعْنى نَفْسَكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

سَــمَــاعَ اللّهِ والعلمــاءِ أَنِّى أَعُوذُ بِحَقْوِ خَالِكَ يا ابنَ عَمْرِو(*)

كأَنه قال : أُسْمعُ الله هذا ، كما تقول : أُشْهِد الله بهذا على نُفسى ، وسماع اللهِ بمنزلة إسمَاع اللهِ كأنه قال : أُسْمعُ اللهَ إِسماعًا ، كما تَقُولُ : ما أنت إلا ضَربًا النَّاسَ إذا نَوّنتَ ، وإن لَم تُنَوِّنْ قُلتَ : إلا ضَرْبَ الناسِ ، ولو نَوّنَ فى سَمَاع الله لقال : سَماعًا اللّهَ والعلماءَ ، بمعنى : إسْماعًا اللّهَ ، كما تقُولُ أعطيتُهُ عَطاءً على معنى : أعطيتُهُ إعطاءً .

(*) بلا نسبة فى هارون ١ : ٣٤٠ ؛ شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٥ ؛ المنصف ٣ : ٦٩ ؛ اللسان ، وتاج العروس (سمع - حقا) .

هذا بابُ ما ينتصبُ من الأَسْماءِ الَّتي أُخذَتْ منَ الأَفْعالِ انتِصَابَ الفِعْلِ ، اسْتُفْهِمَ أَو لَمْ يُسْتَفْهَمْ[١]

(وذلك قولُكَ : أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ ، وأَقاعدًا وقد سار الركبُ ، وكذلك إنْ أَرَدْتَ هذا المعنى ولم تَسْتَفْهِمْ تقولُ : قاعدًا قد عَلِمَ اللّهُ وقد سار الركْبُ ، وقائمًا قَدْ عَلِمَ اللّهُ وقد قعد الناسُ) .

قال أبو سعيد : هذا البابُ مِثْلُ ما مَضَى فى البابِ الذى قَبْلَهُ من قولِكَ : أقيامًا والناسُ قُعودٌ ، وأطربًا وأنت/ قِنَّسْرِيٌّ ، غَيرَ أَنَّ البابَ الأَوّلَ بمصدرٍ وهذا باسم الفاعلِ ، وقَدَّرَهُ سيبويه أن العَامِلَ فيه مثلُ الفعل الذى يعملُ فى المصدر ، فقال : وكأنَهُ يقولُهُ أَتَقُومُ قائمًا ، وأَتقعد قاعدًا ، ولكنَّهُ حَذَفَهُ استغناءً ، وهذا ينكره بعض الناس لأَنَ لفظ الفعل لايكاد يَعْمَل فى اسم الفاعل الذى من لفظه ، وإذا جاء ذلك صُرِفَ إلى أَنَّهُ مصدرٌ لااسم الفاعلِ كقولهم : قائمًا تريد قيامًا ، هكذا قال أبو العبَّاس المُبَرِّد ، ويَلْزَمُهُ على قوله إذا كان العاملُ فى قائمًا أَيقومُ ، وفى قاعدًا أَيَقعُدُ أن يكون قائمًا فى مَعْنَى قيامًا ، وقاعدًا فى مَعْنَى قُعُودًا .

والقولُ عندى ما قاله سيبويه ؛ لأَنَه قد تَكُونُ الحال توكيدًا كما يكون المصدرُ توكيدًا ، وإنْ كان الفعْلُ قد دَلَّ عليه قولُ اللّه عَزَّ وجَلَّ ﴿وأَرسَلْنَاكَ للنَّاسِ رَسُولاً﴾[٢] ولا يجوز إضمارُ الفعلِ الدالِّ على الحال إلاّ أنْ تكون الحالُ المشاهَدَةُ تدلُّ عليه ، ولا يجوز أن يَقُولَ إنسانٌ ـ مبتدئًا من غَيْرِ حال تَدُلُّ ـ : «قائمًا يا زيدُ» ، كما تقول : يجُوز «قيامًا يا زَيْدُ» لأَنَ المصدر مأخُوذٌ من لَفْظِ الفعلِ فهو دَالٌّ على فعلٍ مُعَيَّنٍ دون غَيره .

وإذَا قَالَ قائمًا يا زيدُ ، لم يَدُلَّ على فِعْلٍ مَحْصُورٍ لأَنَّه يَجُوزُ أَن يَقُولَ : اثْبُتْ قائمًا ، وتكلمْ قائمًا ، واضْحك قائمًا ، وما أشبه ذلك مما لا يُحْصَرُ ، وإنّما جاز أَن يَقُول : أَقائمًا وقد قَعَدَ النَّاسُ ، لما شُوْهِدَ منه من القيام والتعمُّلِ له .

---

(١) هارون : استَفْهَمْتَ أو لم تَسْتَفْهِمْ .

(٢) الآية ٧٩ من سورة النساء .

قال سيبويه : «(ومثلُ ذلك قولُه : عائذًا باللّه من شرِّها ؛ كأنه رأى شيئًا يُتّقَى فصار عِنْدَ نفسه فى حالِ استعاذة حتّى صار بمنزلة الذى رآه فى حالِ قيامٍ وقُعُودٍ . . . .[١] فقال : عائذًا باللّهِ ؛ كأنه قال : أَعوذُ باللّه عائذًا) .

وإذا ذَكرْتَ شيئًا من هذا الباب فالفعلُ مُتَّصِلٌ فى حَالِ ذِكرِكَ إيّاه وأنت تعملُ فى تَثبيته كما كان ذلك فى الباب الذى قبله .

٩٧ / ظ

/ (وقال الشاعر ، وهو عبد الله بن الحارث السَّهْمِىّ ، من الصحابة :

أَلحِقْ عَذَابَكَ بالقَوْمِ الذينَ طَغَوا ... وَعَائذًا بك أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونى[٢]

كما قال فى المصدر عياذًا بك ، ومثله :

أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلةً وحِرْصًا ... وعِندَ الحقِّ زحَّارًا أُنَانَا[٣])

قال أبو سعيد : زحَّارًا فَعّالٌ مِن زَحِرَ يَزْحَرُ زَحْرًا[٤] ، وأنانٌ فى معنى : أنين ، كما يقال : نهيقٌ ونُهاقٌ فى باب الأصوات ، لأَن الزحيرَ صوت .

قال سيبويه : (كأنه قال : زحيرًا ، وأنينًا ، والأَوْلَى عِندِى أن نجعلَ أُنانا مصدرًا للفعل الذى يَعْمَلُ فى زحّار ، أو لزحّار نفسه فيكُونُ التقديرُ : تزحر أنينًا ، لأَنَّ يَزْحَرُ ويئِنُّ يتقارَبَانِ ؛ فهوَ مِثْلُ قولِكَ : تَبَسَّمَتْ وَميضَ البَرْقِ ، وإنما اخْتَرْتُ هذا لأَنَّه لا وَاوَ فى قولك زحّارًا أُنانًا) .

---

(١) . . . . . . محذوف من هارون .

(٢) ينسب إلى : عبدالله بن الحارث السَّهْمِى :
شرح المفصل ١ : ١٢٣ ؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٤٧٥ ؛ تاج العروس واللسان (عوذ) ؛ هارون ١ : ٣٤٢ .

(٣) ينسب إلى : المغيرة بن حبناء :
تهذيب إصلاح المنطق ٢٨٠ ؛ هارون ١ : ٣٤٢ ؛ اللسان وتاج العروس (زحر) .

(٤) هارون : زحيرًا .

هذا باب ما أُجْرِىَ مِنَ الأسْمَاء التى لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الفِعْلِ مَجْرى الأَسماء التى أُخذَت مِنَ الفعْل

(وذلك قولك : أتميميّا مَرّةً وقَيْسيّا أُخرى ، وإنَّما هذا أَنّكَ رأيتَ رجُلاً فى حال تَلَوُّن وتَنَقُّلٍ ، فقُلْتَ : أتميميّا مَرّةً وقيسيّا أُخرى ؛ كأنك تقول : أَتتحوَّلُ تميميّا مَرَّةً وقيسيّا أُخرى .

فَأَنْتَ فى هذه الحال تَعْمَل فى تثبيت هذا له ، وهو عندَكَ فى تلك الحال فى تَلَوُّن وتنقُّل ، وليس تسأله مسترشدًا عن أَمْرٍ هُوَ جاهِلٌ به لِتُفَهِّمَهُ إِيَّاه وتُخْبِرَه عنه ولكنَّكَ وبَّخْتَهُ بذلك) .

قال أبو سعيد : وهذا البابُ مثل الذى قَبْلَهُ إلاّ أَنّ الاسم الذى نَصبه ليس بمأخوذٍ من فِعْلٍ فأحوَجَ إِلى تقدير فعلٍ ليس من لفظه مما شاهده من حاله .

٩٨ / و

قال سيبويه : (وحَدّثنا بَعْضُ العَرب : أَنَّ رَجُلاً / من بنى أسدٍ قال يوم جَبَلَةَ - واستقبلَهُ بعيرٌ أَعْوَرُ فَتَطَيَّرَ - فقال : يا بَنى أَسَدٍ ، أَعْوَرَ وذا نابٍ ![1] .

فلم يُرد أَن يسترشدَهُم لِيُخْبِرُوه عن عَوَرِه وصحَّتِه ، ولكِنَّهُ نَبّهَهُم كأَنَّهُ قَالَ : أَتستَقْبِلوُنَ أَعْورَ وذا ناب! .

فالاستقبالُ فِى حَالِ تنبيهه إيّاهُم كان واقعًا ، كما كان التَلوُّنُ والتَنَقُّلُ عندك ثابتين فى الحال الأُولى ، وأراد أَنْ يُثَبِّتَ لهم الأَعور ليحذرُوه) .

قال أَبو سَعيد : يَوْمُ جَبَلَة : يومٌ لبنى عَامرٍ على بنى أَسَد وذُبيانَ ، وتطيّر هذا الأَسَدىُّ على قومه من استقبالهم هذا البعيرَ الأَعورَ فحُقِّقَ حَذَرُهُ وهُزِمُوا وقُتِلَ مِنهُم .

والفِعْلُ الناصِبُ الأَعْوَرَ وذَا نَابٍ أَتَسْتَقْبِلُونَ ، وكأَنَّ ذلك فى الحال المشاهَدَة .

قال سيبويه : (ومثل ذلكَ : قولُ الشاعِرِ :

أَفِى السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً ... وفِى الحربِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوارِكِ)[2]

---

(١) اللسان (عور) ؛ هارون ١ : ٣٤٣ .

(٢) البيت منسوب لهند بنت عتبة فى السيرة النبوية لابن هشام - جـ٢ ق١ ص٦٥٦ : ط مصطفى الحلبى سنة ١٩٥٥م :

المقتضب ٣ : ٢٦٥ ؛ خزانة الأدب ٣ : ٢٦٣ ؛ تاج العروس(عير) ، ؛ هارون ١ : ٤٤٤ ، وروايته : (الإماء) بدلاً من (النساء) ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٥٢ .

هجاهُم بما شاهدَهُم عليه من التنقُّلِ والتَلَون بِكَونِهم فى حالِ السِّلْم مثل الحَمير من جَفْوتِهِم وغِلْظَتِهِم على الأَهلِ ، وفِى الحَرْب مثل النساءِ الحُيّض من اللِّين والانقباض توبيخًا لهم ، لأنهم فى الحالين على طريق الذم .

(وقَال آخر :

أَفِى الولائِمِ أولادًا لواحــــدةٍ وفِى العِيَادةِ أَولادًا لعَلاَّتِ)[1]

وهذا أيضًا ذمٌّ لهم مُشَبَّهٌ بالأَولِ ، لأَنه وصَفهم بالنَّهَم والتواصل من أجل الطعام ، فإذا كانوا فى الولائم كانوا متآلفين كأنهم إِخْوةٌ بنو أُمٍّ واحدةٍ ، وفى قضاء حقوقِ بعضِهم لبعضٍ متقاطعين متهاجرين ، كأَنهم أولاد عَلاّتٍ .

(وأمّا قولُ جَريرٍ :

أعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَريبًا أَلُؤمًا لا أَبا لَكَ واغْتِـرَابَا[2]

فيكونُ نَصَبَ عبدًا على وجهين : على النداءِ ، وعلى أَنَّهُ فى حال افتخارٍ واجْتراءٍ قد شاهَدَه عليه ، فقال : أعبدًا ، أى : اتفْتَخِرُ / عبدًا ، كما قَالَ : أتميميًا . ٩٨ ظ

فإن أخبرت فى هذا الباب على هذا الحدِّ نصبْتَ أيضًا كما نصبتَ فى حال الخبر فى[3] الاسم الذى أُخِذَ من الفعل ، وذلك قولك : أَتميميًا قد عَلِم اللَّهُ مَرّةً وقيسيًا أُخرَى ؛ فلم يُرد أن يخبر القومَ بأمرٍ قد جَهِلُوه ؛ ولكنه أراد أن يَشْتِمَهُ بذلك ، وصار بدلاً من اللفظ بقولهم : أتتَمَّمُ مَرَّةً وتَقَيّسُ أُخرى! .

وأَتَمْضُونَ وَقَد استقبلكم هذا ، أتنقلون[4] وتلوَّنُونَ ، فصار هذا هكذا ؛ كما كان تُرْبًا وَجَنْدلاً بدلاً من الفعل ، وَقَدْ مُثِّل هذا الفعلُ الذى جُعِلَ هذا بدلاً منه) .

وكان فى نُسْخَةِ أَبى بكرٍ مُحمّد بن عَلىّ مَبْرَمَان[5] بدلاً من تَرِبْتَ وجَنْدَلت وفى غيرها : تُرِبَتْ وجُنْدِلَتْ على ما لم يُسَمَّ فاعله .

(١) بدون نسبة فى :
المقتضب ٣ : ٢٦٥ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٥٣ ؛ هارون ١ : ٣٤٤ ؛ اللسان (علل) .
(٢) سبق تخريجه ص١١٢ من هذا الجزء .
(٣) ساقطة من : هارون .
(٤) هارون : تتقلون .
(٥) هو : محمد بن على بن إسماعيل ، الملقب مَبْرَمان ، النحوى ، العسكرى ، البصرى . إمام العربية ، أخذ عن الجلة كالسيرافى والفارسى . ومن مؤلفاته : (شرح كتاب سيبويه) ناقص ، وكتاب (علل النحو) وكتاب (التلقين) وكتاب (شكر النعم) .
له ترجمة فى : طبقات الزبيدى ٨٤ ؛ الفهرست ٦٠ ؛ معجم الأدباء ١٨ : ٢٥٤ ؛ الوافى بالوفيات ٤ : ١٠٨ ؛ إنباه الرواة ٣ : ١٨٩ ؛ بغية الوعاة ٢ : ١٧٥ ؛ البلغة ٢٠٧ .

قال سيبويه : «(ولو مَثَّلْتَ [ما نصبت عليه][(١)] الأعيارَ) .

يعنى فى البيت الذى مضى : أفى السِّلْم أعيارًا ، وأعور فى قوله يعنى : أعور وذا ناب لتدلَّ على النَصْب فى البَدَل (لقُلْتَ : أتَعَيَّرون وأتعوَّرونَ إذا أوضَحْتَ معناها لأنك إنما تُجريه مَجْرَى ماله فِعْلٌ من لفظه ، وقد يجْرَى مجْرى الفعل ويعمل عَمَله) .

قال أبو سعيد : يعنى أنَّهم لمّا جُعلوا فى السِّلم أعيارًا ، وأعورَ وذا ناب مُجرى قولهم : أقائما وقد قَعَدَ النّاس ، والأَعيارُ والأَعورُ لَيْسَ بمأخوذ من فعلٍ يجرى عليه ، وقائما مأخوذٌ من فِعْلٍ ، وقد أُضمِرَ ناصِبُهُ على لَفْظِ الفعل الذى أُخذ منه ، كان الأَحسن فى الأَعيَارِ والأَعوَرِ أن يُقدِّرَ فِعْلٌ من لفظه ، وإن كان لا يُسْتَعْمَلُ ؛ إذ قد يجرى مثلُهُ فى الكلام على طريق التشبيه . ألا تَرى أنّا نقول : قَدْ ترجَّلَتِ المرأَةُ ، إذا تَشَبَّهَتْ بالرجال ؛ فهذا التقدير أحسَنُ فى مثل هذا .

قال : **(وأما قوله عز وجل ﴿بلىٰ قَادِرِينَ﴾[(٢)] كأنه قال : بلى نجمعها قادِرينَ)** .

وإنّما قَدَّرها سيبويه بنَجْمَعُهَا لقوله تعالى قبله ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَن لَن نَجمع عظامَهُ * بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[(٣)] وتسوية بنانِه أن / يُضَمَّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ ولا تكون متفرقةً ، والبنان : الأصابع . [٩٩ و]

وذكر الفرّاء هذا المعنَى ، وقَدّمَ قَبْلَهُ معنىً آخرَ فيه وفى نظائره ، وهو أَن ينصبهُ بإضمار الفعل المذكور قَبْلَهُ وهو يَحْسَبُ ؛ كأنه قال : أيحسبُ الإنسان أن لن نجمع عظامَهُ بلَى فَلْيَحْسَبْنا قادرين .

ومثله من الكلام : أَتحْسبُ أَن لن أَزُورَك ، بلى سريعًا إن شاء الله ، كأنّه قال : بلى فاْحسِبنى زائرك .

وقال قومٌ من النَحْويّينَ : إنّ «قادرينَ» يَنْتَصِبُ لوقُوعه موقع نَقْدرُ لأَنّ معناهُ بلى نقدرُ على أَن نسوى بنانَهُ ، وهذا باطلٌ ، لأَنَّهُ ليس من نواصبِ الاسم وُقُوعُهُ مواقعَ الفِعْل . ألا تَرى أنّكَ تَقُولُ : أَتقومُ يا زيدُ ، فإذا رَدَدْتَهُ إلى الاسم قُلْتَ : أَقائمٌ أَنت يا زَيدُ .

---

(١) الإضافة من : هارون .

(٢) الآية ٤ من سورة القيامة .

(٣) الآيتان ٣ ، ٤ من سورة القيامة .

قَالَ : (وأما قولُهُ ، وهو الفرزْدق :

أَلَمْ تَرَنِى عَـاهَدْتُ رَبِّى وَأَنَّنى لَبَـيْنَ رِتَاج قـائمًـا وَمَـقَـام
عَلَى حلْفَةٍ لاَ أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلاَم)[١]

قال سيبويه : (أراد ولا تخرجُ فى ما استقبل كأنَّهُ قَالَ : ولا تَخْرُجُ خُروجًا . ألا تراه ذكر عَاهَدتُ فى البيت الذى قبلَهُ) .

قال : (ولو حَمَلْتَه على أَنَّه نَفَى شيئًا هو فيه وَلَم يرد أَن يحمل على عاهَدْتُ لجاز ، وإلى هذا الوجه كانَ يذهبُ عيسى بن عُمر فيما نرى ؛ لأَنه لم يكن يحمله على عاهدت) .

قال أبو سعيد : فَسَّر أبو العباس وأبو إسحاق الزجاج فى هذين البيتين قول سيبويه وقول عِيسَى بن عُمَرَ[٢] :

فأما قولُ سيبويه فإنه جعل لا أَشْتِمُ جوابَ يمينٍ إمَّا أنْ يكونَ جوابَ حَلْفة كأَنه قال : عاهَدْتُ ربى على أن أقسَمْتُ ، وعلى أن حَلَفْتُ لاَ أشتِمُ الدَّهر مُسْلِمًا ، أو يكون عاهَدْتُ بمعنى : أَقْسَمْتُ ، كأَنَّه قال : أَلم تَرَنِى أَقْسمتُ .

ويكونُ خَارِجًا فى مَعْنًى ويكونُ التقديرُ : ولا يخرجُ خروجًا عطفًا على أَشْتِمُ ، وجعل/ خارجًا فى معنى خُرُوجًا .

٩٩ ظ

قَالَ أَبو العبّاس : ومثلُهُ : قُمْ قائِمًا ، أى : قم قيامًا ، ومثله من المصادر : العاقبَةُ والعافيةُ ، فهو على لَفْظِ فاعلٍ .

وفَسّرا قولَ عيسى أَنَّ خارجًا حالٌ ، وإذا كان حالاً فهو عطف على ما قبلَهُ ، وإذا كان كذلك وَجَبَ أنْ يَجْعلَ الفعل فى موضع الحال ؛ فكأنه قال : لا شاتمًا مسلمًا ولا خارجًا من فِيَّ زُورُ كلام ، والفعل المُسْتَقْبَلُ يكون فى موضع الحال كَقَولِكَ : جاءنى زيدٌ يَضْحَك ، أَى : ضَاحكًا .

---

(١) البيتان للفرزدق :
ديوانه ٢ : ٢١٢ ، ط : بيروت ؛ مغنى اللبيب ٥ : ١٣٤ ؛ شرح المفصل ٢ : ٥٩ ؛ ٦ : ٥٠ ؛ تهذيب إصلاح المنطق ٥٩٠ ؛ تاج العروس (رتج) ؛ هارون ١ : ٣٤٦ ، والبيت الثانى ورد عند هارون قبل الأول .

(٢) هو : عيسى بن عمر ، أبو عمر الثقفى . قيل : مولى خالد بن الوليد ، ونزل فى ثقيف . أخذ القراءات والنحو عن عبدالله بن أبى إسحق ، والحروف عن ابن كثير وابن محيصن ، روى عنه : الأصمعى ، والخليل ، وأبو الأسود الدؤلى . له أكثر من سبعين مصنفا فى النحو لم يظهر منها سوى : «الجامع» و«الإكمال» .
له ترجمة فى : الفهرست ٤١ ؛ معجم الأدباء ١٦ : ١٤٧ ؛ طبقات الزبيدى ١٧ ؛ إنباه الرواة ٢ : ٢٤٧ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٢٣٧ ؛ مراتب النحويين ٣٢ ؛ المعارف ٢٣٥ ؛ نزهة الألباء ٢١ ؛ البلغة ١٦٧ .

وجعلا العاملَ فى الحال على مذهَبِ عيسى بن عُمر عاهدْتُ ؛ كأنه قال : عاهدت ربى لا شاتِمًا الدهْرَ مسلمًا ، فالمعنى : موجِبًا على نفسى ذَلِك ومُقَدِّرًا ألا أفعله . فهذ معنى تفسير أبى العباس وأبى إسحاق الزجاج .

وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى يُخَالِفُهُ لأَنَّهُ قال ـ يعنى عيسى بن عمر ـ : لم يكن يَحْمِلُهُ على عاهدتُ .

ومعنى قول سيبويه لو حَمَلْتَه عَلَى أَنَّه نَفَى شيئًا هُو فيه ، أى : نفى الحال وهو قوله : لا أَشتِمُ ، ولا خارِجًا ، فإِذَا لم يكن العاملُ فِى الحالِ «عَاهَدْتُ» عَلى مَا حكاهُ سيبويه عن عيسى كان نصبه عَلى أحد وجهين :

إما أن يكون المفعول الثانى من ترنى كأنه قال : ألم تَرَنِى لا شاتِمًا مُسْلِمًا ولا خارجًا من فِىّ زُورُ كلامِ ، فهذا وَجْهٌ ذكره أَبُوبكر مَبْرَمَانُ .

قال أَبو سعيدٍ : ما يُعْجِبُنِى هذا ؛ لأَنّ «عَاهَدْتُ» فى موضع المفعول الثانى فقد تَمَّ المفعولان بعاهدتُ .

وأَجودُ منه أن يكون عَلى حَلْفَةٍ ؛ كأَنَّه قال : عَلَى أن حَلَفْتُ لا شاتِمًا ولا خارجًا . والمصدرُ وهو «حَلْفَةٌ» يعمل عَمل الفِعل .

وكان الفرَّاءُ يذهب مذهَبَ عيسى بن عُمر وينصب خارجًا على الحال ، ويجعلُ لا أَشْتِمُ فى موضع نَصْبٍ ؛ كأنه قال : لا شاتِمًا مُسْلمًا و«لا خارجًا» عَطْفٌ عليه .

١٠٠/و وبَعْضُ النحويين يَنْصِبُ خارجًا / لِوُقُوعِهِ مَوْقعَ يَخْرجُ على ما تقَدَّمَ ، وقد ذكرنا الحُجّةَ .

وإِذَا قُلْتَ ما أَنْت قائمٌ ولا قاعدٌ ، وأَنت تَميمِىٌّ مَرَّةً وقَيْسِىٌّ أَخرى ، وإنى عائذٌ بالله ارتفع .

قال أبو سعيدٍ : مذهب سيبويه ـ ولا أعلم له مخالفا ـ أنك إذا قلت : ما زيدٌ إلا سائرٌ أو قائمٌ أو قاعِدٌ لم يَجُزْ فيه غيرُ الرّفع ، ولو كان بدل سائرٍ وقائم مصدرٌ لجاز النَّصْبُ . كقولك : ما أنت إلا سيرًا ، وما أنت إلا قيامًا ؛ لأَنّ السير والقيامَ يَدُلّان عَلَى يَسيرُ ويقومُ .

ولقد تَأوّل بعض المتقدمين فى النحو على مذهب الكوفيين ممن أَدْرَكْتُه روايةً رُوِيَتْ عن عَلِيٍّ بن أبى طالب - عليه السلام - فيما رواه هو فى قوله تعالى ﴿ونحن عصبةً﴾(*) بنصب عُصْبةٍ ، وزعم أنّ عُصْبَةً تنتصِبُ كما تقول العَرَبُ : إنَّما العامرِىُّ عمِّتَهُ ؛ فجعل عُصْبةً بمنزلة المصدر .

ورَدَدْتُ أنا ذلك فقلتُ : إنّما يجوزُ هذا فى المصادر دون الأَسماءِ لأَنك تقولُ : أَنت سيرًا ، ولا تقولُ : أنت سائرًا ، ولا خِلافَ فى ذلك ، وعُصْبَةٌ هى اسمٌ لا مصدرٌ ، والتَأَوُّلُ على الرواية غيرُ صحيح ؛ لأَنَّ الذى فى أَصل النُسْخَة ، ونَحْنُ عُصْبَةً ، ولم يَقُلْ نصبُ أَيشٍ ، وقد تكلمت علَى هذا فى غير هذا الموضع .

قال سيبويه : «(**ولو قال : هُوَ أَعورُ وذو نابٍ لرَفَعَ . . .**) .

وكذلك إذا قُلْتَ : أَنت تميمىٌّ مَرَّةً وقَيسِىٌّ أُخرى ، وإنى عائذ بالله ، ليس فى ذَلِكَ غَيْرُ الرَّفْع ؛ لأَنه قَدَّم الاسم ، وجاءَ بَعْدَه بخبر هو هو ، فَلم يَجُزْ غَيْرُ الابتداءِ والخبر ، وإنما يجوزُ النَصْبُ إذَا قالَ : أتميميًا بِغَيرِ أنتَ ، وقال عائذًا بغير إنى ،أو قال : أعورَ وذا نابٍ بغير هُوَ فَتَفهَّم ذلك إن شاء الله ، وكذلك لو أضمرت أنتَ والاسم الذى يكُونُ المذكور هُوَ هُوَ لَرُفعَ وكان بمنزلة المُظْهَرِ .

(*) الآيتان ٨ ، ١٤ من سورة يوسف .

١٠٠/ظ

هذا باب ما يَجْرِى مِن/ المَصَادِرِ مُثّنىّ مُنْتَصِبًا عَلى إِضْمارِ الفِعْلِ المتروكِ إِظْهَارُه

(وذَلك قولُك : حَنَانَيْكَ ؛ كأنه قال : تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحنُّنٍ ، ولكنّهُم حذفوا الفِعل ؛ لأَنه صار بَدلاً منهُ . ولا يكُونُ هذا مُثنىّ إلا فى حَالِ إِضَافَة ، كما لم يَكُنْ سبحانَ الله ، ومعاذَ اللّهِ إلا مُضَافًا ؛ فحنانَيك لايتصرَّفُ كما لم يتصرف سبحان وما أشبهه ، قال الشاعر ، وهو طَرَفة :

أَبا مُنذرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنَا ... حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ[1]

وزعم الخليل أَنّ معنى التثنية أَنَّهُ أَرَادَ تَحنُّنًا بَعْدَ تَحنُّنٍ ؛ كأَنَّهُ قال : كلما كُنتُ فى رحمةٍ وخيرٍ منكَ فلا يَنْقَطِعَنَّ ذَلك ولْيَكُنْ موصولاً بآخرَ من رحمتك .

وَمِثْلُ ذَلك : قَوْلكَ : لبيك وسَعْدَيْكَ ، وسَمِعْنا من العَرَبِ من يَقُولُ :

سُبَحانَ اللّه وحَنَانَيْه ، كأَنَّهُ قال : سبحانَ اللّه واسترْحَامًا كما قال : سبحان اللّه وريحانَهُ ، يريد : واسترْزاقَهُ .

وأَمّا لبيك وسعديك فانتصب كانتصابِ سبحانَ اللّهِ ، وهو أيضًا بمنزلةِ قَولك : أُمِرْت[2] سَمْعًا وطاعةً ، إلا أَنّ لبيّكَ لا يتصرّفُ كما أَنّ سبحان اللّهِ ، وعَمْرَكَ اللهَ ، وقِعْدَكَ اللهَ لايتصرف) .

قال أبو سعيد : اعلم أنّ التثنية فى هذا البَابَ الغَرض فيهَا التكثير ، وأَنّهُ شىءٌ يعودُ مَرةً بَعْدَ أُخْرى ولا يُرادُبِهَا اثنانِ فقط من المعنى الذى يذكَرُ .

فالدليل على التكثير بلفظ التثنية أنك تقولُ : ادخلوا الأَوّلَ فالأَولَ ؛ فإنما غَرضُكَ أَن يدخُل كُلٌّ وجئتَ بالأَوّلِ فالأَوّلِ حتّى تُعلِم أنهُ شىءٌ بعد شىءٍ .

---

(١) البيت لطرفة بن العبد :
ديوانه : ٤ ، ط : بيروت سنة ١٨٨٦ (ضمن كتاب : العقد الثمين فى دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين) ، شرح المفصل ١ : ١١٨ ، هارون ١ : ٣٤٨ ، المقتضب ٣ : ٢٢٤ .

(٢) هارون : إذا أخبرت .

وتقولُ : جاءنى رجُلاً رجُلاً على هذا المعنَى ولا تحتاجُ إلى تكريره أَكْثَر من مرّةٍ واحدةٍ فتُعْلِمُ به أنه شىء لا يُقْتَصرُ به على الأول ، وأنّ ذلك المعنى يَعُودُ بَعْد الأوّلِ ويَكْثُرُ فتكتفِى بذلك اللّفظِ ، وهذا المثنى كله غيرُ متصرِّف ، ومعنى قولِنا غيرُ متصرِّف / أَنْ لا يكونُ إلا مصدرًا منصوبًا أو اسمًا فى موضع الحال كما يكون المصْدَرُ فى موضع الحالِ ، وإنّما لم يتمكّنْ إذا ثَنّيْتَ لأنه دخلَهُ بالتثنية لفظًا مَعْنَى التكثيرِ لا مَعْنَى التثنية ، ودَخَلَ هذا اللفظُ لهذا المعنى فى موضع المصْدَرِ فقط ، قال : فلم يتصرّفوا فيه ، وبَعْضُه يُوَحَّدُ فيتصرّفُ كما قال الله تعالى فى توحيده ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾[1] وقال الشاعرُ :

١٠١ و

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَىِّ عَارِفُ[2]

فَرُفِعَ لمّا أُفْرِدَ لأَنّهُ لم يَدْخُلْهُ معنًى غير الذى يوجِبُهُ اللّفظُ وَهْوَ أصلُ الاسم الموضُوع .

ولبيك وسعديك تثنيةٌ ولا يُفْرَدُ واحدٌ منهما لما ذكرته لكَ من معنى التكثيرِ ، ولبيكَ مأخوذٌ من قولِنا أَلَبَّ بالمكانِ إذا أَقَام بهِ ، وأَلبَّ على كذا وكذا إذا أقام عليه ولم يُفارِقْهُ .

قال سيبويه : (**حَدّثنا أبو الخطّاب أنّهُ يقالُ للرجُل المداوِم على الشىءِ لا يُقْلِعُ عَنْه ولا يفارقُهُ قَدْ أَلبَّ على كذا وكذا**)[3] .

وسَعْدَيكَ مأخُوذٌ من المساعَدَةَ والمُتَابَعَةِ ، فإذا قال الإنسان لبَّيكَ وسعديك فكأنَهُ قال : دوامًا على طاعَتك وإقامةً عليها مَرّةً بعد مرةٍ وكذلك سعديك ، أى : مساعَدَةً لك بَعْدَ مساعَدَة ، ومتابعةً بعدَ متابعة ، وإنما يُعَبَّرُ عن هذه الأشياء باللفظ الذى يَقْرُبُ معناه منهُ فَيُمَثَّلُ بِه ويُطْلَبُ له الاشتقاقُ وما يُقَدَّرُ فيه من الفعل لو أَتى به آتٍ لم يَحْسُنْ ولم يك واقعًا ذلك الموقع كما وَقَعَ سَقْيًا مكان سَقَاكَ اللّهُ ، ورَعْيًا مكان رَعَاكَ اللّهُ ؛ فهذا الذى أحوج سيبويه وغيرَهُ إلى تَطَلُّبِ التَّقْديراتِ المُقَرِّبَةِ للمعنى وليُوقَفَ على وَجْهِ النصبِ ؛ فَقَالَ سيبويه مرّةً : (**كأنه إذا قال الرَجُلُ للرَّجُلِ : يا فلانُ ، فقال : لبيك وسعديك ، فقد قال : قُرْبًا منك ومتابعةً لَكَ ، فهذا / تمثيلٌ ، وإن كانَ لا يُستعملُ فى الكلام كما كان براءةَ الله تمثيل سبحان الله وإن لم يُسْتَعْملْ ذَلك استعمالَ سُبْحَانَ اللّه**) .

١٠١ ظ

(١) الآية ١٣ من سورة مريم .

(٢) سبق ذكره فى ص ٩٤ من هذا الجزء .

(٣) هارون : ذكر ذلك عنده تحت عنوان : هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتق عنه .

وقال مرّةً : (وكذلك إذا قال : لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ يعنى بذلك اللّهَ تعالى ، فكأنه قال : لا أنأى عنك يا ربّ فى شىءٍ تأمرنى به ، فإذا فعل ذلك فَقَدْ تَقرّبَ إلى اللّهِ عزّ وجَلّ بهوَاه) .

يعنى بإرادته وقَصْده .

(وأما قولُه وسعديك فكأنّهُ يقولُ : أنا متابعُ أَمْرَكَ وأَوْلِيَاءَكَ غَيْرُ مُخالف ، فإذا فعل ذلك فقد تابع وطاوع[1] ، وإنَّما حَمَلْنا على تفْسِيرِ معنَى لبيّك وسَعْدَيكَ لِنُوضحَ به وجه نَصْبِهِمَا لأنّهمُا ليسا بمنزلة سَقْيًا وحَمْدًا وما أشبه ذَلك .

ألا ترى أنّكَ تقولُ للسائل فى تفسير سقيًا وحمدًا إنما هُوَ سقاك الله سقيًا وأحمَدُ الله حمدًا ، فحمدًا بدلٌ من أحمدُ ، وسقيا بدلٌ من سقاه الله ، ولا تستطيعُ أن تقولَ : أُلبُّكَ لبًا ، ولا أُسْعِدُكَ سعدًا .

ولا تقولُ : سَعْدٌ بدلٌ من أسعدُ ، ولا لَبٌّ من ألَبُّ ، فَلمّا لم يَكُنْ ذلك التمييزُ لَهُ شىءٌ مِنْ غير لفظه معناهُ كبراءة حين ذكرتَها لتُبَيِّنَ مَعْنَى سُبْحَانَ اللّه ، والتمستَ للبَّيك وسَعْدَيكَ غيرَ اللّفظِ الذى اشْتُقّا منه إذْ لَمْ يكُونَا فيه بمنزلة الحَمْد والسقى فى فعليهما ، ولا يتصرّفان تصرُّفَهُمَا ، ومعناهُمَا : القُرب والمتابعة فَمَثَّلْتَ بهما النصبَ فى سَعْدَيْكَ ولبيك كما مَثّلتَ النصبَ فى سبحان الله ببراءةِ الله) .

وممَّا يُقَوّى إفراد حَنَانَ أَنّ الفِعْلَ فى حنَانٍ قد يُسْتَعْمَلُ فَيُقَالُ :تَحَنّنْ أى : ارْحَمْ ، قال الشاعرُ :

تَحَنَّنْ عَلىَّ هَدَاكَ المليكُ فَإنّ لِكُلِّ مَقامٍ مَقَالا [2]

فَهذا مما تُلْحقُهُ ببابِ (الحمدُ لله) وجواز التَّصرُّفِ فيه والرفع .

١٠٢ و

ومما يَجْرِى مصدرًا مُثَنّى : حذاريك كأنه قال : حذرًا بعد حَذر ، ولا يُسْتَعْمَلُ / حذرا مفردًا ، ولا يُرفَعُ حَذَارَيْك ؛ لأَنّهُ صِيغَتْ هذه البنية لتُوضَعَ غير متمكّنة كحنانيك ولبيك وسعديك فلم تستعمل إلا مصدرًا منصوبًا ، ومن ذلك دَوَالَيْكَ ، وقال عَبْدُ بَنى الحَسْحَاس :

---

(١) هارون : وأطاع .

(٢) قائله : الحطيئة :

ديوانه : ٧٢ ؛ تلخيص الشواهد ٢٠٦ ؛ وبلا نسبة فى العقد الفريد ٥ : ٤٩٣ ؛ المقتضب ٣ : ٢٢٤ ؛ اللسان (قول - حنن) .

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُـرْدِ مِـثْلُهُ   دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لابِسُ [(١)]

وهذا من فِعل العَرَب فى الجاهلية إِذَا أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَعْقِدَ مودّةً مع امرأةٍ شق كُلُّ واحدٍ منهما ثوبَ الآخرِ لِيُؤَكِدَ المَوَدَّةَ .

ودَوَالَيْكَ : مأْخُوذٌ من المداولة من شقّ كُلٍّ واحدٍ منْهُمَا ثوبَ الآخر وهو فى موضع الحال ، كأنّه قال متداولَين متعاقبَين للفعل الذى فَعَلاه .

ومن التثنية : هَذَاذَيْكَ ، مأخُوذٌ من هَذّه يَهُذّهُ هَذّاً ، ومعناه : السُّرعَةُ فى القراءة ، وفى الضرب ، قال الراجز :

ضَرْبًا هَذَاذَيك وطَعْنًا وخْضَا[(٢)]

كأنه يقُول : هذّاً بعد هذٍّ من كُلِّ وجْه ، ومثل ذلك قولهم : حَوَالَيْكَ بمعنى : حَوْلَكَ ، يقال : حَوْلَكَ وحوالَكَ ، وقد يقالُ : حَوَالَيْكَ وحولَيْكَ إنما يريدون الإحاطَةَ من كل وجهٍ .

ويقَسِّمون الجهاتِ التى تُحيط به إلى جهتين كما يُقالُ : أحاطوا به من جانبيه ، ولا يرادُ أَنَّ جانبًا من جوانبه قد خلا ، وأنشد سيبويه قول الراجز :

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبالَكَا   وزَعَمُوا أنَّكَ لا أَخَالَكَا

وأَنَا أَمْشِى الدَّأَلَى حَوَالَكَا[(٣)]

فوَحَّدَ حَوَالَكَ .

وَزَعَم الجَرْمِىُّ[(٤)] عن أَبى عُبيدة أَنّ هذا قولُ العَرَبِ ، يعنى هذه الأَبيات تحكيه

---

(١) قائله : سحيم عبد بنى الحسحاس :
ديوانه : ١٦ ، وروايته :
... ... برقُع دواليك ... ...
شرح المفصل ١ : ١١٩ ؛ الخصائص ٣ : ٤٧ ؛ تاج العروس (برقع) ؛ هارون ١ : ٣٥٠ .

(٢) الراجز : العجاج :
ديوانه : ٢٦ ؛ تهذيب إصلاح المنطق : ٣٨٦ ؛ خزانة الأدب ٢ : ١٠٦ ؛ هارون ١ : ٣٥٠ .

(٣) المعانى الكبير : ٦٥٠ ؛ الحيوان ٦ : ١٢٨ (وقد نسبه إلى أبى زياد الكلابى الأعرابى) ؛ هارون ١ : ٣٥١ . (وقال عنه هارون : وهو من تكاذيب الأعراب ، يزعمون أنه من قول الضب لولده ، أيام كانت الأشياء تتكلم) ؛ الرجز فى اللسان (حول - دأل) .

(٤) هو : صالح ، أبو عمر ، بن إسحاق الجَرْمى . مولى جرم ، وقيل : من أَنْفَسهم . إمام فى النحو ، ناظر الفراء ببغداد ، أخذ عن الأخفش ، ولقى يونس ، وأخذ اللغة عن أبى زيد ، وعن أبى عبيدة والأصمعى . له كتاب : «الفرخ» أى : فرخ كتاب سيبويه . مات سنة خمس وعشرين ومائتين .
له ترجمة فى : إنباه الرواة ٢ : ٨٠ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٨ ؛ وفيات الأعيان ١ : ٢٢٨ ؛ معجم الأدباء ١٢ : ٥ ؛ ونزهة الألباء ١٤٣ ؛ طبقات القراء ١ : ٣٣٢ ؛ الفهرست ٥٦ ؛ المزهر ٢ : ٤٠٨ ؛ البلغة ١١٣ .

العربُ عن الضَّبِّ أنه قال للحسْلِ وهو ولده حيث كانت الأشياء تتكلم ، وَهَذا من قول الحشو منهم أو على وجهِ التمثيل أو ضرب المثل ، كما يُحكى عن الفُرسِ وغَيرِهم أشياء عن ألسنَةِ الطير والسبَاعِ والوحْشِ ، وقدْ أحاطَ علمُ الحاكِى أنَ ذلِكَ / على وجه الأمثال والتحرُّزِ من مثل ذلك المَعنى على نحو ما أَرادَه المُتمثّلُ .

١٠٢ ظ

وأنشد غيرُ سيبويه فى تثنية حَوالٍ قولَ كعبِ بن زهير :

يَسْعَى الوُشَاةُ حَوَالَيْهَا وَقَوْلُهُم إِنَّكَ يا ابنَ أَبِى سُلْمِى لمَقْتُولُ [١]

وفى تثنية حَوْلٍ قولٌ آخرُ :

يا إبلى مَا ذَامُهُ فَتَأْبَيَه مَاءٌ رَوَاءٌ ، ونَصِىٌّ حَوْلَيَهْ [٢]

وقال امرؤ القيس فى جمع حَوْلٍ :

فقالَتْ سباكَ اللّهُ إِنَّكَ فاضِحِى أَلَسْتَ ترى السُّمَّارَ والناسَ أَحْوَالِى [٣]

وزعم يُونُس أنّ لبيك اسمٌ واحدٌ غير مثنى ، وأنّ الياء التى فيه كالياءِ التى فى عليك ولديك ، وكان الخليل وسيبويه يخالفانه .

وأنشد سيبويه :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِىْ مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ [٤]

فجعل لبّى يَدَى مسْوَر بالياَء فى لبّى كالياءِ فى يَدَى مسور[٥] وهى تثنية يَدٍ والياء فى قولِكَ رأيتُ ثَوْبَىْ زيدٍ وهذا روايته ، وإنشاده عن العرب بهذا اللفظ فلو كان بمنزلة قولك[٦] : عليك ولديك ثم أضيف إلى ظَاهِرٍ لكان بالألفِ . ألا ترى أنَّكَ تقُولُ : عَلَى زيدٍ مالٌ ، ولَدَى زَيدٍ خيرٌ ، فلا يكون إلا بالأَلف فى اللفظ .

---

(١) قائله : كعب بن زهير : ديوانه ٢١ .
(٢) الراجز : الزفيان السعدى :
ديوانه ١٠٠ (ط : ليبزج ١٩٠٣) بعناية (وليم بن الورد البرسى) ، وهو الجزء الثانى من : (مجموع أشعار العرب) ؛ الخصائص ١ : ٣٣٣ ، نوادر أبى زيد : ٩٧ ، تاج العروس (روى) .
(٣) قائله : امرؤ القيس :
ديوانه : ٣١ ؛ تاج العروس (حول) .
(٤) ينسب لرجل من بنى أسد :
شرح ابن عقيل ٣ : ٥٣ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٥١ ؛ خزانة الأدب ٢ : ٩٣ ؛ هارون ١ : ٣٥٢ .
(٥) ساقطة من : س .
(٦) ساقطة من : س .

وكأنَّ يُونُسَ قَدَّر أنه لو أضيفَ إلى اسْمٍ ظاهرٍ لكان يُقالُ[١] : لَبَّىْ زيدٍ كما تقُولُ لَدَىْ زيدٍ ، وما حكاه سيبويه عن العرب أوْلَى .

قال : وبعض العربِ يقول : لَبٍّ لَبٍّ ، وفي نسخة أبي بَكْر مَبْرَمَان تقول : لَبٍّ مَرَّةً واحِدَةً فيجره يعني فيكسره ، يجريه مجرى أمسِ[٢] وغاق يعني أنَّهُ تَثْنِيةٌ ، ويجعلُهُ صوتًا معرفة مثل غاقِ وما أشبه ذَلك ؛ كأنّه يحكى أصواتَ المُلَبِّينَ .

وقد ذكرتُ أَنَّ سيبويه فَصَل بين الناصِب لهذه الأشياء التى ذكرها مما لا يَتَمَكَّنُ ولا يُسْتَعْمَلُ فيها الفعل وليست بمصادر معروفةٍ وبَيْنَ/ سقيًا ورعيًا وما جرى مجراه ومثلت ذلك .

١٠٣ و

ومما يجرى مجراه قولهم : أُفَّةً وتُفَّةً ، إذَا سُئِلْتَ عنهما مَثَّلْتَهُما بقولِكَ أنتنًا لِقُرب معناها منه ، وليس من (أُفَّةً وتُفَّةً) فِعلٌ ، وإنما تَرُدُّهُ إلى انْتنًا لأَنه مَصْدَرٌ معروفٌ .

وكذلك تمثيلُك بَهْرًا بنَتْنًا ، ودَفْرًا بنَتْنًا ، لأَنّه لا يستعمل من «دَفْرًا» فِعلٌ ، فجئت بمصدر فعل مستعمل وهو قَوْلُكَ : نَتُنَ نَتْنًا ، هذا قَوْلُ سيبويه فى بَهْرًا ولم يَزِدْ على أن مَثَّله بـ «نَتْنًا» .

ويقال فى الكلام : بَهَرَنى الشىء إذا غلبنى ، كما تَقولُ : بهر القمرُ الكواكبَ أى : غطّاها وأذهب ضوءها ، وأنشدوا :

حتّى بَهَرْتَ فَما تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ... إلا عَلَى أَحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا [٣]

يقالُ : بَهْرًا فى معنى عَجَبًا ، وفُسِّرَ بَيْتُ عمر بن أبى ربيعة على ذلك ، وهو :

ثم قالوا تُحِبُّها قُلتُ بَهْرًا ... عَدَدَ القَطْرِ والحَصَىْ والتُّرَابِ [٤]

---

(١) ساقطة من : س .

(٢) س : ليس .

(٣) قائله : ذو الرمة :

ديوانه : ٣٢ ، تصحيح وتنقيح سير تشارلس ليال ، ط : دار المعارف ؛ شرح المفصل ١ : ١٢١ ؛ تاج العروس (بهر) ؛ شرح التسهيل ٢ : ٤٠٤ (وقد ظهرت) ط : هجر سنة ١٩٩٠ ؛ وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢ : ١٥٠ .

(٤) قائله : عمر بن أبى ربيعة :

ديوانه : ٢٠ ، ٦٠ ، ط : بيروت ١٩٩٢ شرح (شكرى فرحات) ؛ شرح المفصل ١ : ١٢١ ؛ الخصائص ٢ : ٢٨٣ ، مغنى اللبيب ١ : ٧٧ ؛ تاج العروس (بهر) ؛ هارون ١ : ٣١١ .

ويقال : بَهَرَ فلانٌ فلانًا إذا دعا عليه بسوء[١] ، ولم أَرَ أَحَدًا فَسّر ذَلِكَ المدعُوَّ بِهِ إلا سيبويه فى قوله : نتنًا ، وقال ابنُ ميّادةَ :

تَفَاقَدَ قَومى إِذْ يَبِيْعُونَ مُهْجَتِى   بِجَارِيةٍ بَهْرًا لَهَا بَعْدَهَا بَهْرًا [٢]

فَإن قال قائلٌ : ذكرتُم أَنَّ : سُبْحانَ ، وأُفّةً ، وتُفّةً ، ولبَّيْك ، ليس لها أفعالٌ مُسْتَعْمَلةٌ تنصبها ، والعربُ تَقُولُ : سَبَّحَ ، ولَبّى ، وأَفّفَ .

قيل لَهُ : أَمّا قَولُهم : سَبّح ، وَلَبّى ، وأَفّفَ ، معناه : قال : سبحان الله ، ولبّيكَ ، وأُفّةً فبُنيت هذه الأفعالُ من هذه الألفاظ بعد استعمالها ، كما يُقالُ : دَعْدَعَ الرَجُلُ بِغَنمه إذا قَالَ لَها : داعِ داعِ ، وهو تصويتٌ بها كما قال :

فانْعَقْ وَدَعْدَعًا بالبهائِمِ[٣]

كقوله : بأبأ الرجلُ بفلانٍ ، إذا قال له : بأبى أنتَ ، قال الراجز :

وأَنْ تُبَأْبأَنِ وأَن تُفَدَّيَنْ[٤]

وقولهم : هَلّلَ الرجل إذا قال : لا إله إلا اللّه ، وحولق إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وبَسْمَل إذَا قَالَ : بسم اللهِ ، وقد علِمْنا أَنّ لا إله إلا الله ليس / بفعلٍ ولا بمصدرٍ لِفعلٍ ، وإِن كنا نأخذ منه فعلاً ، وكذلك سائر ما ذكرناه فاعرفه إن شاء الله .

١٠٣ ظ

---

(١) ساقطة من : س .

(٢) ينسب إلى : ابن ميادة :
الإنصاف ١ : ٢٤١ ؛ الأغانى ٢ : ٢٧ ؛ تهذيب إصلاح المنطق : ٣٢٧ ؛ هارون ١ : ٣١١ ؛ تاج العروس (بهر) .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ٢٨٨ ، وهو من الخمسين .

(٤) الإنصاف ١ : ٢٨٢ (بلا نسبة) ؛ اللسان (بأبأ) .

هَذَا بَابُ ما ينتصبُ فيه المصدَرُ المُشبَّهُ به على إضْمَارِ الفِعْلِ المتروكِ إظهارُهُ

(وذلك قولُك : مَرَرْتُ به فإذا لَهُ صَوْتٌ صوتَ حمارٍ ، ومرَرْتُ به فإذا له صراخٌ صُراخَ الثكْلى ، قال النابغة الذبيانّى :

مَقْذُوفة بِدخِيس النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ[1]

وقال آخر :

لَهَـا بَعْـدَ إسْنَادِ الكَلِيمِ وَهَدْئه وَرَنّة مَنْ يَبْكِى إذَا كَـانَ بَاكِـيًا

هديرٌ هديرَ الثـورِ ينفضُ رأسَـهُ يَذُبُّ بِرَوْقَيْه الكلابَ الضَّوَاريا)[2]

يصف طعنةً لها خريرٌ مما يجرى من دَمِهَا ؛ فقال : لها بعد إسناد الكليم ، وهَدْئه هَدْو فيه أو هُوَ المطعُونُ ، وإسنادُهُ أن يُسنَدَ ، وهدؤهُ وهديهُ : هدوءه وبكاء من يبكى عَليه هديرٌ مثل هدير الثورِ وهو خُوارُهُ إذا قاتل الكِلابَ ، وانتصاب هذا على ما أذكُرُهُ ، ثم أسوقُ كلام سيبويه .

قال أبو سَعيد : يجوز أن يكون انتصابُهُ بفعلٍ يدلُّ عليه لَهُ صَوْتٌ ؛ لأَن له صَوْتٌ يدلُّ على أنّهُ يُصَوّتُ وينوبُ عَنْهُ ؛ فكأنه قال : مررتُ برَجُلٍ فإذا هو يصوتُ صوت حمارٍ ، ويكون «صَوْتَ حِمَارٍ» على هذا التقدير منصوبًا بالمَصْدَرِ إن شئتَ ، وإن شئت على أنه حَالٌ ، وفى كلا الأمرين فى صَوْتِ حمارٍ معنى التشبيه ، فإن كان على المصدرِ فتقديرُه : مَرَرْتُ به فإذا هو يُصَوّتُ تصويتًا مِثل صَوْتِ الحمَارِ ، ويُحذفُ كما قَدْ ذُكِرَ حذفُ ذلك فى غير موضع .

وإن كان حالاً فتقديرُهُ : فإذا هُوَ يُصَوِّتُ مُشْبِهًا صَوْتَ حِمارٍ ومُخْرِجًا مثل صَوْتِ حمارٍ ، أو ممثِّلا صَوْتَ حِمارٍ .

---

(١) قائله : النابغة الذبيانى :
ديوانه ١٦ ؛ تهذيب إصلاح المنطق : ٥١٠ ؛ شواهد القرطبى ١ : ٦٥٩ ؛ هارون ١ : ٣١ ، ١٧٨ .

(٢) القائل : النابغة الجعدى :
شعره : ١٧ ، ١٨ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ١٠٥ .

١٠٤ و

ويجوز / أَن يَكُونَ نَصْبُهُ بِإِضمَارِ فعلٍ ، ويكون ذلك الفعلُ على وجهين :

يجوز أن يكون من لفظ الصَّوْتِ .

ويجوز أن يكون من غير لفظه .

فإن كان من لفظه فتقديرُهُ : فإذا له صوتٌ يُصَوِّتُ صَوتَ حمارٍ ، فيكون نَصْبُ «صَوْتَ حمارٍ» على هذا التقدير بالمصدر إن شئت ، وإن شئت بالحال جميعًا .

وإن كانَ الفعْلُ [الذى تقدَّره][1] من غير لفظه نَصَبْتَ صَوْتَ حمَارٍ عَلى الحال لا عَلى المصْدَرِ ، فيَكُونُ تقديرُه : مَرَرْتُ به فإذا لَهُ صوتٌ يخرجُهُ مُشْبِهًا صوتَ حِمَارٍ ويُمَثِّلُهُ مُشَبِّهًا صوتَ حمارٍ أو ما جَرى هذا المجرى .

قال سيبويه : (**وإنما انتصَبَ هذا لأَنك مررت به فى حال تَصْوِيتٍ ولم تُرِد أَن تجعل الآخر صفةً للأَول ولا بَدَلاً منه**) .

يعنى أَنك لم تُرِدْ أن تجعلَهُ نَعْتًا ولا بَدَلاً منه فترفع ، وستقِفُ عليه وعلى رفعِهِ فى موضعه إن شاء الله تعالى .

قال : (**ولكنّكَ لما قُلْتَ : لهُ صَوْتٌ عُلِمَ أَنَّه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ فصَار قولُكَ : لَهُ صَوْتٌ بمنزلةِ قولِكَ : فإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ ؛ فَحَمَلْتَ الثانى على المعنى ، وهذا يُشَبَّه فى النَّصْبِ لا فى المعنى ، يقول الله عز وَجَلَّ : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيلِ[2] سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمرَ حُسْبَانًا﴾[3]**) يعنى أن جَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا فى معنى : جعل الليل سَكَنًا ، فعطف الشمسَ والقمرَ على معنى جَعَلَ .

قال : (**وإذا أردت الحال فكأَنَّهُ تَوهّم بعد قَوله : له صوتٌ يُصَوِّتُهُ صَوتَ حمارٍ ، أو يُبديه أو يُخرجُهُ صَوْتَ حمارٍ ، ولكنَّهُ حَذَفَ هذا لأَنَّهُ صار لَهُ صَوْتٌ بدلاً منهُ ، فإذا قال : مَررتُ به فإذا هُوَ يصَوِّتُ صَوْتَ حمارٍ فعلى الفعل غير الحالِ وعلى الحالِ ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ الوجهين ، وإذا قال : يُصَوِّتُ صَوتَ حمارٍ فَعَلَى إضمارِكَ فعلاً بعد الفعل المظهرَ**) .

وقد كشفتُ هذا وبَيَّنْتُهُ .

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) وهى قراءة لغير عاصم ، وحمزة ، والكسائى ، وخلف ، والأعمش (الميسر فى القراءات الأربعة عشر) ص١٤٠ .

(٣) الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

قال : (ومثلُ هذا : مررتُ به فإذا له . . . دَقٌّ «دقَّك بالمنحازِ حَبَّ الفُلْفُلِ[1]») .

/ والمنحازُ : الهاوُن ، يريد أَنَّك كما قُلْتَ : لَهُ صَوْتٌ صوتَ حِمَارٍ انتصبَ على أَنَّهُ مثالٌ أو حالٌ يخرجُ عليه الفعلُ ، وأَنّكَ إذا أظهرت الفعلَ الذى لا يكونُ المصدرُ بَدَلاً منه احتَجْتَ إلى فعلٍ آخر فتُضْمِرُهُ ؛ فمن ذلك قَولُ الشاعر : ١٠٤ ظ

إذَا رَأَتْنِى سَـــقَطَتْ أَبصَـــارُهَا دَأْبَ بِكارٍ شَـــايَحَتْ بِكارُها[2]

قال أبو سعيد : اعلم أَن مذهب سيبويه أَنه إذا جاءَ بالمصدرِ بفعلٍ ليس من حروفه كان بإضمار فعلٍ من لفظ ذلك المصدرِ ، فمن أجْل هذا استُدلَّ على إضمار فعلٍ بعد قَولِهِ : له صوتٌ بهذا الشعر لأَن قولَهُ : دَأْبَ بكارٍ مَنْصوبٌ وليس قَبْلَهُ فعلٌ من لفظه فأضمرَ دَأبتُ دَأبَ بكارٍ ، وتدأبُ دَأْبَ بكارٍ ، والذى قَبْلَهُ : سَقَطَتْ أَبصَارُهَا ، كأَنَّهُ قَالَ : أداموا النظر إلىَّ ، والدأَبُ : الدوامُ ، فكان فى «سقطَتْ أبصارُهَا» بالنظر إليه ما دَلّ على أنّها دَأبَتْ فَأَدَامَتْ ويكون «دَأْبَ بكارٍ» على الحال وعلى المصدرِ .

وكان أبو العباسِ يرُدُّ هذا من قولِ سيبويه ويقول : إنَّهُ يجُوزُ أَن يجىء المصْدَرُ من فعلٍ لَيْسَ من حرُوفِهِ إذا كانَ فى معناه .

وقد ذكر المازنى فى قولهم : «تبسَّمت وميض البرقِ» قولين للنحويين فى نصبِ وَميضَ البرقِ :

أحدهما : مثل قولِ سيبويه ؛ أنهم يضمرون فعلاً ، كأنهم قالوا : أومضت «وميضَ البرقِ» .

والثانى : أَنّ «تَبَسَّمت» قد نَابَ عنْ أومضت وميض البرقِ ؛ فكأنه قال : تبسمت تَبسُّمًا مثلَ وميض البرقِ .

قال أبو سعيد : والذى عندى أَنَّهُ يجوز أن ينتصبَ المصدرُ بالفعل الذى هو من غير لفظهِ كقولنا : قعد زيدٌ جُلُوسًا حَسَنًا ، وقعد زيدٌ جلوسَ عمروٍ ، تريد قعودًا مِثْلَ جُلوسِ عمروٍ ، وفى ذلك دليلان :

---

(١) هو رجز غير منسوب ، ومَثَلٌ جاء فى الميدانى برواية :
(دَقَّكَ بالمنحاز حَبَّ القلْقلِ) وهو مَثَلٌ يوضع فى الإذلال والحمل عليه :
الميدانى ١ : ٤٦٦ ؛ هارون ١ : ٣٥٧ ، اللسان ؛ تاج العروس ، والعباب (نحز) .

(٢) قائله : غيلان بن حريث :
شرح أبيات سيبويه للنحاس : (إذا رأونى) ١٨١ ؛ وبلا نسبة فى : هارون ١ : ٢٠٥ ؛ المقتضب ٣ : ٢٠٤ .

١٠٥/و أحدهما : / مالا يختلف فيه أَهْلُ اللغة أَنه قد يجيء المصدرُ من لفظ الفعل المتروكِ وليس بمبنيٍّ من بنية الفعل ، فلا يكونُ بينه وبين الذى هو من بنيته فرقٌ كقول الله تعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[1] ومصدر تبتّل من بنية بتل ، إنما تبتيل مصدر تَبتَّل تبتيلاً ، ومثل هذا فى الكلام : تحاورَ القومُ احتوارًا ، واحتوروا تحاورًا ، ولا فَرْقَ بينهُما . ويقال : افتَقَرَ فَقْرًا ، ولا يستعمل من فَقْرٍ فعلٌ غير افتقر وإن كان ينبغى أن يكونَ فَقْرٌ مصدرُ فقر فاستُغْنِيَ عنه بافتقَر ، وقال الشاعر :

وقد تطوّيتُ انطواءَ الحِضْبِ[2]

يريدُ : تطوّىَ الحِضْبُ لأنّ المعنى فى تطوّى وانطوَى وَاحِدٌ ؛ فَأَغْنَى بنية مصدرِ أَحدهما عن الآخر إذ لا فَرْقَ بينَ المصدرين ، كما لا فَرْقَ بَيْنَ الفعلين .

والدليل الآخر : أنا إذا قُلْنَا قعد زيدٌ جُلُوسَ عمرٍو ، فالتقديرُ : قَعَد زيدٌ جلوسًا مثل جُلُوس عمرٍو ثم حُذِفَ المنعوتُ والمُضَافُ .

وقولُنَا : مثل جُلُوس عَمْرٍو مَعْنًى صَحِيحٌ معقُولٌ صِحّتُهُ فإذا حُذفَ مثلُ وَصَلَ الفعل إلى المصدَر الذى هو الجُلُوسُ فصار منصوبًا بقعد وعلى هذا قوله : سَقَطَتْ أبصَارُهَا دأْبَ بكارٍ ، أى : سَقَطَتْ سقوطًا مثلَ دأْبِ بكارٍ ، قولُهم : تَبَسَّمتُ وميض البَرْقِ تَبَسُّمًا مِثلَ وميضِ البَرْق ، ثم وَقَع الحذْفُ الذى أَدَّى إِلى انتصَابِ وميضٍ .

قال سيبَويهِ : (**فمما لا يكونُ حالاً ويكونُ على الفعل المضمرِ قولُ رؤبة :**

لَوَّحَـهَـا من بعـد بُدْنٍ وسَنَقْ تَضْمِيْرَكَ السَّابقَ يُطوَى للسَّبَقْ[3]

أَراد أَنّكَ نصبْتَ تضميركَ بإِضمارِ ضَمّرَها تَضْميرَكَ السَّابقَ ، وقَدْ دلَّ عَلَى ذَلك لَوَّحَهَا ، لأَنّ مَعْنَى لَوّحَهَا : غَيّرَها ، وضَمَّرَها فى معنَاهُ ، ونَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ ، ولا يجوزُ أن يَكُونَ منصوبًا عنده على الحال ؛ لأَنّه مضَافٌ إلى الكاف / متعرّفٌ به ، ولا تكونُ ١٠٥/ظ الحالُ معرفةً ، وكذا البابُ فى كل مصدرٍ مضاف إِلى معرفة إلا يَكُونَ حالاً ، فلو كانَ

(١) الآية ٨ من سورة المزمل .
(٢) قائله : رؤبة بن العجاج :
ديوانه : ١٦ ، اعتنى بترتيبه وتصحيحه (وليم بن الورد البروسى) ط : ليبزج ١٩٠٣ ؛ شرح المفصل ١ : ١١٢ ؛ تاج العروس (طوى) ؛ هارون ٤ : ٨٢ (بلا نسبة) .
(٣) قائله : رؤبة بن العجاج :
ديوانه ١٠٤ ؛ خزانة الأدب ١ : ٨٧ ؛ هارون ١ : ٣٥٨ .

مكانَهُ تضميرَ فرسٍ سابقٍ أو تضميرَ رَجُلٍ فرسًا سابقًا جاز أَن يكون حالاً ، وأنشد سيبويه فى نحو هذا المعنى قولَ العَجّاج :

نَاجٍ طواه الأَيْنُ مِـمَّـا وجَـفَـا   طيَّ الليـالى زُلَفًـا فَــزُلَفَـا

سَمَاوَةَ الهلالِ حتى احقَوْقَفَا[١]

فسماوة عندَ سيبويه مَصدرٌ ولا فِعلَ من لفظه فصار بمنزلة لَوَّحَهَا تضميرَكَ ، وسقطت دَأْبَ بكارٍ .

وكان المازنىُّ يَرُدَ هذا ويقولُ : إن طىَّ الليالى منصوبٌ بطوَاهُ ، كأَنَّهُ قال : طواه طيًا مثل طىِّ الليالى ، ويجعلُ سَمَاوَةَ الهلالِ مفعولَ طىٍّ ، كأَنَّهُ قال : كما طوَى الليالى سماوة الهلالِ ، وسماوةُ الشىءِ : شَخْصُهُ ، والليالى تطوى القمر وتُضَمِّرُهُ حتّى يصير هلالاً ويصير بمنزلة قول جريرٍ :

وَطَوى القِيـادُ مع الطِّرادِ بُطُونَهـا   طيَّ التِجارِ بحضرموتَ بُرُودَا[٢]

فجعل «سَمَاوَةَ» مثل : «بروداً» ، واحقوقَفَ على هذا التفسير للهلالِ ، ومعناه : تَقَوّسَ .

وأما ما يُوجِبُهُ كلام سيبويه فتكون سَمَاوَةُ منصوبةً بإضمار فعلٍ ؛ كأنه قال : سما سماوة الهلالِ إذا أضمر من لَفْظِهِ ، وإن أُضْمر من غير لَفْظِهِ ، فكأنه قال : صَيَّرَه سماوة الهلالِ .

وكان أَبو إسحاق الزجّاج يَرُدُّ على المازنىّ ما ذكرنا من قولِه أنه لو كان سماوَة يَعْمَلُ فيه طىَّ الليالِى لكان حَقُّ الكلام أَن يقولَ : سماوة القمرِ ،لأَنَّ الليالى تُنْقِصُ القمرَ حتى يصيرَ هِلالاً ، ولا يقالُ : إنَّ الليالى تُنْقِصُ الهلالَ .

وللمُحْتَجِّ عن أبى عُثْمان أن يقولَ : قد يُنْسَبُ الفِعْلُ إلى الاسم فى منتهَاهُ وإن كانَ الفعلُ قد وَقَعَ قَبْلَ ذلك .

من ذَلك قول القائل : نَسَجْتُ الثوبَ ، والثوبُ لا يُنْسَج إنّما / يُنْسَجُ الغزلُ فإذا انتهى صار ثوبًا ، وعلى ذلك يتأوّلُ قولُ العجاج : ١٠٦ و

---

(١) القائل : العجاج :
ديوانه : ٨٤ ؛ هارون ١ : ٣٥٩ ؛ ٤ : ٢٠٧ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٠٩ .

(٢) البيت لجرير :
ديوانه : ١٣١ ، ط : بيروت (شرح مهدى ناصر) .

والشوق شَاجٍ للعيون الجُذّلِ[١]

وإنما جَذلت العُيونُ واسترخت أَجفانُها من البكاءِ الذى أَوجَبَهُ الشوقُ ، ومثلُهُ لرؤبَةَ :

والسَبُّ تخريق الأَديم الأَلْحَنِ[٢]

وإنما صار أديمًا ألحنَ بالنسبِ فسماهُ بما يُوجِبُهُ الفِعْلُ بَعْدَ تَقَضّيه ، ومثله قولُ جريرٍ فى تأويل بعضهم :

لمـا أتى خَبَـرُ الزبيـر تواضَـعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[٣]

وكـان حـقـه أن يقول : والجبَالُ الشـواهقُ ، لأن الجبـال الخُشّع التى قـد تَضَـاءَلَتْ وتطأطأت فسمَّاها بالاسم الذى توجبُهُ المُصِيْبَةُ .

واحقوقف يجوز أن يكون للجمل الناجى الذى طواه الأَينُ ، ويجوز أن يكون للهلالِ .

قال سيبويه : (**وقد يجوزُ أَنْ تُضْمرَ فعلا آخَرَ كما أَضْمَرْتَ بَعْدَ «لَهُ صوتٌ» يَدُلّكَ على ذَلكَ أنّكَ إذا أَظْهَرْتَ فِعْلا لا يَجُوزُ أن يكونَ المَصْدَرُ مفعولاً عَلَيه صَارَ بمنزلة لَهُ صَوْتٌ ، وذلك قوله وهو لأَبى كبير :**

مـا إن يَمسُّ الأَرضَ إلا مَنْكِبٌ منه وحَرفُ الساقِ طىَّ المِحْمَلِ)[٤]

يريد أنّ طىَّ المـحـمَلِ قَدْ نُصِبَ وليس قَـبْلَهُ فِـعْلٌ من لفظهِ ولا مَـعْنَاهُ ، لأَنَّ مـا إن يمسُّ الأَرضَ إذا ركِّبَتْ «ما» مع «إن يمسُّ» لم يكُن فعلاً ولكن معناه معنى طُوِىَ فقَادَت الضرورةُ إلى أن يُضْمِرَ فِعل ليسَ من اللفظ .

وجعل سيبويه هذا دليلاً على ما ذكره من إضمار فعل غيرِ المـذكور ، وقد يدخُلُ فى : «صوتَ حمَارٍ» ، «إنّما أَنتَ شُرْبَ الإبلِ» ، و«إنما أنت سيرًا سيرًا» ؛ لأَنَّه لابُدَّ له من إضمارِ فعلٍ فَيكونُ المصْدَرُ مَحْمُولاً على ذلك .

---

(١) ديوان العجاج ٤٥ ، وروايته :

ما بال جارى دمعك المهلل والشوق شاجٍ للعيون الجُذّل

(٢) قائله : رؤبة بن العجاج :

ديوانه : ١٦٠ ؛ تاج العروس (لحن) .

(٣) البيت لجرير :

ديوانه : ٩١٣ ؛ خزانة الأدب ٤ : ٢١٨ ؛ الصاحبى : ٢٦١ ؛ الخصائص ٢ : ٤٢٠ ؛ هارون ١ : ٥٢ .

(٤) ينسب لأبى كبير الهذلى (عامر بن الحليس) :

ديوان الهذليين ق ٢ : ٩٣ ؛ الخصائص ٢ : ٣١١ ؛ الإنصاف ١ : ٢٣٠ ؛ تهذيب إصلاح المنطق ٢٨ ؛ هارون ١ : ٣٥٩ .

قال أبو سعيد : ذكر سيبويه لمثل هذا تقويةً لإضمار فعل فيما خالفَ مَصْدرُهُ لَفْظَ الفِعْلِ المذكورِ ، وإن قَدَّرنَا المصدرَ مَنْصوبًا على أنَّهُ / مصدرٌ فكأَنه جَوابٌ لمن قالَ : أيَّ فعلٍ فَعَل إذا كان على الحَال فكأَنَهُ جَوابٌ لمن قَالَ على أيِّ حَالٍ وقَعَ ، وإذا كان معرفةً لم يَكُن حالاً ، وقد تقدم الكَلامُ فى هذا ، وقد يجوزُ الرفعُ فى ذلك بقوله : له صَوْتٌ صوتُ حِمَارٍ ، وله خُوَارٌ خُوارُ ثَورٍ ، إذا جعلتَه صِفَةً للأَوّلِ ولم تُرِدْ فِعلاً ولا إضمارَه .

١٠٦ ظ

وإن كانَ معرفةً لم يجُزْ أَن يكونَ صفةً للنكرة كما لم يَكُنْ حالاً ، لا تقوُلُ : لهُ صوتٌ صَوْتُ الحمَارِ ، وخُوارٌ خُوارُ الثورِ إذا أَرَدْتَ الصفَةَ ، وإنما يَجُوزُ ذَلِكَ فى البدلِ .

قال سيبويه : **(وزعم الخليلُ أَنَّهُ يجوز أَن تقولَ : له صوتٌ صوتُ الحِمَارِ على الصفَةِ ؛ لأَنَّه تشبيهٌ فمن ثم جَازَ وَحَسُنَ أن تصف به النكرةَ)** .

وتفسيرُ مذهب الخليل أَنّ معناهُ : لَهُ صوتٌ مِثْلُ صوتِ الحِمارِ ، ومِثلُ وإن كانَ مضافًا إلى معرفةٍ فهو نَكِرةٌ فلذلك جاز عندهُ الصفة .

(وزَعَمَ الخليلُ أَنَّهُ يجوز أن يقولَ الرجُلُ : هَذا رَجُلٌ أَخُو زيدٍ على الصفَةِ إذا أردتَ مثلَ أَخى زيدٍ) .

واستضعفه سيبويه فقال : **(ولو جاز هذا لقُلت : هذا قصيرٌ الطويلُ تريدُ مثلُ الطويل)** .

ولجاز أَنْ تَقُولَ : جاءَنى زيدٌ أَخاك ، تُريدُ مثلَ أَخيك ، ومثل البزاز ، وهذا يَقْبُحُ جدًا ، كما قَبُح أَن يكونَ حَالاً إلا فى شِعْرٍ أو ضرورةٍ .

قال : **(وهو فى الصفةِ أَقبَحُ لأَنَّكَ تَنْقُضُ ما تكلّمتَ به)** .

يُريدُ أَنّ الصفَة والموصوفَ كشىءٍ واحدٍ ، فلا يجوزُ أن يكونَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً والآخر نكرةً ، والحال مع الذى منه الحال ليسا كشيء واحدٍ فصار فى الصفةِ أَقْبَحَ .

هذا بابُ ما يُخْتَار فيه الرفعُ

١٠٧ و

/(وذلك قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء ، وله رَأْيٌ رَأْيُ الأُصلاء .

وإنّما كان الرفعُ فى هذا الوجه لأن هذه خصالٌ يذكرها فى الرجل كالحلم والعقل والفضل ، ولم تُرِدْ أنك مررت برَجُل فى حَال تَعلّم ولا تَفهُّم ؛ ولكنك أردت أن تذكُرَ الرَجُلَ بفضْلٍ فيه ، وأَن تجعلَ ذلك خَصْلةً قد استكملها ، كقولك : له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين) .

قال أبو سعيد : إنّما يُرْفَعُ الثانى على أَحَدِ وجهين :

إما أن يكون بدلاً من الأول ؛ كأنه قال : له عِلمُ الفقهاء ، وله حَسَبُ الصالحين ، أو على إضمار هُوَ وما أشبهه ، كأنه قال : عِلمٌ هو عِلمُ الفقهاء ، وكان الاختيار فيه للرَّفْع ؛ لأنه شىءٌ قد ثبت فيه فصار بمنزلة اليد والرِّجْلِ . ألا ترى أَنَّك لو قلت : له رأسٌ رأسُ البقر ، وله رِجْلٌ رجلُ الفيل ويدٌ يدُ الحِمَارِ وما أشْبَهَهُ لم يكن فيه إلا الرَّفْعُ .

وإنما فَرَّقَ بين هذا الباب والبابِ الأَول لأن الباب الأول شىءٌ لم يَثْبُتْ وإنما يُعَالِجُ عَمَلَهُ لأنه إذا قال : له صَوْتٌ صوتُ حمار ؛ فهو شىءٌ يعالجه فى الوقت .

وإذا قلت : مررت به فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ ، فتصويتُه إنما كان فى وقت مرورك به ؛ فَوجَبَ من أجل ذلك إضمارُ فعلٍ ينصب .

(ويَدُلُّكَ على ذلك ويكشفه قولُهم : له شَرَفٌ وله دِينٌ وله فَهْمٌ) .

ولا يراد بذلك أنه يتشرّفُ ويتديّنُ ويتفهّمُ من غير أن يكون استقرت هذه الأشياءُ .

(ولو أرادوا أَن يخبروا أَنه يُدْخِلُ نفسه فى الدين ولم يَسْتكمِلِ أن يُقَال له : دَيِّنٌ لقالوا : يَتديَّنُ وليس له دِينٌ ، وكذلك يَتَشرَّفُ وليس له شَرَفٌ ، ويَتفهَّمُ وليس له فَهْمٌ ، قال : فلما كان هذا اللفظ الذى اسْتكْمَلَ ما كان غَيرَ عِلاجٍ بَعُدَ النصب) .

قال أبو سعيد : يعنى أن قولهم : لَهُ علمٌ عِلْمُ الفُقَهاء ، وحَسَبٌ حَسَبُ الصالحين ، وفَهْمٌ فَهْمُ الأُدباَءِ ،/ يقال ذلك لمن فيه فَهْمٌ مُسْتقر فَبَعُدَ النصب فيه فى قولنا : أَمْرٌ به فإذا له صوتٌ صوتَ حِمَارٍ ؛ إنما هُوَ معالجةٌ للصوت وإخراجه .

١٠٧ ظ

ولو أراد بقوله عِلْمَ تَعَلُّمٍ وتَفَهُّمٍ وتعاطٍ لَهُ لَجازَ النصبُ ، وصار بمنزلة له صَوْتٌ صَوْتَ حمَارٍ ، إلا أن المفهومَ من كلامِ الناس وما جرت به عادَتُهم أَنّ ذلك مَدْحٌ للمذكور ، حَصَلَ لَهُ بما استقرّ فيه من العِلْمِ والفَهْمِ وغير ذلك .

هذا بابُ ما يُختارُ فيه الرفعُ إذا ذكرتَ المصدرَ الذى يكونُ علاجًا وذلك إذا كان الآخر هو الأول

وذلك نحو قولك : له صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ ؛ لأنك إنما أردت الوَصْفَ ، فكأنك قلت : له صَوْتٌ حَسَنٌ ، وإنما كرَّرتَ[١] الصوتَ توكيدًا ، ولم تُرِد أن تحملَهُ على الفعل)

ومثلُ هذا : مررتُ برَجُلٍ رَجُلٍ صَالحٍ ، وعنده ثوبٌ ثوبٌ حَسَنٌ ، فيعيدون الاسم فينعتونه بالنَعْتِ الذى يكون للأول .

(ومثلُ ذلك : له صَوْتٌ أَيُّما صوت ، وله صوتٌ مثل صوتِ الحمار ، لأن أيّ[٢] والمِثْلَ صفةٌ أبدًا ، فإذا قلت : أَيُّما صَوْتٍ ، فكأنك قُلْتَ : له صَوْتٌ حَسَنٌ جدًا ، وهذا صَوْتٌ شبيه بذلك ، فأيٌّ ومثلٌ هما الأول ، والرفع فيهما أَحْسَنُ ؛ لأَنَّكَ ذكرتَ اسمًا يَحْسُنُ أن يكونَ هَذا الكلامُ مِنْهُ ؛ فَلَمّا كان منه حُمِلَ عَلَيْه ، كقولك : هَذَا رَجُلٌ مثلُك ، وهَذَا رَجُلٌ حسن ، وهذا رجلٌ أَيُّما رَجُلٍ) .

قال أبو سعيد : معنى قول سيبويه : يعنى هُو هُو ، وهو يستعمله[٣] فى بعض كلامه ، يريد أن قولك : له صَوْتٌ إنّما هو الأَوّلُ ، وصَوْتٌ مثل صوتِ الحمار ، مثل : هو الأَوّل .

وأراد أن يُفَرِّق بين هذا وبين قوله : له صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ؛ لأَنَّ صَوْتَ حمارٍ ليس بالصوتِ الأَوَّلِ ، / ولم يظهر لفظُ مثل فيختار فيه الرفع . ١٠٨ و

وإذا قلت : له صَوْتٌ صوتُ حمارٍ فيقول سيبويه : **(إِنّما جاز رفعه على سِعَةِ الكلام كما جاز لك أن تقول : ما أَنت إلا سَيْرٌ)** .

قال أبو سعيد : يريد أن جوازه على إضمار «مثل» كإضمارك فى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٤] على معنى أهل القرية ، وكإضمارك وما أنت إلا سَيْرٌ ، أى إلا صاحِبَ سَيْرٍ .

---

(١) ما أثبتناه من : س وهو الصواب ، والأصل : ذكرت .
(٢) هارون : أيًا .
(٣) ما أثبتناه من : س وهو الأصوب ، والأصل : مُسْتَعْمَلَةً .
(٤) سبق تخريجها .

فمن اختار : ما أنت إلا سيرًا ، اختار له صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ ، ومن اختار الرفع فى ذلك اختار الرفع فى هذا .

(ولو قلت : له صَوْتٌ أَيَّما صَوْت ، وله صَوْتٌ مثلَ صَوْتِ الحمار ، أو له صَوْتٌ صَوْتًا حَسَنًا جاز ، وإنما جواز هذا على الحال ، أَو على المصدر بإضمار فعل ؛ لأَنّ فى قوله : له صَوْتٌ دلالةٌ على التصويت ، فأَجاز الخليل النصبَ لهذا المعنى ، ويقوّى ذلك أَنَّ يُونُسَ وعِيسَى جميعًا زعما أن رؤبة بن العجاج كان يُنْشِدُ هذا البيت :

فيها ازدهافٌ أَيَّما ازدهاف)[1]

وفى كتاب أَبى بكر مَبْرَمَان مُفَسَّرٌ فى الحاشية ؛ الازدِهَافُ : العَجَلة ، وليس كذلك ، قال رؤبة يخاطب أَباه ويعاتبه في قصيدة فِيهَا :

أَقْحَمْتَنِى فِى النَّفْنَفِ النَّفْنَافِ ... فِى هَوْلِ مَهْوَى هُوَّة الرصّافِ
قَوْلُكَ أَقْوَالاً مَعَ التِّحلافِ ... فِيهَا ازْدِهَافٌ أَيَّما ازدِهَافِ[2]

وفُسِّر الازدِهَافُ : الشِّدَّة والأَذى ، وحقيقته : استطارة القلب أو العقل من شدة الجزع أو الحُزْنِ .

قال الشاعر :

تَرْتَاعُ من نَفْرتِى حَتّى تخيّلها ... جَوْنَ السَّراةِ تَوَلَّى وَهْوَ مُزْدَهِفُ[3]

وقالت امرأة من العرب :

بل[4] من أَحَسَّ بُنيىَّ اللذين هُمَا ... قَلْبِى وعَقْلِى فَعَقْلِى اليومَ مُزْدَهِفُ[5]

١٠٨ ظ

ونصب أَيَّما على تقدير تَزْدَهِف أَيَّما ازدهاف ، لأَنّ له ازدهافٌ قد دلَّ / على ذلك وصار بدلاً من اللفظ بالفعل .

---

(١) ، (٢) القائل : رؤبة بن العجاج :
ديوانه : ١٠٠ ؛ خزانة الأدب ٢ : ٤٣ ؛ شرح المفصل ١٠ : ٤٩ ؛ هارون ١ : ٣٦٤ .
(٣) غير منسوب ، تاج العروس (زهف) .
(٤) س : يا من .
(٥) ينسب لأم حكيم بنت قارظ بن خالد الكنانية ، وقيل : هى عائشة بنت عبد المدان :
الأغانى ١٦ : ٢٧١ ؛ تاج العروس (زهف) .

هذا باب ما الرفْعُ فيه الوجهُ

(وذلك قولك : هذا صوتٌ صَوْتُ حمار لأنك لم تذكر فاعلا لأَنَّ الآخرَ هو الأول حيث قلت : «هذا» ، فالصوتُ هو «هذا» ثم قُلت : صوتُ حمار ؛ لأنك لم تُشَبِّه وجعلته هو صوت الحمار لمّا سمعت نهاقا ، فلاشك فى رفعه وإن شَبَّهت أيضًا فهو رفع ؛ لأنك لم تذكُرْ فاعلاً يفعله وإنما ذكرت ابتداءه كما تبتدئُ الأَسماء فقلتَ «هذا» ثُمّ بنيت عليه شيئًا هو هو فصار كقولك هذا رجُلٌ رجلُ حربٍ) .

وليس هذا كقولك : لَهُ صوتٌ ؛ لأَنَّ اللام دخلت على فاعلِ الصوت ، كأنك قُلتَ : لزيدٍ صوتٌ ، ودل ذلك على أنه يُصَوّتُ أو قد صَوّتَ ، وقولك : هذا صَوْتٌ صوتُ حمارٍ ، كقولك : هذا رأسٌ رأسُ حِمارٍ ، وهذا رَجُلٌ أخو حَرْبٍ إذا أردت الشبه ؛ لأنه قام مقام مثل وهو مرفوع .

(ومن ذلك : عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَامِ والاختيارُ فيه الرفعُ ؛ لأنك لم تذكر الفاعل للنوح فتدل بذكره على الفعل فتنْصِبَ) .

قال أبو سعيد : الفرقُ بين «هذا» وبين «له صوتٌ» أَن الذى له الصوت فاعلُ الصوتِ ، والذى عليه النَّوْحُ ليس بِفَاعِلٍ للنَّوْحِ .

وقولك : نَوْحُ الحَمَامِ ليس بصفة لنوحٍ ؛ لأنه معرفةٌ ونوحٌ نكرةٌ ، وإنما هو بدلٌ ، أو على إضمار هُوَ ، وَقَدْ مَضَى نحو هذا .

وإذا قلت لهُنَّ نوحٌ نوحَ الحَمَام وأنت تعنى النوائح كان الوجهُ النصبَ ؛ لأَنَّهُنَّ الفاعلاتُ ، كما كان فى قولك لَهُ صَوْتٌ صوتَ الحمارِ ، وإنما قولك عليه نَوْحٌ أنه موضعٌ للنَّوْحِ الذى نَاحَهُ غيرُه .

قال سيبويه : **(ولو نصبت لكان وجْهًا ؛ لأَنَّهُ إذا قال : هذا صَوْتٌ وهذا نَوْحٌ فقد أحاط العِلْمُ أن مع الصوتِ والنَّوْحِ / فاعلين فتجعله على المعنى)** كما قال : ١٠٩ و

قَدْ سَالَمَ الحياتُ منه القَدَما الأُفْعُوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا(*)

(*) العجاج : ديوانه ٨٩ ؛ خزانة الأدب ١٠ : ٢٤٠ ، ١١ : ٤١١ ؛ هارون ١ : ٢٨٧ .

قال أبو سعيد : الشاهدُ : أنَّهُ رفَعَ الحيّاتِ بَسالَمَ ، ونصبَ القدم لأنَّهُ مفعولُ سالم ، والأُفعوان وما بعده هُنّ الحياتُ فنصبها وحقُّها الرفع بالبدل من الحيات فحمَلَ نصبهُنّ على المعنى ، وذَلك أن سالم وباب فاعل حَقُّه أنْ يكونَ من اثنين كُلُّ واحدٍ منهُمَا يفعل بصاحبه مثل الذى يفعله صاحبُه به ، فلما قال : سالم الحياتُ القدم دَلّ على أن القدم مسالِمتُها فأضمر مسالمة القدم للأفعوان ؛ فكأنه قال : سَالَمَتْ القَدَمُ الأُ فعوانَ .

وكان الفَرَّاءُ يُنشِدُ «الحيَّاتِ» منصُوبًا بكسرِ التاءِ ويجعلُ القدمَ تثنية ، أراد : القَدَمان وحذف النون للضرورة كما قال :

[أبَنِى كُلَيْبٍ][1] إنَّ عَـمَّـىَّ اللّذَا قَـتَـلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْـلالاَ[2]

وقَالَ تَأبَّطَ شَرًا :

هُمَـا خُطَّتَـا إِمّـا إِسَـارٌ وَمِنَّةٍ وإمّـا دَمٌ والقَـتْلُ بالحُـرِّ أَجْـدَرُ[3]

أراد «خطّتانِ» ، ورأيت من روى : «هُمَا خُطتا إما إسارٍ ومنَّةٍ» بخفض إسارٍ ويجعل خُطتَا مضافا إلى إسارٍ .

ومما حُمِلَ على المعنى قوله :

لِيُـبْكَ يزيدُ ضـارعٌ لِخـصـومـةٍ ومُخْـتَـبِطٌ مـمـا تُطيحُ الطوائِحُ[4]

رفع يزيد بما لم يُسَمَّ فاعله ، ثم رفع ضارعًا على المعنى ؛ لأنه لما قال : لِيُبْكَ عُلِمَ أنّ باكيًا يبكيه فأضمر ليبكه ضارعٌ ، ومثلهُ فى بعض القراءات :

﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[5] كأنه قال : زَيّنَهُ شركاؤهُم ، وبَعْضٌ يروى لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ ، فينصبُ «يزيدَ» ولا شاهدَ فى هذا .

---

(١) الإضافة من الديوان : ١٠٨ ، ط بيروت ، تحقيق د . فخر الدين قباوة .

(٢) قائله : الأخطل :

ديوانه : ٣٨٧ ؛ شرح المفصل ٣ : ١٥٤ ، ١٥٥ ؛ المقتضب ٤ : ١٤٦ ؛ المنصف ١ : ٦٧ ؛ سر صناعة الإعراب ٢ : ٥٣٦ .

(٣) سبق تخريجه ص : ٥٧ من هذا الجزء .

(٤) قائله الأخطل :

ديوانه : ٤٤ ؛ شرح المفصل ٣ : ١٥٤ ، ١٥٥ ؛ المنصف ١ : ٦٧ (بدون نسبة) ؛ خزانة الأدب ٣ : ١٨٥ ، ٨ : ٢١٠ ؛ هارون ١ : ١٨٦ .

(٥) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام ، وهى قراءة ابن عامر ، انظر : الميسر فى القراءات الأربعة عشر ، ص : ١٤٥ .

هذا بابُ ما لا يكونُ فيه الرفعُ

(وذلك قولُك : له يدٌ يدُ الثَور ، وله رأسٌ رأسُ الحمَارِ ؛ لأَنَّ / هذا الاسمُ[١] فلا يُتَوهّمُ أَن الرجُلَ يصنَعُ يدًا أَو رِجْلاً [وليس بفعل][٢] وقد مضى هذا فى خلال ما أمليناه) .

١٠٩ ظ

(١) س ، وهارون : هذا اسم ، وهو عندى الصواب .
(٢) الإضافة من : هارون .

هذا بابٌ آخرُ لا يكُونُ فيه إلاَّ الرفعُ

(وذلك قولُك : صَوتُه صَوتُ حمار ، وتلويْحُهُ تضميرُكَ السابقَ ، ووجدى به وجْدُ ثَكْلَى) .

وإنما وجب الرفعُ لأن قولَك صوتُهُ مبتدأٌ لا بُدَّ له من خَبرٍ ، وصوتُ حمارٍ خبرُهُ على مَعْنَى : مثل صوتِ حِمَارٍ فوجب رفعُه ، قال الشاعر :

وَجْدِى بِهَا وَجْدُ المُضِلّ بعيـرَهُ　　　بنخلةَ لم تَعْطِفْ عليه العواطفُ(*)

وكذلك لو قُلتَ : مررتُ به فصوتُه صوتُ حِمَارٍ .

قال سيبويه : **(فإن قال : فإذا صَوْتُه يريد الوجْه الذى يُسكَتُ عَلَيهِ دخله النصبُ ، لأَنه يضْمَر بَعْدَهُ ما يُسْتَغنَى بهِ)** .

قال أبو سعيد : يريد أنّ «إذا» هذه وهى التى تكون للمفاجأة إذا كان بعدها مبتدأٌ جاز أن يُسْكَتَ عليها ولا يُؤتى لها بخبرٍ كقولك : خرجتُ فإذا زَيْدٌ ، ويجوز أن يؤتى بخبرِهَا فَيُقال : خرجتُ فإذا زَيدٌ قائمٌ .

فإذا قال : صوتُهُ صوتُ حِمَارٍ وهو يريد الوجَه الذى تأتى فيه بالخبر فقد وَجَبَ رفع الثانى كما يُرْفَعُ فى قولك : صوتُه صوتُ حِمَارٍ .

وإنْ قَدّر الاستغناء عنه كان منصوبًا على الحال أو بإضمار فعلٍ على نحو ما مضى .

(*) قائله : مزاحم العقيلى :
شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٢ ؛ تاج العروس (عطف) .

هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ لأنه عُذْرٌ لِوُقُوعِ الأمْر

(فانتصب لأنه مَوقُوع له ، ولأنه تفسيرٌ لما قبله ؛ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منهُ فانتصب كما انتصب «الدِّرْهمَ» فى قولك : عشرون درهما .

وذلك قولك : فَعَلْتُ ذلك حِذَارَ الشرّ ، وفعلتُ ذاك مخافةَ فلانٍ ، وادخارَ فلانٍ ، قال الشاعر وهو حاتم :

وأَغفِرُ عَوْراءَ الكريم ادّخارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللئيم تَكرُّمَا[1]

وقال النابغة :

/ وَحَلَّتْ بُيُوتِى فى يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخَالُ به راعِى الحَمُولَةِ طَائرا
حِذارًا على أن لا تُصَابَ مَقَادَتِى ولا نِسْوتى حتى يَمُتْنَ حَرَائِرا[2]

١١٠ و

وقال الحارثُ بن هشام :

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ والأَحِبةُ فِيهِمِ طمعًا لهم بِعقابِ يومٍ مُفْسِدِ[3]

وقال العجّاجُ :

يركب كلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مخافةً وزَعَلَ المحبُورُ
والهولَ من تهوُّلِ الهُبُورِ[4]

---

(١) البيت لحاتم الطائى :
ديوانه ٢٥ ؛ خزانة الأدب ٣ : ١٥ ، ١٢٢ ؛ شرح المفصل ٢ : ٥٤ ؛ تاج العروس (غور) ؛ شرح شواهد القرطبى ٣ : ١٣ ؛ هارون ١ : ٣٦٨ .

(٢) البيتان للنابغة الذبيانى :
الديوان ٦٩ ؛ شرح المفصل ٢ : ٥٤ ؛ شرح قطر الندى : ١٧٢ (البيت الأول) ؛ شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٤ ؛ هارون ١ : ٣٦٨ .

(٣) قائله : الحارث بن هشام .
شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٦ ؛ شرح المفصل ٢ : ٥٤ ؛ هارون ١ : ٣٦٩ .

(٤) البيت للعجاج :
ديوانه : ٢٨ ؛ خزانة الأدب ٣ : ١١٤ ، ١١٦ ؛ هارون ١ : ٣٦٩ .
والهبور : جمع هبر ، بالفتح ، وهو ما أطمأن من الأرض وحوله مرتفع ، وفى رواية أخرى : القبور .

وفعلتُ ذاك أجْلَ كذا وكذا ، فهذا كله ينتصبُ ؛ لأنه مفعول له كأنه قيل له : لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا فقال : لكذا وكذا لَمّا طَرَح اللامَ عمل فيه كما عمل فى «دأبَ بكارٍ» ما قَبْلَهَ حين طَرَحْتَ مِثلَ وكان حالاً تعنى دَأْبَ بكارٍ) .

قال أبو سعيد : اعلم أنّ المصدَر المفعُولَ له إنّما هو السببُ الذى له يَقعُ ما قبلَهُ وهو جوابٌ لقائلٍ قال له : لِمَ فَعَلْتَ كذا ؟ فيقول : لكذا وكذا ، كرجلٍ قال لرجلٍ : لم خرجْتَ من منزلكَ ؟ فقال : لابتغاء رزق الله ، أو قال له : لم تركتَ السوقَ ؟ فقال للخوفِ من زيدٍ ولحَذارِ الشرِّ .

وبعض النحْويين يُقَدِّرُهُ بـ «لولا» ومعناه : لولا حَذارُ الشرِّ ما تركت السوقَ ، [ولولا][1] ابتغاءُ رزقِ اللّهِ ما خرجْتُ من البيت ، وذلك على ضربين :

أحَدُهُما : أَنْ تفعلَ الفعْلَ تجذبُ به فعلاً آخر ، كقولك : احتملتُكَ لاجتذابِ مَوَدَّتِكَ ، ولاستدامةِ مُسَالمتِك ، فهو مَعْنًى تجذبه باحتماله .

والوجه الآخر : أن تدفَعَ بالفعل الأول معنًى حاصلاً ، وتجذبَ به معنى آخر كقولك : فَعَلتُ ذاك حِذَارَ شرِّ زيدٍ ؛ كأَنَّ الحِذَارَ معنًى حَاصِلٌ تزيله بفعلِ ذلك الشىء ، وتجذبُ ضده من الأمر .

ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفةً ونكرةً ؛ لأنه ليس بحالٍ فيُحْتَاجُ فيه إلى لزوم النكرة .

فأما المعرفَةُ : فقولُكَ ذلك لابتغاء الخير وللخوفِ من زيدٍ .

١١٠ ظ

وأَمَّا النكرةُ : فقولك لابتغاء الخير/ ، ولخَوفٍ من زيد ، ويجوز حذفُ اللام ونصبُ الذى بعدها كقولك : قُلته ابتغاء الخير ، وحذَاراً من شَرٍّ ، والناصبُ للمصدرِ الفعلُ المذكورُ لا غير ، والدليل على ذلك : أن قائلاً لو قال : فعلتُ هذا الفعل لزيد لكانت اللام فى صلة الفعل المذكور لا غير ، ولم تكن بنا حاجةٌ إلى طلب فعل آخر ، فإذاً أَلقَيتَ اللام وهى فى موضع نصبٍ بالفعل وصل الفعل إليه فنصبه ، وتدخل «مِنْ» فى معنى اللام لأنه يجوز أن تقولَ : خَرَجْتُ من أجل ابتغاء الخير ، واحتملتُ من أجل خوف الشَّرِ ، ومعناهما واحدٌ ، وعلى ذلك قوله عز وجل : ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[2] أى لحذر الموت ، أو من أجل حذرِ الموت .

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) الآية ١٩ من سورة البقرة .

ولو قال قائل : فعلتُ هذا لزيدٍ ، أو من أجل زيدٍ لم يجز حذفُ اللام ، ونصبُ زيد ؛ لأنه يقع فى ذلك لَبْسٌ ، وإنما جاز فى المصادر لزوال اللبس ، ولأنه جوابُ لِمَ ، ولا يحسن أن تقول : لِمَ خرجتَ ؟ فيقول : لزيد ؛ لأن موضعه على شىء يُجْتَلَبُ حُدُوثُهُ وليس زيدٌ من ذلك .

وقد أنكر النحْويون أن يقام «حِذَارَ الشرِّ» و«ابتغاءَ الخيرِ» مقام الفاعل فلم يجيزوا أن يقال : سِيرَ بزيدٍ حِذَارَ الشَّرِّ ، ولا سِيرَ به ابتغاء الرِّزْق .

وقد أجازوا : سِيرَ بزيدٍ يوم الجمعة ، وسير به فَرْسَخَان ، والفصل بينهما أن الظروف قد توسعت فيها العرب ، فأقاموها مقام الفاعلين والمفعولين فقالوا : ليلُكَ نائمٌ ونهارُكَ بطّالٌ ، قال الله عز وجل : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(*) فلمّا كان ذلك فى الظروف أقاموها مقامَ الفاعل على السعةِ ولم يُتّسَعْ فى المفعول له هذا الاتساعُ فيَخْرُج عن بابه بإقامته مقامَ الفاعل .

قال سيبويه : (**وحَسُنَ فى هذا الألفُ واللامُ ؛ يَعْنى المفعول له ؛ لأنه ليس بحالٍ فيكون فى موضع فاعل ، ولا يُشَبَّهُ بما مضى من المصادر / فى الأمر والنهى وغيرهما ؛ لأنه ليس موضع ابتداء ولا موضعًا يبنى على مبتدإٍ ، فمن ثَمَّ خالف بابَ «رَحْمَةُ اللَّهِ عليه»**) . يعنى خالف بابَ «رحمةُ الله عليه» وسائِر المصادر التى يجوز فيها الرفع والنصب مما تقدّم ذكرُهُ فلم يَجُزْ فى المفعول له غيرُ النصب .

١١١ و

يعنى أن المصادر التى تُنصبُ فى أوّل الكلام قد تُرْفَعُ ـ أيضًا ـ بالابتداء وبخبر الابتداء ، نحو : صَبْرٌ جَميلٌ ، وطاعةٌ ، وقولٌ معروفٌ .

(*) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

هذا باب ما ينتصبُ من المصادر لأنه حالٌ وقع فيه الأمر فانتصبَ لأَنَّهُ مُوقَعٌ(*) فيه الأمر

(وذلك قولُك : قتلتُه صبرًا ، ولقيته كفاحًا ، ولقيته فُجَاءَةً ومفاجأة ولقيته عِيانا ، وكلمتُهُ مُشَافَهةً ، وأتيتُهُ رَكْضًا وعَدْوًا ومشيًا ، وأَخَذْتُ ذلك عنهُ سماعًا وسَمْعًا ، وليس كُلُّ مَصْدَرٍ - وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب - يُوضَعُ هذا الموضِعَ ؛ لأن المصدر هنا فى موضِع فاعلٍ إذا كان حالاً . ألا ترى أنه لا يُحسُنُ أَتانا سُرْعَةً ، ولا أتانا رُجْلَةً ، كما أنُه ليس كُلُّ مَصْدَرٍ يُسْتَعملُ فى باب سَقْيًا وحَمْدًا) .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : اعلم أَنَّ مَذْهبَ سيبويه فى : أتيت زيدًا مشيًا وركضًا وعَدْوًا ، وما ذكره مَعَهُ أَن المصدر فى موضع الحال كأَنَهُ قال : أتيتُهُ ماشيًا وراكضًا وعاديًا ، وكذلك : قتلته صَبْرًا أى : قَتَلْتُهُ مصبورًا ، ولقيتُه مفاجِئًا ومكافِحًا ومعاتبًا ، وكلمته مشافِها ، وأَخذت ذلك عنه سماعًا إذا كان الحال من الفاءِ ، وإن كان من الهاء فصابرًا ، وليس ذلك بقياسٍ مُطَّرِدٍ وإنما يستعمل فيما استعملته العرب ، لأنه شىءٌ وُضعَ فى موضع غيره كما أنَّ باب سَقيًا لا يَطّرِدُ فيه القياس ، فيقال طعامًا وشرابًا ، وقد ذُكِرَ هذا فيما تقدم .

١١١ / ظ وكان أبو العباس يجيز هذا فى كُلٍّ / شىءٍ دَلّ عليه الفعل فأجاز أن تقول : أتانا سُرْعةً ، وأتانا رُجْلَةً ، ولا تقول : أتانا ضَربًا ولا أتانا ضَحْكًا ، لأن الضَرْبَ والضَحْكَ ليس من ضروب الإتيان والسرعةُ ، والرُّجْلَةُ من ضروب الإتيان ، لأَنّ الآتى ينقسِمُ إتيانُه إلى سُرْعَةٍ أو إبطاءٍ أو تَوسُّطٍ ، وتنقسِمُ إلى رُجلةٍ وركوبٍ ، ولا ينقسم إلى الضَرْبِ والضَحْكُ .

وكان يقول : إنّ نصْبَك مشيًا إنما هو بالفعل المقدرِ كأنه قَالَ : أتانا يمشى مَشْيًا ، وكانَ يدّعى أَنّ هذا القياسَ قولُ النحويين .

وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح مذهب سيبويه وهو الصوابُ ؛ لأن قول القائل : أتانا زيدٌ مشيًا يصح أن يكون جوابًا لقائلٍ قال : كيف أتاكم زَيْدٌ ؟ وكذلك : كيف لقيتَ

(*) عند هارون : موقوعٌ .

زيدًا ؟ فتقول : فُجَاءَةً ، إنما تقع للحال ؛ فكأنه قال مفاجئًا ، ولو كان على ما قال المُبَرِّد : أَنَّ الناصبَ للمصدر الفعلُ الـمُضْمَر وأن ذلك الفعلَ المُضْمَرَ فى موضع الحال لجاز أن تقول : أتانا زيدٌ المشْىَ ، وهو لا يجيز هذا ، وعلى قياسه يلزمه ذلك ؛ لأَنه يكون تقديرهُ : أتانا زيدٌ يمشى المشىَ ، والفعلُ يتعدّى إلى المصدر الـمَحْضِ الذى ليس فيه معنى الحال معرّفًا ومنكّرًا .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : والذى عندى أنه يجوزُ أنْ تنصبَ مَشْيًا وفُجَاءَةً على المصدر من غير الوجهِ الذى ذكره أبو العباسِ ، وهو أن تجعلَ «أتى» فى معنى : مشى إلىّ ، ويكون «مَشْيًا» مصدرًا له ، وكذلك لقيته فُجَاءَةً ، كأنه قال فاجأتُهُ مفاجأة على نحو ما تَقَدَّمَ من المصدر الذى من غير لفظ الفعل المذكور ، كقولهم : تبسّمت وميضَ البَرْقِ ، وما أَشْبه ذلك .

فإن قال قائلٌ : فهل تجيز أَن تقول جاءنى زيدٌ المشى ، ولقيته الفجاءة إذا كان المصدرُ لا يمنع عمل الفعل فيه ، وإن كان معرفةً ؟

قيل له : لا يجوزُ هذا لأَنّ هذا المصدر لا يجوزُ استعماله فى كل مكانٍ على ما حكاهُ سيبويه من أَنّهُ لا يُقالُ : أَتانا سُرْعَةً ، / وإنما هو شىءٌ استُعْمِلَ فى غيرِ موضعه فلم يُتَجاوز فيه ما استْعملوه ، ومثلُ ذلك قولُ الشاعر ، وهو زهير : ١١٢ و

فَـلأْيًا بلأىٍ مـا حَـمَلْنَا غُـلامَنَا   على ظَهْرِ محبوكٍ ظِمَاءٍ مفاصِلُه[1]

فالتقدير فيه : فلأْيًا بلأىٍ حملنا ، وما زائدة ، ولأْيًا : بطاءً وجَهْدًا ، فكأنه قال : مَجْهودين حملنا وليدَنَا ، ومبطئين حملنا وليدَنَا ، ويقال : الْتأَتْ عليه الحاجة إذا أبطأت ، قال الراجز :

ومَنْهلٍ وَرَدْتُهُ التِقَاطًا[2]

أى : فجاءةً ، وهو من الأول .

---

(١) البيت لزهير بن أبى سُلْمَى :
ديوانه ١٣٣ ؛ شواهد القرطبى ٣ : ١٠٢ ؛ أساس البلاغة (لأى) ؛ تاج العروس (لأى) ؛ هارون ١ : ٣٧١ .
(٢) ينسب إلى نقادة الأسدى ، ويروى لرجل من بنى مازن :
تهذيب إصلاح المنطق ١٨٣ ، ٢٤٧ ؛ شواهد القرطبى ١ : ٣٩١ ؛ تاج العروس (لقط) .

وهذا بابُ [ما جاء][1] منه فى الألف واللام

(وذلك قولُكَ : أَرسَلَها العِرَاكَ ، وقال لَبيدٌ :

فَــأَرْسَلهــا العِــرَاكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِق على نَغَصِ الدِّخَالِ)[2]

ويُروى : نَغْص الدِّخَالِ ، فنَصَبَ العِراكَ وهو مصدرُ عارك يعارك معاركةً وعراكًا إذا زاحَم ، وجعل العِراك فى موضع الحال وهو معرفةٌ ، وذلك شاذٌّ ، وإنما يجوز مثل هذا لأنه مصدر ولو كان اسم فاعلٍ ما جاز ، لم تقل العربُ أرسلها المَعارِك ، ولا مثل جاء زيدُ القائم ، وإنما وضعوا بعضَ المصادر للمعارف فى موضع الحال فمنها مصادر بالألف واللام ، ومنها مصادرُ مضافةٌ إلى معارفَ .

فأما ما كان بالألف واللام فالعراك ، ومثله قولُ أَوس بن حجر :

فـأورَدَها التـقـرِيبَ والشَـدَّ منهـلاً قَطاهُ معـيـدٌ كَـرَّةَ الوِرْدِ عـاطِفُ[3]

أراد : فأوردها تقريبًا وشدًا فى معنى مُقَرِّبًا وشادًا ، ومثله :

مَــدّتْ عَلَيــه المُلْكَ أطنَابَهــا كــأْسٌ رَنَوْنَاةٌ وطِرْفٌ طِمِــرّ[4]

ومعنى البيت : أنه وصفَ مَلِكًا دائم الشربِ فقال : مَدّتْ عليه ، يعنى : على المَلِكِ / كـأسٌ ، رنوناةٌ أَطنابَهـا فى مـعنى : الـمَلِكُ مُـمَلَّكًا المُلْكَ ؛ فـجـعل المُلْكَ فى مـعنى الحال ، وتقديرُه : مُمَلَّكًا . (١١٢ ظ)

وأما ما جاء منه مضافًا معرفةً فقولك : طلبتَهُ جَهْدَكَ وطاقَتَك ، وفَعَلتُه جهدى وطاقتى ، وهو فى موضع الحال ؛ لأن معناهُ : مجتهدًا ، ولا يُستَعْملُ هذا إلا مضافًا ، لا تقولُ ، فعلتُه طاقةً ولا جَهْدًا ، وقد مضى من المصادر أَنّ منها مالا يُسْتَعْمَلُ إلا مضافًا ، نحو : معاذَ الله ، وعَمْرَكَ اللهَ .

قال : (ومثلُه : فَعَلَهُ رَأْىَ عَينى وسَمْعَ أُذُنى ، قال ذاك وإن قُلت : سَمْعًا جَازَ) لأَنَّهُ قد استُعمِل مُضَافًا وغيرَ مُضاف .

---

(١) الإضافة من : هارون .

(٢) قائله : لبيد بن ربيعة :

ديوانه : ٨٦ ؛ شرح المفصل ٢ : ٦٢ ؛ خزانة الأدب ٣ : ١٩٢ ؛ مغنى اللبيب ٢ : ٣١٤ ؛ الإنصاف ٢ : ٨٢٢ ؛ شرح ابن عقيل ١ : ٤٤٧ ؛ أساس البلاغة (نغص) ؛ هارون ١ : ٣٣٢ .

(٣) البيت لأوس بن حجر : ديوانه : ٦٩ .

(٤) بدون نسبة :

الخصائص ٢ : ٢٤ ؛ المقاييس ٢ : ٤٤٣ (وقد نسبه إلى عمرو بن أحمر) .

هَذَا بَابُ ما جُعِلَ من الأَسماء مصدرًا كالمضاف في الباب الذى يليه

(وذلك قولُكَ : مَرَرْتُ به وحْدَهُ ، [ومررت بهم وَحْدَهُمْ ، ومررتُ برجلٍ وَحْدَهُ] [١] ومثل ذلك فى لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتَهُم وأربعتَهُم ، وكذلك إلى العَشَرَة .

وزعم الخليلُ أَنّه إذا نَصَبَ ثلاثتهم فكأنَّهُ يقُولُ : مَرَرْتُ بهؤلاء فقط لم أجاوزْهُمْ . [كما أنه إذا قال : وحده فإنما يريد : مررت به فقط لم أجاوزه] [٢] .

وأَمّا بنو تميم فيُجْرُونَهُ على الاسم الأَول إن كان جَرّا فجرٌّ ، وإن كان نصبًا فنصب وإن كان رفعًا فرفعٌ .

وزعم الخليلُ أن الذين يُجُرُّونَه كَأَنَّهم يريدون أن يعُمُّوا كقولك : مَرَرْتُ بهم كُلِّهم [أى لم أدَعْ منهم أحدًا] [٣] .

وزعم الخليلُ حين مَثَّل نَصْبَ وحدَهُم وخَمْسَتَهُم أنه كقولك : مَرَرْتُ بِهم أفرادَهُمْ ، أى إفرادًا لهم ، فهذا تمثيلٌ وإن لم يُسْتَعْمَلْ فى الكلام) .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : ليونس قولٌ فى «وَحْدَهُ» يأتى فى الباب الثالث من هذا البابِ ، وأنا أفسرُ جملةَ هذا البابِ مع ذِكر قولِ يونُسَ .

قال سيبويه : (ومثلُ «خَمْسَتَهُمْ» فى الكلام قول الشاعر ، وهو الشَّمَّاخ :

أَتَتْنِى سُلَيمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِى بالبقيع سِبَالُهَا) [٤]

/ قال أبو سعيد : هذا البيت فى النُّسَخ منسوبٌ إلى الشماخ ، وهو لأخيه مُزَرِّدٍ والنحويُّونَ يروونه فى الاستشهاد منصوبَ اللام من سِبالها ، وهى مرفوعة أولُهَا فى شعره : ١١٣ و

(١) ما بين المعقوفتين من : هارون .

(٢) الإضافة من : هارون .

(٣) الإضافة من : هارون .

(٤) القائل : الشماخ بن ضرار ، وقيل : لأخيه مزرد : ديوانه ٢٩٠ وروايته :

وجاءت سليم قضها بقضيضها تمسح حولى بالبقيع سبالُها

يقولون لى : احلف قلت لست بحالف أُخادعهم عنها لكيما أنالُها

ففرجت كرب النفس عنى بحلفة كما شقت الشقراء عنها جِلالُها

شرح المفصل ٢ : ٦٣ ؛ هارون ١ : ٣٧٤ ؛ تاج العروس (قضض) ؛ التكملة ٥ : ٣٨٧ .

أتتنى خُفافٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حولى بالبقيع سِبالُهَا
يقولون لى احلف قلت لست بحالف أُخادِعُهُمْ عنها لعلّى أنالُها
فَفَرَّجْتُ غَمَّ الموت عنى بَحَلْفَةٍ كظهر الجواد يَرُدُّ عنها جِلالُهَا[1]

وقد استُعمل «قضَّهَا بقضِيضِهَا» على وجهين :

منهم من ينصبه على كلِّ حال ؛ فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول فى موضع الحال كقولك : مررت به وَحْدَهُ وفعلتَه جَهْدَكَ وطاقَتَكَ .

ومنهم من يجعلهُ تابعًا لما قبله فى الإعراب فيجريه مَجْرى كلِّهم ، فيقول : أَتتنى سُليمٌ قضُّها بقضِيضِها ، ورأَيتُ سُلَيْمًا قَضَّها بقضِيضِها ، ومعناها : أجمعين[2] ، أو كلهم ، وهو مأخوذٌ من القضّ وهو الكسر ، وقد يُسْتَعْمَل الكسرُ فى معنى الوقوع على الشىء بسرعة ، كما يقالُ : عُقابٌ كاسرٌ ، وكأن معنى قَضَّهُم : انقضّ بعضُهم على بعضٍ وتجمعوا .

---

(١) الأبيات للشماخ بن ضرار ، وقيل : لأخيه (مزرد) :
الديوان : ٢٩٠ ؛ شرح المفصل ٢ : ٦٣ (البيت الأول) .
(٢) ى : معهم أجمعين .

هذا بابُ ما يُجْعلُ من الأَسماء مصدرًا كالمصدرِ [الذى][١] فيه الألفُ واللامُ نحو : العِراكَ

(وهو قولُكَ : مررت بهم الجمَّاءَ الغفيرَ ، والناسُ فيها الجمَّاءَ الغفيرَ ، فهذا ينتصب كانتصاب العِراك .

وزعم الخليلُ أنهم أدخلوا الألف واللام فى هذا الحرف وتكلموا به على نيّة ما لم يدخلْه الألف واللام ، وهذا يُجْعَلُ مثل قولهم : مررتُ بهم قاطبةً ، ومررتُ بهم طُرّا ، أى جميعًا ، إلا أنّ هذا نكرةٌ لاتدخُلهُ الألفُ واللامُ كما أنه ليس كل مصدر بمنزلة العِراك ، كأنه قال : مررت بهم جَمْعًا / لهم ، فهذا تَمْثيلٌ وإن لم يُتكلم به ، فصار طُرّا وقاطبةً بمنزلة سُبحَان فى بابه لا يتصرَّفُ كما كان طُرّا وقاطبةً لايتصرفان ، ولا يكونان معرفة ، وهما فى موضع المصدرِ ، ولو كانا فى موضع الصفة لجريا على الاسم ولبُنِيَا على الابتداء ولم يوجدْ هذا فى الصفَةِ ، وقَدْ رأينا المصادرَ قد صُنِعَ بها هذا) .

١١٣ ظ

قال أبو سعيد : اعلم أنّ الجمَّاءَ : هو اسمٌ ، والغفيرَ : نعتٌ لها ، وهو بمنزلة قولك ـ فى المعنى ـ : الجمُّ الكثير ، لأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ : الكثرةُ ، والغفير يراد به : أنَّهم قد غَطَّوا الأَرضَ من كثرتهم ، من قولنا : غَفَرتُ الشىء ، أى : غطيتُهُ ، ومنه : المِغْفَرُ ؛ الذى يوضَعُ على [الرأس][٢] لأَنه يغطيه ، ونصبُه فى قولك : مرَرْتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ على الحال ، وقد تقدّمَ القولُ أن الحال إذا كانت اسمًا غير مصدر لم يكن بالألف واللام ، فأحوج ذلك سيبويه والخليلَ أَنْ جَعَلا «الجمّاءَ الغفيَر» فى موضع المصدر كالعراك ، كأنّك قُلْتَ : مررتُ بهم الجُمُومَ الغُفْرَ ، على معنى : مررتُ بهم جامّينَ غافرين للأَرض ، ولم يَذْكُر أَصحابُنَا أنهما يستعملان فى غير الحال ، وذكر غيرُهُم شعرًا فيه الجمّاءُ الغفيرُ مرفوعٌ ، وهو قول الأَعشى :

صَغِيرُهُمْ وَشَيْخُهُمْ سَوَاءُ هُمُ الجَمَّاءُ فى اللُّؤمِ الغَفيرُ[٣]

---

(١) الإضافة من : هارون .

(٢) الأصل : الناس ، وما بين المعقوفتين من : س وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

(٣) الرواية التى أثبتناها من : س وهى الصواب لأن بها يستقيم الميزان ؛ حيث ورد البيت فى الأصل هكذا :

صَغيرُهم وكبيرُهم وشَيَخُهم سواء هُم الجَمَّاءُ وفِى اللُّؤم الغَفيرُ

لم نعثر عليه فى ديوان الأعشى ، والبيت منسوب للراعى النميرى ، عبيدالله بَن حصين بن معاوية ، والبيت مفرد ، ليس ضمن قصيدة .

وأما قولُهم : مررتُ بهم قاطبةً ، ومررتُ بهم طُرًّا ؛ فعلى مذهب الخليل وسيبويه جميعًا هُمَا فى موضع مصدرين ، وإن كانا اسمين ، وذلك أَن قاطبةً وإِن كان لفظُهَا لفظ الصفاتِ كقولِنا : ذاهِبَةٌ ، وقائمَةٌ ، وطُرًّا وإن كان لفظُها لفظ صُغْرًا وشُهْبًا وما أَشبه ذلك فإنه لا يجوز حملُها إلا على المصدر ، وذلك أَنَّا رأينا المصادر قَدْ يَخْرجن عن التمكن ؛ فلذلك حَمَلَ سيبويه «قاطبةً» و«طُرًّا» على المصدر ، وصار بمنزلة مصدرٍ اسْتُعْمِل فى موضع/ الحال ، ولم يتجاوز ذلك الموضع ، كما لم يتجاوز ما ذكرناه من المصادر فى موضعه ، وفيما ذكرنا خلافٌ من يونُسَ يذكره سيبويه فى الباب الذى يليه ونشرحه إنْ شاء الله .

١١٤ و

هذا بابُ ما ينتصبُ لأنه حالٌ وقعَ فيه الأمرُ وهو اسم

(وذلك قولُك : مررت بهم جميعًا وعامّةً وجماعةً ، كأنك قلت مررت بهم قيامًا) .

قال سيبويه : (وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول لأنّ الجميع والعامة [اسمان][1] متصرفان ، تقول : كيف عامتكم؟ ، وهؤلاء قومٌ جميعٌ ، فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضَف) .

قال أبو سعيد : - رحمه الله - اعلم أنك إذا قلت : مررت بهم جميعًا فله وجهان :

أحدهما : أنْ تريدَ مررتُ بهم وهم مجتمعون ؛ كما قال الله عَزَّ وجل : ﴿أمْ يقولون نحنُ جميعٌ مُنتصرٌ﴾[2] .

والآخر أنْ تريدَ مررتُ بهم فجمعتهم بمروري ، وإنْ كانوا متفرقين في مواضع ، فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره .

وإنْ أَردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدرٍ بإضمار فعلٍ آخر كأنه قال : جمعتُهُم جمعًا في مروري .

وإنْ صيرناهُ حالاً فَعلى نحو قوله تعالى : ﴿وأرسلناك للنَّاسِ رسُولاً﴾[3] وقولهم : قم قائمًا ، وقد ذكرنا هذا فيما مضى .

وعامةً وَجَماعةً بمنزلة جميع ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ بهم الجميعَ والعامةَ والجماعَةَ ، ولا مررتُ بهم جميعَهُم وجماعتَهُم ، كما لا يجوز ضربتُهُ القائم تريد قائما ، ولا ضربتهم قائمَهُم تريد قائمين ، وإنما جاز مررت بهم خمستَهم ؛ لأنه على مذهب الخليل وسيبويه يجعلُ خمستَهُم بمنزلة المصدر كقولهم طَاقَتَهُ وجَهْدَهُ ، والجمّاءَ الغَفيرَ بمنزلةِ العِرَاكَ وَطُرّا / وقَاطبةً حينَ لم يَكُونا موصُوفين بمنزلة الجمع ؛ لأنَ القَطْبَ في الأَصل هو : ضَمُّ الشيء ، تقول : قَطَبْتُ الشيءَ أي : ضممتُهُ وجمعتُهُ ، والطُّرُّ : مأخوذٌ من أطرارِ الطريق وهي : جوانبُهُ ، وصار طُرّا وقاطِبَةً في معنى جمعًا ، وصار نَصْبُهُا كنصبِ مررتُ بهم جمعًا ، ورأيته مكافحةً وفُجَاءَةً .

١١٤ ظ

(١) الإضافة من : هارون .

(٢) الآية ٤٤ من سورة القمر .

(٣) الآية ٧٩ من سورة النساء .

قال سيبويه : (فجعلت هذه يعنى الجمّاءَ الغفيرَ بمنزلة المصادر المعروفة البيِّنة ، يعنى : العِرَاكَ وما جرى مجراه ، كما جعلُوا عليك ورويدَك كالفعل المستعملِ ، وكما جعلُوا لبَّيكَ ، وسبحان بمنزلة سَقْيًا وحَمْدًا ، وهذا تفسير الخليل .

ومعنى قولهم : جَعْلُهم عَلَيْكَ ، ورويدك[1] كالفعْلِ المستعملِ فإنّ عليك زيدًا بمنزلة خُذْ زيدًا ، ورويدك كقولك : أَمْهِلْ زيدًا ، وكجعلِهِمْ لبيكَ وسبحان وإن كانا غير متصرفَين بمنزلة حَمْدًا وسَقْيًا فى النصبِ ، وتقدير ناصب ينْصِبُهَا) .

وقد حُكى عن المازنىّ أنه قال : يقال طَررتَ القومَ إذا مررتَ بهم جميعًا ، وإذا صح هذا لم يُوجِب تمكُّنَ «طُرًّا» لا يكونُ مأخوذًا من لَفْظِ «طرٍّ» كما أُخِذَ «سَبّح» من لفظ «سُبْحَان» ، وهلل من قولِكَ : لا إله إلا اللهُ .

قال : (وزعم يونُسُ أَنّ «وَحْدَهُ» بمنزلة عندَهُ وأن «خمستهم» و«الجمّاءَ الغفير» و«قضّهم» بمنزلة قولك : جميعًا وعامّةً ، وكذلك طُرًّا وقاطبةً عنده بمنزلة وحدَهُ ، وجعل المُضَافَةَ منه بمنزلة «كلّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ» ، وليس مثلَهُ لأن الآخرَ هو الأول [عند يونس][2] ، وفاهُ إلى فِيّ ههنا غيرُ الأول ، وأما طُرًّا وقاطبةً فأشبه ذلك لأَنَّهُ جَيِّدٌ أن يكون حالا غيرَ أن المصدرَ نكرةٌ ، والذى نأخُذُ به الأول) .

قال أبو سعيد : مذهب يونُس أن الجمّاءَ الغفيرَ اسمٌ ؛ لأَنَّهُ موضع المصدر وأن الأَلفَ واللام فى نية الطرح ، وقد ردّ هذا سيبويه بأَنّ «فاهُ إلى فِيّ» غير الأول ، و«وحدَهُ» عنْدَ يونُسَ هو الأوّل ، ومعنى ذلك أن يونُسَ يجعل «وحدَهُ» إذا قلت : «مررتُ به وَحْدَهُ» بمنزلة / متوحّدًا ومنفردًا ، ويجعل المرورَ به ، وكذلك إذا قلتَ : لَقيتُه وحدَهُ جعلْتَ «وحدَهُ» بمعنى منفردًا وجعلَتُه الملْقِيَّ ، وتقول : «كلّمتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ» معناه مُعْنَى المشافَهَة ، وذلك وَجْهٌ آخَرُ .

١١٥ و

قال يونسُ : «مررتُ به وَحْدَهُ» ، معناه على حِيَاله فى موضع الظّرْف ، وإذا كان الظرفُ صفة أو حالاً قُدِّر فيه مُستَقِرٌ ناصِبٌ للظرفِ ، ومستقرٌ هو الأول .

وأما مذهبُ سيبويه فى «وحدَهُ» فالذى قال المبرّدُ : إنه يُحتمل أن يكون الفاعلَ والمفعول به ، أما كونُهُ للمفعولِ به فهو أنْ تقولَ : مررتُ به وَحْدَهُ أَيْ : منفردًا فى مكانه لم يَكُن مَعَهُ غيرُه .

---

(١) الأصل : ورويد ، وما أثبتناه الصواب .

(٢) الإضافة من : س ، وهارون .

والآخر : أنْ تجعل قصْدَكَ إليه دونَ غيره ؛ فتقُولَ : مَرَرْتُ به وَحْدَهُ أَيْ : لم أَعتمد غيرَهُ في مروري .

وكان الزجَّاجُ يذهبُ إلى أَنَّ وحدَهُ مصدرٌ هُوَ للفاعلِ دُونَ المفعُول فإذا قُلْتَ : مررتُ به وَحْدَهُ ،كأنكَ قُلتَ : أَفردتُهُ إفرادًا ، ثم إنّ سيبويه جعل يونُسَ فى جَعْله طُرًّا وقاطبَةً اسمين لا مصدرين أعذرَ منه فى الجمّاءِ الغفير لأنَّهُما نكراتٌ وهما اسمان ، غير أَنهُ لا يقولُ بقوله من أجل أنه لو كانا اسمين لجاز أَنْ يستعملا متمكنين ؛ لأَن هذا مِثلُ التى تُستعمل أحوالاً .

(وأما كُلُّهم وجميعُهم وأجمعون وعامَّتُهم وأنفُسُهُم فلا تكونُ أَبدًا إلا صفَةً) .

قال أبو سعيد : يعنى توكيدًا لما قبله وجاريًا عليه .

وتقول : «هو نسيجُ وَحْدِه»[١] فهو مَدْحٌ ، وأصلُه أَنّ الثوبَ إذا كان مرتفعا لا يُنسج على مِنْوالِه معه غيره ، فكأنه قال نسيج إفراده ، ويقال : هذا [للرجل][٢] إذا أُفْرِدَ بالفَضْل .

وأمّا «عُيَيرُ وَحْدِه»[٣] و«جُحَيشُ وحدِه»[٤] فهو تصغير عَيرْ وهو : الحمَارُ وجحش وهو : ولد الحمارِ ، ويُذَمُّ بهذا الرَّجُل ، وهو الذى ينفرد فيما يخُصُّهُ بفعله ولا يُخَالط أحدًا فى رأىٍ ولا معونَةٍ ولا يُدخلُ فى معونة أَحَدٍ ، ومعناه : أنه ينفردُ / بخدمة نفسه ، وقد يقال : جُحيشُ نفسِهِ وعُيَيرُ نَفْسِهِ على ذلك المعنى .

١١٥ ظ

---

(١) قال ثعلب : الذى لا يُعمل على مثاله مثْلُه ، يضربُ مثلاً لكل من بولغ فى مدحه ، وهو كقولك : فلان واحد عصره ، وقريع قومه ؛ فنسيج وحده ، أى : لا نظير له فى علم أو غيره :
جمهرة الأمثال ٢ : ٣٠٣ ؛ المستقصى ٣١٩ ؛ اللسان (نسج) .

(٢) الإضافة من : س .

(٣) ، (٤) مثلان يضربان لمن يعتزل الناس ويستبد برأيه ، وقال ثعلب : أى يأكل وحده ، وقال الأزهرى : فلان عيير وحده ، وجحيش وحده : هما اللذان لا يشاوران الناس ، ولا يخالطانهم ، وفيهما مع ذلك مهانة وضعف ، وقال الجوهرى : هو المعجب برأيه ، وإن شئت كسرت أوله مثل : شِييخ ، ولا تقل : عوير ولا شويخ :
الميدانى ٢ : ٣٣٦ ؛ الحيوان ٢ : ٢٥٧ ؛ اللسان (عير ، جحش) .

هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ توكيدًا لما قبله

(وذلك قولُك : هذا عبدُالله حقًا ، وهذا عبدُالله الحقَّ لا الباطِلَ ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقولُ .

وزعم الخليل أنَّ قوله : «هذا القولُ لا قولَكَ» ، إنّما نَصْبُه كنصب «غيرَ ما تقولُ» ؛ لأَنَّ «لا قَولَك» فى ذلك المعنَى . ألا ترى أنَّكَ تقولُ : هذا القولُ لا ما تقولُ ، فهذا فى موضع نصبٍ ، فإذا قُلتَ لا قولَكَ فهو فى موضع لا ما تقول) .

قال أبو سعيد : حقًا وَمَا بعده مصادر ، والناصبُ لها فعلٌ قبلها يؤكد الجملة ، وذلك الفِعل أَحَقُّ أو ما جرى مجراه ، وذلك أَنك إذا قلت هذا عبدالله جاز أن يكونَ كلامُكَ قد جرى على يقينٍ منكَ وتحقيق ، وجاز أن يكون على شكّ ، ويجوز أن يكونَ حقًا معرفةً ونكرةً لأَنه ليس بحالٍ ، وإذا قُلتَ : الحقَّ لا الباطلَ ؛ فالباطلُ عطْفٌ على الحق بلا كما تقول : رأَيت زيدًا لا عمرًا ، وإذا قلتَ : هذا زيدٌ حقًا لا باطلاً ، وإن شئت : هذا زيدٌ أقولُ غيرَ ما تقول ، إذ قَدْ عُرِفَ أن قولَ المخاطَبِ باطلٌ فكأَنه قال : أَقول الحقَّ ، وإذا قال : هذا القولَ لا قَولَك فكأنه قال : هذا القولُ لا أقُول قولَك إذ كانَ باطلا .

(ومثله فى الاستفهام : أجِدَّكَ لا تفعل كذا وكذا؟ وأصله من الجِدِّ ، كأنه قال : أَجِدًا ، غير أنه لا يستعمل إلا مُضَافًا) .

حتى يُعْلَم مَن صاحب الجد ، ولا يجوز أَن تُترك الإضافة فى قولك : هذا القولُ لا قولَكَ ، أو غير قولِكَ لم يكُنْ مَا نَفَيْتَهُ بلفظ على البطلان ، ولو نعتَّهُ بشيء يدُلُّ على أنه باطِلٌ لجاز لو قُلْتَ : هذا القولُ غيرَ قولِكَ باطلاً ، أو قيل : كَذبٍ ضعيف ، أونحو ذلك ممّا يدُلُّ على قُوّةٍ / ضِدِه وصحته لجاز وكان فيه توكيدٌ ، والمُبْتَغى مِن ذلك أَن تَحْصُلَ الفائدةُ للتوكيد . ١١٦ و

(ومن ذلك أيضًا : قولُكَ : قد قعد البَتَّةَ ، ولا يستعمل إلا مَعْرِفَةً بالألف واللام ، كما أَن جهدَك وأَجِدَّكَ لا يستعملان إلا مَعْرِفَةً بالإضافة) كما لزم بعض ما مضى من المصادر التعريفُ ، كقولك : سبحانَ الله ، ولبيكَ وسعديكَ ، وعمرَكَ اللَهَ وقِعْدَكَ .

(وأَمَّا الحقُّ والباطلُ فيكونان مَعْرِفةً بالأَلفِ واللامِ ونكرةً ؛ لأَنهما لم يُنزَلا منزلة ما لم يتمكّن من المصادر) .

وفى نسخة الزجَّاج : منزلةَ ما لم يتمكن من المضاف كسبحانَ وسعديكَ .

فقال الزجاج : إذا قلت : «هذا زيدٌ حَقّا» ، «وهذا زيدٌ غيـرَ» قيل : باطِلٌ ، لم يَجُزْ تقديم حقّا ، لا تقولُ حقّا هذا زيدٌ ؛ فإنْ ذكَرْتَ بعض هذا الكلام فوسّطتَّهُ وقلتَ : زيدٌ حقّا أَخوكَ ، وزيدٌ قائمًا أخوك ، وطوّلت بالفرق بينَ «زيدٌ حقًا أَخوك وزيدٌ قائمًا أَخوكَ» على الحال ، فقيل له أنت لا تجيز : زيدٌ قائمًا أَخوكَ إذا أردتَ به الصّدَاقَةَ لا غَيْرُ ؛ لأنه غيرُ متمكّنٍ فلِمَ أَجزتَ : زيدٌ حقًا أَخُوك؟ فقال : إنما امتنعت(*) تقديم الحال لأنّ العَامِل فيه أخوك وليس بعاملٍ قوىٍّ ، فإذا قلت : «حَقّا» فالعامل فيه أَحقُّ وهو فعل مضمر ، فإذا ذكرت بعضَ الكلامِ فعُلِمَ أنّى فيه : إما مُتَيَقِّنٌ وإما شاكٌ جاز أَنْ أُضْمِرَ اللّفْظَ الذى يَدُلُّ على أحد المتوَهَّمَينَ منّى .

قال أبو سعيد : لم يذكر سيبويه بطلانَ تقديم حقّا ، بل قد قال فى الاستفهام : أجِدَّك لا تَفْعَل كذاً وكذا؟ كأَنه قال : أَحقّا لا تفْعَل كذا ، فقد تَقَدّمَ «أَحَقّا» و«أجِدَّكَ» على الجملة التى بَعْدَها ، ولم يُورد الزَجّاجُ هذا على نفسه ، ولعل الـمُجيبَ عنه يقول : إن ألف الاستفهام لمّا كانت طالبةً للفِعل وفى الجملة تقدير فعلٍ قُدِّم ، وفى ذلك نظرٌ والله الموفق .

(*) س : منعت .

١١٦ ظ

هذا بابُ ما يكونُ المصدر فيه/ توكيدًا لنفْسِه نَصْبًا

(وذلك قولُك : لَهُ عَليّ أَلفُ دِرهَمٍ عُرْفًا ، ومثل ذلك قول الشاعِرِ وهو الأحوص :

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُك الصُّدُودَ وإنَّنى قَسَمًا إليكَ مع الصدودِ لأَمْيَلُ[١]

وإنما صار توكيدًا لنفسه ؛ لأَنَهُ حين قال : لَهُ عَلَيّ فقد أقرّ واعترف ، وحين قال : لأَمْيَلُ ، عُلِمَ أَنه قد حَلفَ ولكنَّهُ قال عُرْفًا وقَسمًا توكيدًا ، كما أنه إذا قال : سِيرَ عليه ؛ فقد عُلِمَ أَنه كان «سَيرٌ» ثم قال : سَيرًا توكيدًا) .

قال أبو سعيد : الفرقُ بين هذا البابِ والباب الذى قبله فى جعلِهِ الباب الأول توكيدًا لما قبله ، وجعله هذا الباب توكيدًا لنفسه أن الباب الأول إذا قال : هذا عبدُالله حقًا ، أنّ قولَه : هذا عبدُ الله من قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَ حَقًا يَجُوزُ أن يُظنّ أَن ما قاله حقٌ وأن يظن أَن ما قالَهُ باطِلٌ فتأتى بـ (حقًا) لتجعل الجملة مقصورة على أحدِ الوجهين المحتملين عند السامعين ، وقوله : له عَليّ أَلفُ دِرْهَم اعترافٌ حقًا كان أو باطلاً فصار هذا تأكيدًا لنفسه[٢] ، لأَنه توكيد اعترف الذى هو معنى الكلام الظاهر هو لفظ اختصاص جُعِلَ الآخر عامًا ، وإنما قال قسمًا ؛ لأَن التقدير : وإننى إليك مع الصدود لأَمْيَلُ ، ظاهرُ هذا قَسَمٌ كما أن ظاهر «له عليَّ ألفُ درهم» اعترافٌ ، فتدخل الألف واللام فى هذا التوكيد كدخولهما فى هذه المصادر المتمكنة التى تكون بدلاً من اللفظ بالفعل كدخولهما فى الأمر نحو : الضَّرب زيدًا ، والنهى نحو «الحَذَرَ» كقولك : إنما أَنت السيرَ السيرَ ، والاستفهام كقولك : القيامَ وقد قعد الناسُ؟

(وتَجُوز إضافةُ المصدر المؤكد فى هذا الباب ، والإضافَةُ فيه بمنزلة الألف واللام ؛ كقوله تعالى : ﴿وترى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾[٣]) الشاهد فيه : صُنعَ الله ، لأن ما قبله صُنْعٌ لله فى الحقيقة ، وكذلك قوله : ﴿ويومَئذٍ يفْرحُ الْمُؤْمنُون * بنصرِ اللَّه ينصرُ من يَشاءُ/ وهُو الْعزيزُ الرَّحِيمُ * وعْدَ اللَّهِ لا يُخْلفُ اللَّهُ وعْدَهُ﴾[٤] ؛ لأَن ما قبله وَعْدٌ من الله .

١١٧ و

---

(١) قائله : الأحوص :
ديوانه : ١٦٦ ؛ الأغانى ٢١ : ١٠٨ ؛ خزانة الأدب ٨ : ١٧٧ ، ٩ : ١٦٢ ؛ هارون ١ : ٣٨ .

(٢) س : إذا كان الذى ظهر فيه هو الاعتراف .

(٣) الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٤) الآيات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من سورة الروم .

(وقال تعالى ﴿الَّذي أَحْسَن كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[١] ، لأَن أحسن كُلَّ شيء في معنى : خَلَقَهُ حَسَنًا ، فَأَكَّدَ بخَلقهُ ، وقوله تعالى : ﴿والْمُحصَنَاتُ مِن النِّسَاءِ إلاَّ ما ملكَتْ أيمانُكُم كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾)[٢] وقوله ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾)[٣] ؛ بمنزلة فَرْضَ الله عليكم ، وتحريمَ الله عليكم ؛ لأنَ الابتداء تحريم المذكورات من النساء في قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وبنَاتُكُمْ﴾[٤] إلى قوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[٥] إلا مَن سُبى [من][٦] النساء ، وأُخْرِجَ من دَاره فإنها تحلُّ لمن يملكُهَا ، وإن كان لَهَا زوجٌ ؛ لأنه تقعُ الفرقةُ بينها وبين زَوْجِهَا ، فهذه شريعة شرعها الله تعالى لهم ، وكتابٌ كتبه عَلَيهم ، على معنى : فرضٌ أَلزمهم إيَّاه .

وقال الكسائى : «كتابَ الله» منصوبٌ بعليكم ، كأنه قال : عليكم كتابَ الله ، وأكثرُ النحويين يدفعونَ هذا ، لأَن الإغراء بهذه الحروف ليس لها قُوَّة الفِعْل ، ولا يَحْسُنُ أَن تقول : زيدًا دونك ، وزيدًا عليك ، كما تقول : زيدًا خُذْ ، وإنما تَعلّق فى جَوازِ هذا بقول الشاعر :

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِى دُوْنَكَا إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[٧]

وليس فى هذا حُجَّةٌ ، لأَنه يجوزُ أَنْ يكونَ دَلْوِى فى موضع رفع كأنه قال : دلوى عندَك ، كما تقولُ : دلوُ زيدٍ بِقُرْبِك استدعاءً لملئها ، وإن لم يكن ذَلك فى لفظ الفعل ، وهو حَمَلُهُ على أنه فى موضع نصبٍ ، وأن العَاملَ فيها دونكا ، وقد يجوز عند بعض النحويين أن يكونَ العَاملُ فيها مضمرًا كأنه قال : املأ دلوى ، والدليلُ على أن هذا يجوز أنه لو قال : يا أيها المائحُ دلوى ، ولم يَزِدْ على ذَلك لجاز ؛ لأَنَّ الحال التى هم فيها تَدُل عليه .

---

(١) الآية ٧ من سورة السجدة .
(٢ ، ٣) الآية ٢٤ من سورة النساء .
(٤) الآية ٢٣ من سورة النساء .
(٥) الآية ٢٤ من سورة النساء .
(٦) الإضافة من : س .
(٧) ورد ذكره فى ص ٢٠ من هذا الجزء .

ومن ذلك قولهم : اللَّهُ أكبرُ دعوة الحقّ ؛ لأن قولك : اللَّهُ أكبرُ ، إنما هو دعاءٌ إلى الحقّ وإلى أنْ يكون السامع ينثنى إلى جملة القائلين بالتوحيد ، وإلى القوم الذين شعارُهُم/ «اللَّهُ أكبرُ» فيكون هذا دعوة الحقّ يتداعون بها ، كأنه قال : دعَوا دُعاء الحق ، وادْعُوا دُعَاء الحقّ ، وقال رؤبة :

١١٧ ظ

إنَّ نزارًا أصْبَحَتْ نزارًا   دعْوة أبرارٍ دعَوا أبْرارا[1]

ومعناه : أنَّ نزارًا وهو أبو ربيعة ومضر لمّا وقع بين ربيعة ومُضَر تباينٌ وحربٌ بالبصرة ، وعادت ربيعة صالحت مُضَرَ كأنّ نزارًا تفرّقت ثم اجتمعت فقال : أصبحت نزارًا ، أى : مجتمعة الأولاد إذا دعا بعضُهُم بعضا إلى النُّصرة قال : يال نزارٍ ، وفى حال التباين والعداوة والحرب ، كان المُضَرِىُّ يقولُ منهم : يالَ مُضَرَ ، ويقولُ الربعىُّ : يالَ ربيعة ؛ لأنَّ أحَدَ الفريقين ما كانَ ينصُرُ الآخر ، فصار قولُه : «أصْبَحَتْ نزارًا» بمنزلة قوله : دعا بعضهم بعضًا بهذا اللفظ ، ثم جاءَ بالمصدر وهوَ «دَعْوَةَ أبرارٍ» على ذَلِكَ ، وإنَّما أضَافَ [المصدر][2] لأنَّ إضافته تبينُ الفاعلَ من المفعول به ، فلو قال : وهى تمرُّ مَرَّ السَّحَابِ صنعًا ، أو أحسن كُلَّ شىءٍ خَلْقًا ، أو وَعْدًا ، وكتابًا ، لم يكن فيه البيانُ التامُّ .

وقال بعضُهم : ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[3] منصوبةٌ على الأمر ، وقال بعضهم : بل توكيدٌ والصبغةُ : الدين ، والذى يقول توكيدٌ حَمَلَهُ على ما يوجبه هذا البابُ ؛ لأنَّ قبله أشياء من أمر الدين وشريعة الإسلام .

(وقد يجوز الرفعُ فى ذلك كلِّه على أن تُضْمِرَ شيئًا هو المُظْهَرُ ، كأنه قال : ذاك وعدُ الله ، وصِبغةُ اللَّه ، وهو دعوةُ الحقّ على هذا ونحوه رَفْعُهُ) .

ومن ذلك : (﴿كأنَّهم يوم يرون ما يُوعدُون لم يلبثُوا إلاَّ ساعةً مَن نَهارٍ بلاغٌ﴾[4] أى ذلك بلاغٌ .

---

(١) قائله : رؤبة بن العجاج :
شرح المفصل ١ : ١١٧ (بلا نسبة) ؛ هارون ١ : ٣٨٢ .

(٢) الإضافة من : س .

(٣) الآية ١٣٨ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف ، والآية مكتوبة فى الأصل هكذا «كأن لم يلبثوا إلا ساعة من نهارٍ ، بلاغ» وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتناه .

قال سيبويه : (ومثل ذلك قَوْلُ الراعِىْ :

دأَبْتُ إلى أنْ ينبُتَ الظِلُّ بَعْدَمَا تقاصَرَ حتى كادَ فى الآلِ يَمْصَحُ
وجيفَ المطايا ثم قُلْتُ لصُحْبَتِى ولم ينزلُوا أبردتُمْ فتروَّحُوا)[1]

فنصبَ وجيفَ المطايَا نحو ما مَضَى فى الباب ؛ لأَن دأَبتُ قد دَلّ على أَنَّهُ/ معنى : سرتُ ، وأكثر ما يُستعمل ذلك فى السير الشديد الدائم فصار بمنزلة قوله أوجَفتُ ، وجَعَل قَوله : وجِيْفَ المطايا توكيدًا لأَوْجَفْتُ الذى هو فى ضميره . ١١٨ و

قال : (**واعلم أنَّ** [نصْبَ][2] **هذا البابِ المؤكَّد به العامَّ منه ، يعنى هذا زيدٌ حَقّا ، وما أَكّدَ به نفسُهُ يعنى : لَه عَلَيّ أَلْفُ دِرْهم عُرْفًا ينتصِبُ على إضمار فعلٍ غيرِ كلامِك الأول ؛ لأَنَّه ليس فى معنى كيف ولا لِمَ**) .

يعنى ليس بحال ولا «لِمَ» يعنى ليس بمفعول لَهُ ؛ لأَن الحال جوابُ كيف ، والمفعول [له][3] جوابُ لِمَ كأنه قَالَ : أُحِقُّ حقّا وأتَجِدُّ جِدَّكَ ، ولا أقول قولَكَ ، وكتب الله كتابًا ، ولا يظهر الفِعل كما لم يظهر فى باب سَقْيًا لك وحَمْدًا .

---

(١) ينسبان إلى الراعى النميرى :
الإنصاف ١ : ٢٣١ ؛ هارون ١ : ٣٨٣ .
(٢) الإضافة من : هارون .
(٣) الإضافة من : س .

هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ لأنهُ حالٌ صار فيه الـمَذْكُور

(وذلك قولُك : أَمَّا سِمَنًا فسمينٌ ، وأَمّا عِلْمًا فعالِمٌ ، وأَمّا نُبْلاً فنبيلٌ .

وزعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك : أنت الرجُلُ عِلمًا ودينًا ، وأنت الرجُل فِقْهًا[1] وأدبًا ، أى : أنت الرَجُلُ الكاملُ فى هذه الحـال ، وعمل فيـه ما قبله وما بعـدَهُ ، ولم يَحْسُنْ فى هذا الوجه الألف واللام ، كما لم يَحْسُنْ فيما كان حَالاً ، وكان فى موضع فاعلٍ حَالاً) .

قال أبو سعيد : يعنى المصدرَ ، وكذلك هذا ، فانتصبَ المصدرُ ؛ لأَنه حالٌ مصيرٌ فيها .

(ومن ذلك قَوْلُكَ : أمّا عِلمًا فلا علم عنده ، وأما عِلمًا فلا علم ، وتُضْمِرُ له لأَنكَ إنما تعنى رجُلا .

وقد يُرفَعُ هذا فى لغةِ بنى تميم ، والنصبُ في لغتها أحسن ، فإذا دخلت الألفُ واللامُ رَفَعْتَ ؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالا) .

قـال أبو سـعـيد : هذا البـابُ فيـه صُعُوبةٌ ، ونقل كـلام النحـويين من البـصريين والكوفيين ؛ ولذلك قال الزجّاجُ : هذا البابُ لم يفهمْه أَحَدٌ إلا الخليل/ وسيبويه ، ومعناه : أَن رجُلاً يَدّعى أو يُدَّعى له أَشياء فيُعترفُ له ببعضها فيُدخلُ «أمّا» على ذلك ، كأنّ قائلا قال :أَنا عَالِمٌ ، وأَنا دَيِّنٌ ، وأَنا شريفٌ ، فأنكر السامعُ بعضَ ما قال ، وعَرَفَ بعضًا فقال : مهما تذكر فأنت الرجُل لِعلم ، وحَذَفَ ونَصَب ، وكذا إذا قال : هذا الفرسُ سمينٌ جوادٌ ، قيل له مهما تذكر فهو سمينٌ من أجل سِمنٍ أو لسِمَنٍ فيه .

١١٨ ظ

ورأيتُ ثعلبا[2] ذكر هذا الباب من كلام سيبويه ، فساق كلامه ثم اعترض بسؤالات من غير إنكار فقال : من أين قال ما قاله؟ ولم يَرِدْ على ذا شيئًا[3] يُحصّل ، وحكى الفراء أَشياء لم ينصرْها .

---

(١) هارون : فقهى .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى ، أبو العباس ، ثعلب . إمام الكوفيين ، بغدادى ، وله معرفة بالقراءات . روى عنه أبو محمد اليزيدى ، وعلى بن سليمان الأخفش ، وأبو عمر الزاهد ، وغيرهم .
له ترجمة فى : طبقات القراء ١ : ١٤٨ ؛ الفهرست ٧٤ ؛ إنباه الرواة ١ : ١٣٨ ؛ بغية الوعاة ١ : ٣٩٦ ؛ البلغة ٦٥ .

(٣) كذا بالأصل .

وأنا أسوقُ ما قاله ، وما قاله الكسائى والأحمر[١] وذلك شىء يسيرٌ نَزْرٌ ، ثم اختار أبو العباس ثَعلَبُ بعد ذلك نحو مذهب البصريين الذى يُرَتِّبُونَهُ ويتكلّمونَ عليه فقال : القياسُ وكلامُ العرب أن تكونَ أَمَّا جزاءً حُذفَتْ الأفعال معَهَا وبقيت الأسماء فَعُرِّبَتْ بما يكونُ بعد الفاء ؛ لأَن العربَ تكتفى بما ظَهر ممّا تُرِكَ فإذا جاءوا بما يدُلُّ على أنه جزاءٌ أعملوا الأَوائل بحقٍّ الجزاء فقالوا : أما العَقْلُ فعاقلٌ ؛ كقولك : إن ذكرت العقل فهو عاقلٌ ، فجازَ حَذْفُ ما بعدَ فاءِ الخبر ونَصبْتَ الأوّلَ بتعليقه بلفظ الجرّ الأوّل ، فإذا ظهر له ما يعمل فيه اكتفَوا باللفظ الظاهر من هذا المعنى ، وإدخالهم اليمينَ وإنّ وأخواتها دليلٌ على استئناف الفاء بالجزاء ، فإذا كان الجزاءان قد تباينا فى الإعراب عَلِمْتَ أن الأوّل قد أُعْمِل وأن الثانى قد أُهمل وجاء الجزاء على بابه ، فهذا القياسُ فى ذلك ، هذا كلام ثعلب .

قال أبو سعيد : وأَنا أسوقُ من ذَلك ما يَنْساقُ عليه كلامُ سيبويه وأذكرُ ما فيه خلافٌ بين النحويين البصريين منه ومذهب الكوفيين .

وأمّا الأَصل الذى يسوقُ عليه سيبويه كلامه فى ذلك : أَنّ «أمّا» فى الأصل قد نابت عن/ شرط الجزاء والفاء وما بعدها جوابٌ ، والشّرْطُ الذى نابت عنه «أَمّا» يجوز فيه وجهان :

١١٩ و

أحدهما : أَن تَحْذفَ جميعَهُ وتُقدّمَ اسم ما بعد الفاء من اسم أَو ظرف أو شَرْط فيكُونُ تقديمَ ذلكَ على الفاء ، والمُرادُ أَن يكونَ بَعْدَها عوضٌ من المحذُوف ، وأَما الاسم فقولك : أمّا زَيْدٌ فضربتُ ، وأَما زيدًا فلا تضرب ، وأَما زيدٌ فخارجٌ ، والتقدير : مهما يكن من شىءٍ فزيد خارجٌ ، فلمّا حَذَفْتَ الشرط وما يتصلُ به قدّمتَ اسمًا منَ الجواب فكان عوضًا منه ، ولو كان بعد الفاءِ اسمانِ لم يجزْ إلا تقديمُ واحد منهما كقولك : أَمَّا زيدٌ طَعَامَهُ فلا تأكُلْ ، لا يَجوزُ تقديمُ الطعام مع تقديم زيد ، لأَنّ الأَصل أن لا يعمل ما بَعْدَ الفاء فيما قبلَهَا ، وإنّما يُقدّمُ اسمٌ واحدٌ ليكونَ عوضًا مما حُذفَ ، وإذا استغنت «أَمَا» بذَلكَ الاسم عَادَتِ الفاءُ إلى حُكْمها ، فلم يَجُزْ تقديمُ ما بَعْدَها علَيْهَا ، ولو قُلْتَ : أَمّا طَعامُ زَيدٍ فلاَ تأكُل ولم تقدِّم زيدًا جَازَ ، وحقُّهُ أنْ تُقدّم ما تقديرُهُ أَنّهُ يلى الفاءَ .

---

(١) هو : خَلَف بن حيان بن محمد الأحمر ، وهو أحد رواة الغريب واللغة والشعر ، له تواليف حسان ، مات بعد المائتين بيسير .

له ترجمة فى : الفهرست ٥٥ ؛ المزهر ٢ : ٤٠٣ ؛ معجم الأدباء ١١ : ٦٦ ؛ إنباه الرواة ١ : ٣٤٨ ؛ بغية الوعاة ١ : ٥٥٤ ؛ تهذيب اللغة ١ : ٤ ؛ الشعر والشعراء ٧٦٢ ؛ طبقات الشعراء لابن سلام ٧ ؛ البُلْغَة ٩٨ .

وأما تقديمُ الظرفِ الذى حقُّه أَن يكُون بعد الفاء ؛ فقولك : أَمّا يَوْمُ الجمعةِ فلا تخرجْ فيهِ ، وتقديرُهُ : مهما يكن من شىءٍ فيوم الجمعةِ لا تخرج فيه .

وأَما الشرطُ فقولك : أَمّا إنْ جاءك زيدٌ فأَكرمْه ؛ لأنَّ التقديرَ : مهما يكُن من شىءٍ فإن جاءك زيدٌ فأَكْرِمْهُ ، قال الله تعالى : ﴿فأَمَّا إن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِين * فَرَوْحٌ وريحانٌ وجنةُ نعيمٍ﴾[1] والتقديرُ : مهما يكن من شىء فإن كان من المقربين فَرَوْحٌ ورَيْحَانٌ أى : فله رَوْحٌ وريحانٌ ، فهذا تمثيلُ ما تقدم مما بعد الفاء .

وأَمّا مَا يكونُ قبلَ الفاء جزاءً من الشَّرط المحذوف بعضُه المبْقىٌّ بعضُهُ فقولُكَ : أَمّا علمًا فلا عِلْم عند زيد ؛ فالعِلْمُ مَنْصُوبٌ بما دَلّ عليه «أَمّا» وتقديرهُ : مَهْمَا يُذْكَرُ زيدٌ عِلمًا ، أى : من أجل عِلمٍ وبعِلمٍ فلا عِلْمَ / عنده . ١١٩ ظ

ولا يجوز أن يكون العاملُ فى «عِلْمًا» ما بعد الفاءِ ؛ لأَنه لا يعمل فيها قبله . ألا ترى أنك لو قلتَ : لا عِلْمَ عِنْدَ زيدٍ ، لم يحْسُن أنْ تقول : عند زيدٍ لا علمَ ، وأصحابنا فى ذلك مختلفون على مذهبين :

فالمازنى يُجيزُ : أَمّا زَيدًا فأنا ضاربٌ ، ولا يجيزُ : أمّا زيدًا فأنا رجُلٌ ضاربٌ ، وذلك أَنكَ لو نزعت أمّا والفاءَ فقُلْتَ : أَنا ضاربٌ زيدًا لجاز تقديمُ زيد على أنا ؛ ولقُلْتَ : زيدًا أنا ضاربٌ ، ولا يجوز : زيدًا أنا رجُلٌ ضاربٌ ؛ لأن ضاربًا نَعْتٌ لرَجُل ، وضاربٌ فى موضعه فلا يَجُوزُ تقديمُهُ على ما قبل المنعوت ، كما لا يجوز أَن تقدّم ما عَمِلَ فيه النعتُ على المنعوت ، وهذا أصل البصريين ، وسيمر بك فى موضعه .

وكان المازنىُّ يقولُ : إن الذى يجُوزُ فيه تقديمهُ على الفاءِ هو الذى يجوزُ أَنْ يلىَ الفاء ويُقدَّم عَلَيْها ، وما لم يَجُزْ أنْ يلىَ الفاء لم يَجُزْ تَقْدِيمُه عَلَى الفاءِ ، فَلا يجُوزُ أَنْ يُقَالَ : مَهْمَا يكن من شىء فزيدًا أنا رجُلٌ ، وعلى هذا القياس أيضًا لا يجوزُ : أمّا زيدًا فإِنّى ضَاربٌ ؛ لأنّك لا تقول : زيدًا إنِّى ضاربٌ ؛ لأَن خبر إنّ لا يعمل فيما قبله ، وأجاز أَن تَقُولَ : أَمّا اليومَ فإنك راجلٌ على أَن تنصب اليومَ بما فى أمّا من مَعْنَى مهما ، كأنه قال : مهما يكن من شىء فإنك راجِلٌ .

وكانَ أبو العبّاسُ المبرِّد يجيزُ تقديمَ ذلك ، وذكر أَنّ «أَمّا» موضُوعَةٌ على التقديم إليها ما بعد الفاءِ ، ورَدَّ على المازنّى ما قاله .

---

(١) الآيتان ٨٨ ، ٨٩ من سورة الواقعة ، وبداية الآية ٨٨ جاءت مكتوبة فى الأصل هكذا : «وأَمَّ» وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتناه .

وذكر أن جواز ذلك مذهب سيبويه ؛ لأَن سيبويه قال : أجَهْدَ رأيك أنَّك ذاهبٌ ، فنصب جهدًا على الظرف ، كأَنَّه قال : فى جهد رأيك ذهابُك والناصبُ لجهد استقرَّ ، وقال : لا يكون إلا ظرفًا ، وقال : أمّا جَهْدَ رَأْىٍ فإنَّك ذاهبٌ فكسر إنّ لما أدْخَلَ أَمّا وقال : لأَنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفًا كما اضطررت فى الأَول .

قال أبو سعيد : وتفسيرُ ذلك أن قولَك : أَجَهْدَ رَأْيك أَنك ذاهبٌ ، لا يجوزُ أَن تنصبَ «جَهْدَ / رأيك» بما بعد أنّ ، وهو ذاهبٌ ؛ لأَن خبر أنّ لا يعمل فيما قبل أنّ ، فاضطرّ إلى أَنْ يجعَلَ أنّ وما بَعْدَهَا مصدرًا فى موضع ابتداءٍ ، ويجعل أجَهْدَ رأيك ظرفًا له ، كما تقول : خَلْفك زيدٌ على تقدير استقرارٍ ، وأمّا جَهْدَ رأيك فإنك ذاهبٌ فقال : فيه نصبتَ جهد بالفعل لا بالظرف ، فقوله بالفعل يعنى : بذاهبٍ فى مفهوم اللفظ .

١٢٠ و

والظاهر من هذا الكلام أَن سيبويه نصب ما قَبْل الفاءِ بخبر «إنَّ» الذى لا يجوز تقديمُهُ على «أنّ» [فى][*] غير «أمّا» .

قال أبو سعيد : يُحْتَمَلُ عندى أن يكون سيبويه ما أرادَ بهذا الذى قاله أبو العباس ، وإنما أرادَ أن يَفْصِل بين قولِك : جَهْدَ رأى أَنك ذَاهبٌ وبين أمّا جَهْدَ رأى فإنك ذاهبٌ ، بأَن جَهْدَ رأى فى الأول هو ظرفٌ لـ «أنَّ» ؛ وما بعدها خَبرٌ لها لأنَّها فى معنى المصْدرِ ، ولا طريق إلى نصبه غير الظرف وإذا أدخل «أمّا» فإنه يَجُوزُ أَن ينصبَ بما فى «أمّا» من معنى فعل الشرط المحذوفِ ، ولا يكون على ما قال أبو العباس .

وأما الفرّاءُ فأجازَ نَصْبَ بعض ذلك بما بَعْدَ الفاءِ ولم يُجزْ تقديمَ بعضٍ فيما أَجاز تقديمَهُ ، أَمّا عبدُالله فإنى ضاربه ، فقال بالرفع والنصبِ ، وقال : إنما جاز النَّصْبُ لأَن الفاء كأنها لحدوثِها أحدثت «أنّ» لأنها من حُرُوفِ الاستئناف وما بَعْد الفاء مستأنَفٌ ، ولو ألغيتَ «أَمّا» و«الفاء» لم يَجُزْ ذلك ، فَقَولُكَ : «عَبْدَ اللَّه إنّى ضاربٌ» خطأ ، ومثلُ ذَلك «ليتَ» و«لَعلّ» و«كأنّ» .

ويشبه أنْ يكون مذهبُ الفراء فى ذلك أن هذه الحروف كأنها جُلِبَتْ من أجل الفاءِ لأَنَّ الفاء تدخُل على كلام مستأنفٍ ، وهذه الحُروفُ تدخُل على مبتدإٍ وخبرٍ فلم يجعله

(*) الإضافة من : س .

مما قال الفراء ؛ فكذلك قولُك : أمّا عبدُالله فلأضربنَّهُ ، وجهُ الكلام الرفع لمكان اللام لأنَّهُ لا يَنْصِبُ ما بَعْدَها ما قبلها ، فهذا احتجاجٌ لاختياره / الرفع فمفهومُ كلامه أنَّ النصبَ يجُوزُ ، وليس بالوجه .

١٢٠ ظ

ومما أجاز : أمَّا عَبدُ الله فما أعرفنى بِهِ ، أو ما أَزْوَرَنى لَهُ ، رفَعْتَ ونَصْبتَ وَخلْقَةُ التَعجُّبِ أن لا يقع ما بعده على ما قَبْلَه ، لو حَذَفْتَ «أمّا» و«الفاءَ» لا تقُولُ : «عبدَالله ما أضْرَبَنى لَهُ» إلا أَنَّ النَصْبَ جاز حينَ دَخَلَتْ «أمّا» و«الفاءُ» كما جاز فى «أنَّ» و «لَيْتَ» و«لعَلّ» .

قال أبو سعيد : لأَن التعجُّب فى الأصل خبرٌ عن فِعْلٍ إذا قلت : ما أظرفَ زيدًا وما أضْرَبهُ ، فمعناهُ : زيدٌ ظريفٌ جدّا وضاربٌ جدّا ضربًا كثيرًا ، ولو جئت بهذا اللفظ نصبتَ به ما قَبْلَهُ .

وقال الفرّاءُ [إنه][*] سَمعَ الكسائى أنشد مِنْ هذا البيت :

«أما قريشا فأنا أَفْضَلُها» .

أى : أنا منها ، وأنا أفْضَلُهَا ، والرَفْعُ فى هذا أقوَى ، وكذلك : أَمّا عبدُ الله فإِنّى أَفْضَلُ مِنهُ .

قال أبو سعيد : وكأنّ هذا محمولٌ على معناه ، لأنّ قوله : إنّى أفضَلُها : أنا أفضُلُها ، من فَضَلْتُ أفْضُلُ ، وكذا معنى : فإنّى أَفضَلُ منهُ ، أى : أنا أفْضُلُهُ .

قال الفرَّاء : ومما لا يجوز فيه إلا الرفعُ : أمَّا القميصُ فأَنْ تَلْبَسَ خيرٌ لك ، قال : وذَلك أنَّ «أنْ» التى مَع تلبس لم تَكْتَسِبْهُمَا الفاء إنما هى بمعنى اسم ، كأنَّك قُلتَ : أَنْ تلبسَ القميصَ خَيرٌ لك .

قال أَبو سعيد : يعْنى أنه لا سبيل إلى إسقاط «أنْ» فى التقدير ، فلم يَصْلُح أَن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لأنها وما بعدها بمنزلة اسم .

(*) زيادة من عندنا يقتضيها السياق .

ومما لا يجوز عندَهُ إلا رفعُهُ : أمّا عَبْدُهُ فما أعطيتُهُ قليلاً ولا كثيرًا ؛ لأن ما بَعْدَها لا يَعْمَلُ فيما قبلها ، أما عَبدُالله فما أظْرَفه [لا يجوز][1] إلا بالرفع ، والفصلُ بين هذا وبين أما عبدُالله فما أعرفَنى به بالرفع والنصبِ أنّ العَائدَ إلى عبدالله وهو الهاء فى به [وموضعُه][1] نَصبٌ بوقُوع المعرفة عليه لا بالتعجُّب ، والمعنَى : فأنا أعرِفُهُ ، والهاء فى ما أظرَفه ، وإن كانت فى اللفظ منصوبةً فهى مرفوعةٌ فى المعنَى ؛ / لأنّ معنى ما أظرف زيدًا : زَيدٌ ظريفٌ جدّا ؛ فهو مرفوع بالمعْنَى .

١٢١ و

وفَصَل الفراء بين : أمّا زيدًا فقد ضربتُ زيدًا ، وأمّا زيدًا فقد ضربتُه ، فقَوّى النصب فى إعادته زيدًا مُظْهَرًا على إعادته مكْنيّا ؛ لأنك إذا أعدته ظاهرًا فكأنك لم تقصدْ قصدَ الكلام الأوّل ، وإذا أعدتَهُ مكنيًا فقد قصدتَ الأوّلَ فصار بمنزلة : زيدٌ ضربته .

وأَجاز : أَما زيدًا فقد قَامَ زيدٌ ، ولم يُجزْ : أمّا زيدًا فَقَدْ قام ، لأَنَّهُ إذا قَالَ : فقد قَامَ زيدٌ فقد اعتمد فى الأَوّلِ أَن تَعْمَلَ فيه الجُمْلَةُ الأَولى المقدّرةُ ، وتقديرُهُ : مهما تَذْكُرْ زيدًا فقد قَامَ زيدٌ ، وإذا قال : فقد قامَ فهو محتاجٌ إلى الأَول فصار بمنزلة قولك : زيدٌ قد قام .

وكان هشام بن معاوية[3] يجيزُ : فيك لأَرغَبنّ ، وعليك لأنزلَنّ ، أو منكَ لآخُذَنّ ؛ فهذه الحروفُ فى صلة ما بَعْدَ اللام .

ولا يجوز بإجماع الكوفيين : زيدًا لأضربنّ ، ولاطعامَك لآكُلَنّ .

وفَصَل هشام بين هذا وبين ما أجازه فى الحروفِ أَنَّ الحُروفَ لا يبَينُ الإعرابَ فيها ؛ ولأنّ الظروفَ يجوز فيها من التقديم ما لا يجوزُ فى غيرها .

وينبغى على مذهب الفَرَّاءِ أَن يجوزَ : أَمّا زيدًا فلأضربنّ ، وقد أجازه فى أَمّا .

قال أبو سعيدٍ : وعندى أنه حَمَلَهُ على مذهَبِ «أنّ» فى اختصاص أمّا بتقديمَها ما بَعْدَ الفاءِ عليها .

عُدْنا إلى كلام سيبويه فى ترجمةٍ للبَابِ .

---

(١) الإضافة من عندنا ليستقيم المعنى .

(٢) الإضافة من : س .

(٣) هو : هشام بن معاوية الضرير ، النحوى ، صاحب الكسائى ، أخذ عنه كثيرًا من النحو . وله تصانيف ، منها كتاب (الحدود) وهو صغير ، وكتاب (المختصر) ، وكتاب (القياس) وغير ذلك ، توفى سنة تسع ومائتين .
له ترجمة فى : نكت الهميان فى نكت العميان للصفدى : ٣٠٥ ؛ معجم الأدباء ١٩ : ٢٩٢ ؛ نزهة الألباء ١٦٤ ؛ إنباه الرواة ٣ : ٣٦٤ ؛ بغية الوعاة ٢ : ٣٢٨ ؛ البلغة ٢٣٦ .

فقولُه : بابُ ما ينتصبُ من المصادر لأنه حال صار فيه المذكورُ ظاهرًا يوجبُ أنْ قَولَهُ : أمّا سمَنًا فسمينٌ ، وكذلك علمًا ونُبْلا أنّ سمنًا وعلمًا ونُبلا تنتصبُ على الحال ، وكذلك : أنت الرجُلُ علمًا ودينًا وفقْهًا وأدبًا .

وقال فى هذا الباب : إنّ هذا مذهَبُ بنى تميم دونَ أهل الحجاز ، وذلك أنّ بنى تميم إذا أدخلُوا الألفَ واللامَ على المصدَر ، يعنى : سِمَنًا / وعلمًا لم يُجْرُوه مَجْرى الأوّل ؛ فَدَلّ هذا عندَهُ على أن الحجازيين يذهبون فى نصبه أنه مفعولٌ له ، والمفعول له يكون ا نكرَةً و ا(*) معرفةً ، تقول : فَعَلْتُهُ مخافةَ الشَّرِّ ، ومخافةً ، وأن بنى تميم يذهبونَ به مذهبَ الحال لأن الحالَ لاتكونُ إلا نكرة ، فإذا قالوا : أما العِلْمُ فإنك عالمٌ به ، رفعوا العلم بالابتداء وكان التقديرُ : مهما يَكُنْ من شىء فالعلمُ أنا عَالمٌ ، ويقَدِّرون : أمّا النُبْلُ فهَو نَبيلٌ ، أى نبيلٌ به حتّى يَكُونَ فيه ، أى : فى الجُمْلَةِ ما يعود إلى الأوّلِ .

وأما إذا قالوا : أمّا العلمَ فأنا عالمٌ به ، فإن جعلْتَ الأوّلَ غير الثانى نصبتَ الأوّلَ ، فالتقديرُ : أما العلمُ فأنا عَالمٌ بزيد ، ونَصَبْتَهُ على المصدر كأَنَّك قُلتَ : مهما يكُن من شىء فأنا عالمٌ يزيدٍ العِلْمَ ، ثمَّ قدمتَ العلمَ منصوبًا عَلَى المصدْر .

وقوله : إن العِلمَ الأوّل غيرُ العِلْم الثانى ، فإنه يريدُ أنَّ الإنسانَ قد يقولُ : فلانٌ عالمٌ بالفقهِ أو بالنَّحْوِ ، فتكون منزلةُ الفقهِ من العلوم وإن كان عالما بمنزلة زيدٍ فى قولكَ : هو عَالمٌ بزيدٍ علِمًا ، والعلمُ غيرُ زيدٍ ، جاز أن يقول : هو عَالمٌ بالفقْه علِمًا ، والعِلمُ غيرُ الفقه ، ويكونُ المعنى فيه بعلمه وعلاجه فيصيرُ قوله : أمّا العلْمَ فأنَا عَالمٌ بالفقه ، أى : أعلمُهُ علمًا ، كما تَقُولُ : أَعْلمُ زيدًا علْمًا ، وقوله بعد ذكره : أَمَّا سِمَنًا فَسَمينٌ ، وعَملَ ما قبلَهُ فيما بعدَهُ فإنه يعنى بما قَبْلَه : ما تتضَمنُهُ الجملة التى تَدُلُّ عليها أمّا ، كأنه قال : مهما يذكر زيدٌ سِمَنًا فهو سمينٌ ، لأنه قد عَمِلَ فى سمينٍ فنصبه .

وقوله : وعلى هذا الباب فأجْرِ جميع ما أجريتَهُ نكرةً حالاً إذا أدخلتَ فيه الألف واللام فإنه يُريدُ أن يكونَ مفعولاً له إذا أُدخلت الألَف واللام فيه على مذهب أهلِ الحجاز ، وإذا رفعتَهُ على مذهب بنى تميمٍ بالابتداء أو نصبته على مذهب / الحجازيين .

فأمّا إنشادُهُ :

(١٢١ ظ) (١٢٢ و)

(*) الإضافة من : س .

ألا ليتَ شعري هل إلى أمِّ معقلٍ ... سبيلٌ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا[1]

فإنّ الصبرَ منصوبٌ بما قبلَهُ من التقدير كأنّه قال: مهما نرُمْ الصبرَ أو نذكرِ الصبرَ فلا صبرَ، وليس بعده ما يعملُ فيه.

وبنو تميم يقولون: أمّا الصبرُ عنها فلا صبرَ، كما قالوا: أمّا العلم فعالمٌ على إضمار الهاءِ كأنّه قال: فهو عالمٌ به.

وعلى مذهب الحجازيين يكون الصبرُ مفعولاً، كأنّهُ قال: مهما تذكرِ الشيء للصبر عنها فلا صبرًا وحذفْتَ اللامَ ونصبْتَ.

وأمّا احتجاجُ سيبويه لمذهب بني تميم في إضمار العائد وحذفه في قولك: أما العلمَ فعالمٌ على تقدير: «عالمٌ به»، وقوله تعالى ﴿لاَّ تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا﴾[3] في موضع النعتِ ليوم، فلابُدَّ في هذه الجملة من عائد إلى اليوم.

فمذْهَبُ سيبويه والفَرّاء أن العائد هو فيه.

وكان الكسائي يجعل العائدَ هاءً، كأنه قال: لا تجزيه، وقال: الهاء تُحذفُ من صلة الذي، فإذا اتصلت بحرف جرٍّ لم تُحذف من الصلة، تقول: زيدًا الذي ضربتُ، تريد: الذي ضربتُه، ولا تقولُ: زيدًا الذي تكلمتُ اليوم، ولا تقولُ: الذي نزلتُ، تريد عليه، وتكلّمتُ فيه، والفَصْلُ بين الظرف وغيره أنهم قد أجازوا: تكلمتُ اليوم، تريدُ: تكلمت فيه.

ولم يجيزوا: تكلمتُ زيدًا، تريدُ في زيدٍ، فعَلِمْنا أنّ حذفَ حرف الجرّ مع ظروف الزمان والمكان جائزٌ[4] وإن لم يَجُزْ في غيرها.

---

(١) في س وهارون:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمرٍ ... ...

وفي مغني اللبيب:

... ... إلى أم جحـــــدرٍ ... ...

(٢) ينسب إلى ابن ميادة:

مغني اللبيب ٥: ٥٩٢؛ خزانة الأدب ١: ٤٥٢؛ الأغاني ٢: ٢١٨، ٢٨٤؛ شرح أبيات سيبويه ١: ١٨٠؛ هارون ١: ٣٨٦.

(٣) الآية ٤٨ من سورة البقرة.

(٤) س: مُطَّردًا.

وأنشد سيبويه قول عبدالرحمن بن حسان :

ألا يالَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّـئينا   فَأمَّا الجودُ مِنْكِ فلَيْسَ جُودُ[١]

فهذا تقويةٌ للُغةِ بنى تميم ، أى : ليس لنا منك جُودٌ ؛ فالجُودُ : مبتدأٌ ولابُدَّ من عائد إليه مما بَعْدَه ، وتقديرُهُ : فَأَما الجُودُ فليس لنا جُودٌ بِهِ ، أو من أجله أو غيرِهِ من التقدير .

١٢٢ ظ

وقوله : (**ومِمّا ينتصبُ من الصفاتِ حالاً كما / انتصب المصدرُ الذى يُوضَعُ مَوضِعَهُ ، ولا يكُونُ إلا حَالاً**) .

[و][٢] قوله : (**أمَّا صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ مصافٍ ، وأَمّا ظاهرًا[٣] فليس بظاهرٍ ، وأمَّا عالمًا فليس بعالم فهذا نَصْبٌ ؛ لأنه جَعَلَهُ كائنًا فى حَالِ عِلْم وخارجًا من حال الظهور ومُصافٍ[٤] ، والرفْعُ لا يجوز هَاهُنَا ؛ لأنك قد أضمرتَ صاحبَ الصفة**) .

فإنه يريد أنّ صديقًا مصافيًا حَالٌ وقد أضْمَرْتَ الذى مِنهُ الحالُ ، وكأن التقدير : أمّا صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ مصافٍ .

وقال المُبَرِّدُ : العامل فى «صديقٍ مُصافٍ» التقدير الذى دلّتْ عليه «أمّا» كأنه قال : مهما يُذْكَرُ زيدٌ صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ ، وليس يَعْمَلُ فيه قولُكَ : بصديقٍ ، لأَنّ ما بعدَ الباء عنده لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها .

وغيره من أصحابنا أجَازَ فأَعْمَلَ ما بعد الباء فيما قبلها ؛ لأَن الباءَ ههنا زائدة ودخولها كخروجِها .

واعلم أنّ قولَكَ : «بزيد» أن الباءَ حَرفٌ فلا يتقدّمُ معمولها إذ ليست للحروف قُوّةُ الفِعلِ كما لا تَقُولُ : راكبًا مررتُ بزيدٍ ؛ لأَنّ ما فى صِلة الباءِ لا يتقدّمُ عَلَيها .

ومن أجاز إعمالَ ما بعد الباءِ فى «أمَّا» فَرّق بين الباءِ التى تَدْخُلُ للجحد التى تُعَدِّى الفِعلَ بالزيادة التى ذكر .

---

(١) قائله : عبدالرحمن بن حسان :
ديوانه : ٢١ ؛ وبلا نسبة فى الدرر ٢ : ٦٤ ؛ هارون ١ : ٣٨٦ ؛ همع الهوامع ١ : ١١٦ .

(٢) إضافة لاستقامة المعنى .

(٣) س ، هارون : طاهرًا فليس بطاهر .

(٤) س ، وهارون : مصادقة .

واعلم أنّ قولَكَ : أمّا صَديقًا مصافيًا ، مُفارقٌ لقَولِكَ : أَمَّا العلمُ فعالمٌ ؛ لأنه لمَّا لم يُضْمِرْ شيئًا هو العلم رَفَعْتَ بالابتداء ، وأنت قد أضمرت زيدًا فى قولك : أَمّا صديقًا مصافيًا ، وإنما طَرَحْتَ زيدًا بعد أَن عُرِفَ وجَرَى ذكرُهُ ؛ فلذلك أضمرتَهُ ، وإذا قلت : أمّا الصديقُ المصافِى فليس بصديقٍ مصافٍ ، فليس إلا الرفعُ ، لأنه لما كان بالألف واللام لم يكن حالاً فرفَعْتَهُ بالابتداء .

ومعنى قولِ سيبويه : لأنك قد أضمرت صاحبَ الصفة ، أى : أضْمَرْتَ زيدًا الذى هُو صديقٌ ، ويعنى بالصفة الحال ، والصفة ههُنَا هى الموصوف الذى هو زيدٌ ، وليست بمنزلة / المصدر الذى هو غيره نحو العِلمِ .

١٢٣ / و

والحجازيون لا يقولون : أمّا الصديقَ المُصَافِىَ فليس بصديق بنصْبِ الصديق ، كما قالوا : أَمَّا النُبْلُ فنبيلٌ ؛ لأَن الصديقَ ليس بمصدَرٍ فيكون مفعولاً له كالنُّبْلِ الذى هُوَ مصدرٌ نُصِبَ لأنه مفعولٌ له ، ويكونُ جوابًا لمن قال : لِمَه؟ ألا تراكَ تَقُولُ : صاحِبُكَ صاحبُ النُبْلِ والشَّرفِ ، وصاحِبُكَ الصديقُ المُصَافِى ، يعنى للصديق .

وقولُ سيبويه : (**وإذا قُلْت : وأمّا الضربَ فضاربٌ فهذا ينتصب على وجهين : على أنْ يكونَ الضربُ مفعولاً كقولِكَ : أَمَّا عبدُالله فأنا ضَارِبٌ فيكُونُ مصدرًا مؤكَّدًا ، وقَدْ يجوز نَصْبُ الضربِ من وجهٍ ثالثٍ وهو المفعول له فى لغة أهل الحجاز**) .

قال أبو سعيد : والصوابُ عندى فى هذا الباب وما ذكرنا من خلاف النحويين أَلاّ تُقدِّمَ ما بَعْدَ الفاءِ على الفاءِ إلى جانب «أمّا» إلا ما يجوز تقديمُه حتى تلى الفاء .

ومن أجاز تقديمَ بعضِه من أجل ما قَدْ منعوا بعضًا فأجاز الكسائى والفراءُ : أما زيدًا فإنِّى ضاربٌ ، وزيدٌ منصوبٌ بضاربٍ ، ولم يجيزوا : أما القميصَ فَأَن تَلبسَ خيرٌ لك ، والقميصُ منصوبٌ بليسَ ؛ لأَنّ ما بعد أَن لا يعمل فيما قبلها .

ولم يُجزِ المُبرِّدُ : أمّا دِرْهمًا فعندى عشرُونَ ؛ لأَن درهمًا منصوبٌ بعشرين ، ولا يعمل عشرُونَ فيما قبلها(*) ، وإذا لم يَكُن حُضور «أمّا» يَجُوزُ تقديم ما لا يجوز تقديمُه من هذه

(*) الأصل : فيها ما قبلها ، والمثبت من : س ، وهو الصواب .

الأشـيـاء التى يجيـزونَهـا وَجَبَ أَنْ يمنعـوا : أَمّـا زيدًا فإِنّى ضـاربٌ ، على أن تَنْصِب زيدًا بضـاربٍ ؛ لأَنّه لا يَجُوزُ : زيدًا إِنّى ضـاربٌ ، فـينبـغى أن لا يُجَـوِّزَ «أَمَّا» فإن جاز من أجلِ «أَمَّا» وجَب جواز الباقى لحضورها ، ويجوز عنـدى : أَمَّا اليومَ فإنّى قائمٌ ، وأمّا خَلْفَكَ فإنى جالِسٌ ، تنصبُ اليوم وخلفَك بمعنى : «أمّا» ؛ لأَنّ معناهما : مَهْمَا يكن من شىءٍ .

١٢٣ ظ

والظروف/ تعملُ المعانى فيهَا . ألا ترى أَنكَ تقول : زيدٌ غُلامُكَ اليَومَ ، وزيدٌ أَخو عمرٍو فى السفر ، بمعنى : زيدٌ يملكُهُ اليومَ ، ويؤاخيه فى السفر ، وتقديمُهُ أيضًا جائزٌ على هذا المعنَى ، تقُولُ : زيدٌ اليومَ غلامُك ، وزيدٌ فى السَفر أخو عمرٍو ، ولو قلتَ زيدٌ أخٌ عمرًا تريدُ : يؤاخى عمرًا لم يَجُزْ ؛ لأَنّ عمرًا ونحوَه لا يَعْمَلُ فيه إلا الفعل ، أو ما جرى مجراه من الأسماء .

هذا بابُ ما يُخْتَارُ فيه الرفعُ ويكونُ فيه الوَجْهُ فى جَمِيع اللُّغَات

(وزعم يونُسُ أنه قَولُ أبى عمرٍو ، وذلكَ قولك : أَمَّا العَبِيدُ فَذُو عبيدٍ ، وأَمّا العبدُ فذو عبدٍ [وأما عبدان فذو عبدين ، وإنما اختير فيه الرفعُ لأن ما ذكرتُ فى هذا البابِ أسماءٌ ، والأسماءُ لا تجرى جَرْىَ المصادر ، ألا ترى أنك تقول : هو الرَّجُلُ علما وعقلا ، أى : يعلم ويعقل ، ولا تقول : هو الرجل خيلا وإبلا][1]) .

قال أَبو سعيد : قوله : أمّا العبيدُ فذو عَبِيدٍ ؛ [فرفع العبيد][2] هو الوجهُ ، لأَن العَبْدَ ليس بمصدرٍ فيقدّر لَهُ فِعلٌ من لفظه يَنصِبُهُ على ما تَقدَّم فى المصادرِ فوجَب رفعُهُ بالابتداءِ ، وما بَعدهُ يكون خبرًا لَهُ ، والعائدُ إليه مَحْذوفٌ تقديره : أَمَّا العبيدُ فأنت منهم ، أو فيهم ، أو نحو هذا ذو عَبيدٍ .

وذكر سيبويه فى البابِ عن بعضِ العربِ[3] : **(أنهم ينصبون هذا فيقُولُونَ : أمّا العبيدَ فذو عبيد ، وأمّا العَبْدَ فذُو عَبْد ، يُجْرُوَنهُ مجرى المصدر [سَواءً ، وهو قليل خبيث ، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر][4] ، كما شَبَّهوا الجمّاءَ الغفير وخمسَتَهُم بالمصدَر ، وكأَنَّ هؤلاءِ أَجازوا : هو الرجُلُ عبيدًا ودراهم ، أى : للعبيد والدراهم ، وهذا لا يُتكَلّمُ به ، وإنما وجهه [وصوابه][4] الرفع ، وهو قول العرب [وأبى عمرٍو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما][4]) .**

وكان المبرِّد لا يجيزُ النصبَ ولا يرى لَهُ وجْهًا ، وكان سيبويه يجيزُ[5] النَصْبَ على ضعفه إلا أن يكونَ العبيدُ بغيرِ أعيانهم ليَلحق بالمصادر المبهمة ، فلو قالَ : أمّا العبيدُ الذينَ عندَك أو الذينَ فى دَارِكَ ، أو هؤلاء العبيد ، لم يَجُز النَّصْبُ .

---

(١) الإضافة من : س ، هارون .

(٢) الإضافة من : س .

(٣) س : عن يونس أن أناسًا من العرب .

(٤) الإضافات من : س ، وهارون .

(٥) الأصل ، س ، ى : «لا يجيز» ، والمثبت من : هامش هارون .

١٢٤ و

وكانَ الزَجّاجُ يتأوَّلُ فى نَصْبِ/ العبيد تقدير المِلْكِ ، والمِلْكُ مصدرٌ ، كأنَهُ قال : أمّا مِلْكَ العبيد ، كَما تقولُ : أمّا ضَرْبَ زيدٍ فأنا ضاربه .

قال أبو سعيد : والذى عندى : أَن جَعَل العبيدَ ، وهو اسم ، مكان التعبيد وهو مصدرٌ ، والعربُ قد استعملت العَبْيدَ فى تصريف الفِعل من العَبْد ، قال رؤبة :

والناسُ عِنْدِى كَشُمَامِ التَّمِّى يَرْضَونَ بالتَّعْبِيدِ والتَأَمِّى[١]

فعلى هذا يجعل العبيد مكان التعبيد ، كما جُعِلَ الشرابُ وهو اسمٌ للمشروبِ فى موضع المصْدَرِ ؛ فقالوا : شَرِبْتُ شَرَابًا ، بمعنى شَرِبْتُ شُرْبًا ، وقالوا : أعطيته عطاءً ؛ بمعنى : إعطاءً ، والعطاءُ : اسم للشيء الذى يُعطى ؛ فعلى هذا يكون[٢] النَصْبُ ، ولا يجوزُ : هو الرجل خيلاً وإبلاً ، كما [جاز][٣] هو الرجل علمًا وعقلاً ؛ لأَن علما وعقلاً فى موضع الحال ، أو المفعول له على أحدِ[٤] التقديرات .

وعلى كلا الوجهين لا يجوز : هو الرجلُ خيلا وإبلا ؛ لأن خيلا وإبلاً ليسا بمصدرين فيكونا فى موضع الحال كما تكونُ المصادر أَحوالاً ، ولا مفعولاً له ؛ لأَنَّ المفعولَ له أَيضًا مصدَرٌ ، والعاملُ فى الحال أو المفعولُ له إذا قُلت : أنت الرجُلُ علمًا ، فكأنه قال : أنت العالِمُ علمًا ، ثم تقيم الرجلَ مَقامَ العَالِم ، ولا يجوز : أَنت الرجُلُ خَيْلاً ؛ إذ لا يُمكنُ أن يُشْتَقَّ من لَفْظِ الخيلِ اسمُ فاعِلٍ يكونُ الرجُلُ فى موضِعِهِ فَيَنْصِبُ الخَيْلَ .

فإذا قلت : أمّا النُّصْرةُ فلا نُصْرَةَ لك ، وأما الحارثُ فلا حَارِثَ لك ، وأمّا أَبوكَ فلا أَبًا لك ، فليس فى هذا كُلِّه إلا الرفعُ ، ولا يجوز نصبُه على مذهب من نَصب العبيدَ ؛ لأن هذه أشياءُ معلومةٌ فلا يجوز حَمْلُها على المصدرِ المُبْهَمِ ، ويَحْتَمِلُ قَوْلُكَ : أما أبوك فلا أبًا لك معنيين :

أحدهما : أن تجعل أَباه غير فاعِلٍ به ما يفعَلُه الآباء من النُصرة له والبِرِّ به .

---

(١) قائله : رؤبة بن العجاج :
ديوانه : ١٤٣ ؛ تاج العروس ؛ مقاييس اللغة (أمو) ؛ اللسان (أمى) .
(٢) فى س : جاز .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) فى س : بعض .

وإمّا أن تكونَ حالٌ عَرَضَتْ لأبيه أعجزته عن ذلك ، وهكذا قولُهم : أمّا النصرةُ فلا نُصْرةَ لك ، إمّا أنْ يكونَ مُنع منها ومن منافعها ، أو تغيرت هى فى نفسها فبطلت منافعها .

وقوله : (وسمعنا من العرب من يقول : أمّا ابن مُزَنيَّةٍ ؛ فأنا ابن مُزَنيَّة ؛ كأنه قال : أما ابن مُزَنيَّةٍ فأنا ذاك ، فجعل الآخرَ الأولَ كما كان قائلاً ذلك [فى الألف واللام : أما ابن المُزَنيَّةِ فَأَنا ابن المُزَنيَّة](١) ، وإنْ شئتَ نصبتَه على الحال كما قلت : أمّا صديقًا فأنت صَديقٌ ، فإنه يريد : أنك إنْ شئت جعلته مبتدأً وخبرًا ، كأنه قال : أما ابن مُزَنيَّةٍ فأنا هو ، وأنا ذاك ، وإنْ شئت نصبته حالاً على التفسير المتقدم) .

وقوله : (وأمّا قول الناس للرجل : أمّا أنْ يكونَ عالمًا فهو عالمٌ وأما أن يعلم شيئًا فهو عالمٌ ، فقد يجوز أن تقول : أَمّا أنْ لا يكونَ يعلمُ فهو يعلم وأنت تريد أنْ يكونَ ، كما جاءَتْ : ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(٢) فى معنى لأَنْ يعلم أهلُ الكتاب . فهذا يُشْبهُ أن يكونَ بمنزلة المصدر ، لأَنَّ أنْ مع الفعل الذى يكون صلةً بمنزلة المصدر ، كأنَّك قلت : أمّا عِلْما وأمّا كينونةَ عِلْم فأنت عالمٌ . ألا ترى أنَّك تقول : أنت الرجلُ أنْ تنازلَ أو أن تخاصِمَ ، كأنَّك قلت نِزالاً وخُصومةً ، وأنت تريد المصدر الذى فى قوله فَعَلَ ذاك مخافة ذاك . ألا ترى أنك تقول : سكتُّ عنه أنْ أجْتَرَّ مَوَدَّته ، كما تقول : اجترار مودَّته . ولا تقع أنْ وصلتُها حالاً يكونُ الأوَّلُ فى حالِ وقوعه ، لأَنَّها إنما تُذْكرُ لما لم يَقع بعدُ . فمن ثم أُجريَت مجرى المصدر الأَوَّل الذى هو جوابُ لِمَهْ ؟) .

فإنه يريد : أنك إذا أدخلت أنْ بعد أمّا فهى وما بعدها مصدرٌ لا تكون فى معنى الحال ، ولا مصدرًا يعمل فيه الفعل الذى هو من لفظه ، كعمل ضربتُ فى (ضربًا) [إذا قلت ضَربت ضربا](٣) ؛ لأن (أنْ) لا تدخل على هذين لأنهما للمستقبل ؛ لكون الفعل الذى بعدها مستقبلاً بل يكون مفعولاً له ، كقولك : كلمت زيدًا لأنْ أجْتَرَّ مودته ، وفعلتُ ذلك مخافةَ الشَّرّ ، ويحسن فى هذا دخولُ لا زائدةً ، فيقول : أمّا أنْ لا يكون وأنت تريد ما يكون ؛ لأن الفعلَ إذا قُصِدَ به كونُ شىءٍ ، فقد قُصِد به نَفْىُ ضده . ألا تراك لو قلت :

---

(١) الإضافة من : ى وهارون .
(٢) الآية ٢٩ من سورة الحديد .
(٣) الإضافة من : س .

فعلتُ هذا الأمرَ لغضبك ، تريد : فعلته من أجل ما أخشاه من غضبك ، أو لأن يقع غضبك ، كان كلامًا صحيحًا .

فإذا قلت : فعلتُ هذا لأنْ لا تغضبَ ، لم يخرجْ عن هذا المعنى ، وفى القرآن : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[١] ، لأن التقديرَ : يبينُ الله لكم الضلال المُتوهَّم[٢] منكم لو لم يُبَيِّن ، وهذا الوجه أحبُّ إلىَّ من قول من قال : كراهة أنْ تَضِلُّوا ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[٣] إنْ لم تجعل (لا) زائدةً لمَ يكن الضرورة داعية إلى زيادتها ، لأنّ قولَه [تعالى] : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[٤] ، أى : يفعل بكم هذه الأشياء ليبينَ جهلَ أهْلِ الكتابِ ، وأنهم لا يعلمون أنَّ مَا يؤتيكم اللهُ مِن فَضْله فى ذلك لا يقْدِرُون على تغييره وإزالته عنكم ؛ [فعلى هذا لا يحتاج إلى زيادة (لا)][٥] .

* * *

تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس

وأوله : «باب ما ينتصب من الأسماء والتى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه .

---

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٢) فى س : المقدَّر .

(٣) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٤) الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحديد .

(٥) الإضافة من : ى .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

* * *

